بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية

كلية الدراسات العليا

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات النحوية واللغوية

بحث

الجهات التي يدخل منها الاعتراض على المعربين في التراث النحوي

دراسة نحوية تحليلية نقدية

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه

إعداد الطالب : قريب الله بابكر مصطفى

إشراف : أ.د: محمد أحمد علي الشامي

١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م

مقــدمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد السادات، الذي خصّه ربه بأفضل المعجزات؛ إذ كل معجزة تفنى سوى القرآن، وقد أنزله الله تبارك وتعالى بأفصح لسان، وقد أوضح فيه وأبان، فسما باللغة العربية إلى سماء الخلود، وأصبحت تنتشر بين الناس لا تعرف الأقطار ولا الحدود، فيا لها من نعمة تستحق الشكر لله والسجود.

أما بعد فهذا البحث عنوانه " الجهات التي يدخل منها الاعتراض على المعربين في التراث النحوي" دراسة نحوية تحليلية نقدية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدد من الأسباب دفعتني لاختيار هذا الموضوع، ومن تلك الأسباب:

أولاً : معرفة جهات الاعتراض حتى لا يقع فيها النحويّ.

ثانياً: معرفة دقائق المسائل النحويّة.

ثالثاً: البحث في أمهات الكتب، لأجل تقوية الفهم.

أهمية الموضوع:

أولاً : يمثل محوراً أساساً لدارس النحو.

ثانياً: يكشف خفايا المسائل الإعرابية.

ثالثاً: يعين دارس النحو على التطبيق العملي لقواعد النحو.

رابعاً: يعرض المسائل النحويّة الدقيقة بصورة ميسرة.

خامساً : يوازن بين آراء النحويين ويرجح ما يمكن ترجيحه.

أهداف البحث:

أولاً : دراسة الجهات التي يدخل منها الاعتراض.

ثانياً: الوقوف على ما أخذ على بعض المعربين.

ثالثاً: تبيين آراء النحاة في تلك المآخذ.

رابعاً: ربط الجيل الحاضر بكتب التراث النحوي.

خامساً: عرض المسائل مرتبة حتى تسهل الإفادة منها.

منهج البحث:

منهجه وصفي تحليلي.

أما منهج الباحث في الترجيح فيقوم على ترجيح الرأي الواضح الذي لا تكلف فيه، فإذا استوت الآراء في القوّة والوضوح، اعتبرها الباحث من قبيل تعدد الأوجه الصحيحة في المسألة.

خطة البحث:

مقدمة : وفيها ما سبق ذكره.

تمهيد: معنى الإعراب– أهميته – جهات الاعتراض – شروط المعرب.

الباب الأول: المراعاة وعدمها.

الفصل الأول : مراعاة ظاهر الصناعة وعدم مراعاة المعنى.

المبحث الأول : المعنى اللغوي أو الدلالي.

المبحث الثاني: المعنى في التعلق.

المبحث الثالث : المعنى في العطف.

الفصل الثاني : مراعاة المعنى وعدم مراعاة الصناعة.

المبحث الأول : تعلق الظرف.

المبحث الثاني : تعلق حروف الجر.

المبحث الثالث : مسائل مفردة.

الفصل الثالث : عدم مراعاة الشروط

المبحث الأول : اشتراط الجملة.

المبحث الثاني : شرط الأسلوب.

المبحث الثالث : شرط النعت.

المبحث الرابع : شرط العطف.

المبحث الخامس: مسائل مفردة.

الباب الثاني : التخريج:

الفصل الأول :التخريج على ما لم يثبت في العربية.

المبحث الأول : التأويل البعيد.

المبحث الثاني :حرف الواو

الفصل الثاني : التخريج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة.

المبحث الأول : المرفوعات.

المبحث الثاني : المنصوبات.

المبحث الثالث : الربط بين المتباعدين.

المبحث الرابع : تخريج بعض الحروف.

الفصل الثالث : التخريج على خلاف الأصل لغير علة.

المبحث الأول : تقدير المحذوف في الجملة الأسمية.

المبحث الثاني : تقدير المحذوف في الجملة الفعلية.

المبحث الثالث : حذف الحرف.

الباب الثالث : عدم التدقيق في حمل الكلام.

الفصل الأول : ترك الأوجه الظاهرة.

المبحث الأول : الابتداء

المبحث الثاني : النواسخ

المبحث الثالث : المنصوبات.

المبحث الرابع : الموصولات.

المبحث الخامس: التوابع.

الفصل الثاني : الحمل على شيء ونظير الموضع بخلافه.

المبحث الأول : الحمل على ما تقدم في الكلام.

المبحث الثاني : الحمل على التقدير.

المبحث الثالث : الحمل على الابتداء.

الفصل الثالث : حمل الكلام على شيء وفي الموضع ما يدفعه.

المبحث الأول : الحمل على الابتداء، أو ما في حكمه.

المبحث الثاني : الحمل على لفظ متقدم.

الفصل الرابع : عدم التأمّل عند وجود المشتبهات.

المبحث الأول : معنى الصيغة.

المبحث الثاني : اختلاف الكلمة.

خاتمـــــــة : حوت ملخص البحث، وأهم النتائج والتوصيات.

الفهـــــارس: وهي فهرس الآيات القرآنية، والأشعار، والأعلام، والأماكن، والمصادر والمراجع، وآخرها الموضوعات.

وبهذا يكون البحث قد حوى ثلاثة أبواب، وعشرة فصول، وكل فصل يمثل جهة من جهات الاعتراض، وكل مجموعة تشابهت جعلتها باباً، ثم كل فصل اندرج تحته عدد من المباحث، وقد بلغت – في كل البحث– اثنين وثلاثين مبحثاً، وفي كل مبحث عدد من المسائل، وعددها – في كل البحث – مئة وأربع وثمانون مسألة، وقد ناقشت الكثير من قضايا الإعراب في كثير من الأبواب النحوية.

تمهيـــــد

معنى الإعراب:[1]

الإعراب لغةً هو الإبانة والإفصاح.

واصطلاحاً : هو تبيين الكلام، وإيضاح معانيه بالألفاظ، وهو ما يسمى النحو، هذا عند الأقدمين.

أما المصطلح السائد عند المحدثين للإعراب فيقصدون به تبيين حكم الحرف، أو الكلمة، أو الجملة، من حيث موقعها في الكلام، وتبيين ما تعلقت به، وكذلك علامة الإعراب، وهكذا.

أي أنه تطبيق عملي لقواعد النحو في أجزاء الكلام إن صح هذا التعبير.

أهميته :

تظهر أهمية الإعراب من الغاية التي يصبو إليها، وهو صون اللسان عن الخطأ في الكلام، ورد من يخطئ إلى الصواب.

والإعراب في علم النحو يعتبر خلاصة لدراسة القواعد النحويّة، والصرفية، ومعرفته تدل على العلم بقواعد اللغة.

ولهذا شرع العلماء الأوائل من سلفنا الصالح في تصنيف الأسفار العظيمة في إعراب القرآن الكريم، وقل أن يوجد كتاب في تفسير القرآن الكريم خالياً من مسائل الإعراب، وكثير من الأحكام الفقهية تكون خافية، ولا تظهر إلا بعد إعراب أجزاء الجمل في الآيات الكريمات.

ولأهميته كان العلماء يختبر بعضهم بعضاً به، فيقول أحدهم للآخر: كيف تعرب كلمة "كذا"؟ سواء أكانت الكلمة في آية من كتاب الله، أم في حديث من أحاديث رسول الله ﷺ ، أم في بيت من الشعر.

وهذا موجود بكثرة في كتب التراث النحوي، وقد جمع منها ابن هشام الأنصاري عدداً كثيراً في كتابه"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"[2]، ولمّا كان

---

[1] لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم مادة (عرب).

[2] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تأليف الإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا، بيروت ، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م، ٢/٦٠٥ – وما بعدها.

الخطأ يقع كثيراً في مثل تلك المسائل جعل أسباب الاعتراض على المعرب محصورة في عشر جهات.

الجهات التي يدخل منها الاعتراض على المعربين:

قد حصر ابن هشام المواضع التي تؤدي إلى اعتراض المعرب في عشر جهات:

الأولى : أن يراعي ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى.

الثانية : أن يراعي معنىً صحيحاً، ولا ينظر في صحته إلى ما تقتضيه الصناعة.

الثالثة : أن يخرج على ما لم يثبت في العربية.

الرابعة : أن يخرج على الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب القوي.

الخامسة : أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة.

السادسة : ألا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب.

السابعة : أن يحمل كلاماً على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه.

الثامنة : أن يحمل المعرب على شيء، وفي هذا الموضع ما يدفعه.

التاسعة : ألا يتأمل عند وجود المشتبهات.

العاشرة : أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتضٍ لذلك.

وهذه الاعتراضات وقعت منذ عصور النحو الأولى بين علماء تلك الحقبة ، وخير شاهد على ذلك ما دار في المناظرات والمحاورات بين أولئك العلماء، فخلف إرثاً عظيماً في هذا المجال، وبيّن أحكاماً نحوية أفادت من جاء بعدهم، وأنتج أحكاماً فقهية أفادت القضـــاة، وبهذا ظهر فضل النحو على العلوم الأخرى، ووجب على أي مفســـــر للقرآن، وأيّ فقيه أن يكون ملماً بعلم النحو، مدركاً لأحكام الإعراب.

وإذا أراد المعرب أن ينجو من الاعتراض، والوقوع في الخطأ وجب عليه أن يعرف ما يميّز المبتدأ من الخبر، وما يعرف به الاسم من الخبر مع النواسخ،

وما يعرف به الفاعل من المفعول، ومعرفة الفرق بين عطف البيان والبدل، ومعرفة ما افترق فيه اسم الفاعل، والصفة المشبهة، ومعرفة ما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه، ومعرفة أقسام الحال، ومعرفة إعراب أسماء الشرط، والاستفهام، ونحوها ومعرفة مسوغات الابتداء بالنكرة، ومعرفة أقسام العطف، ومعرفة المواضع التي يعود فيها الضمير على المتأخر لفظاً ورتبةً، ومعرفة روابط الجملة بما هي خبر عنه، ومعرفة الأشياء التي تحتاج إلى رابط، ومعرفة الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة، ومعرفة الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً، ومعرفة الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر[1]، وهكذا.

وهذه تعتبر من الأدوات التي يستعين بها المعرب؛ ليجتنب الوقوع في الخطأ، ويتفادى اعتراض الآخرين.

وهذه الاعتراضات التي أوردها ابن هشام لم تكن كلها خطأً حقاً، بل بعضها سببه العصبية المذهبية بين البصريين والكوفيين، فإذا أعرب بصري على وجه يجيزه الكوفيون ويمنعه البصريون خطأه البصريون، أو كان في المسألة وجهان جائزان في اللغة، فيرى المعترض وجهاً واحداً، ولا يجيز الآخر، وبهذا يعترض على من أعرب بالوجه الآخر.

وفيما يأتي تفصيلاً لدراسة تلك الجهات مرتبةً حسب تشابهها ببعضها، فكل مجموعة من الجهات متشابهة جعلت باباً، وكل جهة تمثل فصلاً، وما بداخلها يمثل المباحث، والله الموفق.

---

[1] مغني اللبيب ٢/٥٢١- ٦٠٤.

الباب الأول : المراعاة وعدمهـــــا

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول : مراعاة ظاهر الصناعة وعدم مراعاة المعنى

الفصل الثاني : مراعاة المعنى وعدم مراعاة الصناعة

الفصل الثالث : عدم مراعاة الشروط

الفصـــل الأول : مراعـــــــاة ظاهــر الصناعــة وعدم مراعـــــاة المعنـــى

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : المعنى اللغوي أو الدلالي

المبحث الثاني : المعنى في التعلق

المبحث الثالث : المعنى في العطف

المبحث الأول : المعنى اللغوي أو الدلالي

هذا المبحث جمع كلمات قد توقف صحة إعرابها على معرفة معناها اللغوي، وهذا يبين مدى أهمية معرفة معاني المفردات قبل الشروع في الإعراب التفصيلي؛ وذلك لأن الإعراب دون النظر إلى معاني الكلمات ربما يؤدي إلى قلب معنى الجملة، ويشتدّ قبح ذلك إذا وقع في القرآن الكريم، حيث يؤدي إلى غير المعنى المراد، وحتى الشعر لم يسلم من ذلك فإعرابه من غير معرفة المعاني اللغوية، أو الدلالية للكلمات قد يؤدي إلى نقصان الكلام أو يؤدي إلى معنى قبيح غير مراد.

ومن ذلك المسائل الآتية :

أولاً : إعراب كلمة "نعم" في قول الشاعر:

لا يبعـــد الله التلبب والــ ** غازات إذْ قال الخميس نعم[١]

ذكر ابن هشام أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذه كلمة "نعم" في البيت حرف جواب، ثم طلبا محل الشاهد فلم يجداه، والصحيح أن "نعم" هنا واحد الأنعام، أي : "هذه نعم" فإعرابها خبر لمبتدأ محذوف[٢]. وحذف المبتدأ في هذه المسألة حذف جائـــز؛ لأن اسم الإشارة الواقع مبتدأ مفهوم من الكلام، وذلك مثل قول ابن مالك[٣] :

وفي جواب كيف زيد؟ قل دنف

فزيد استغنى عنه إذا عُرف

---

(١)البيت للمرقش الأكبر، واسمه عمرو، وقيل عوف بن سع بن مالك. التلبب: لبس عدة الحرب، الخميس: الجيش وسمي بذلك لأنه يتكون من خمس فرق. شرح شواهد المغني، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، منشورات مكتبة دار الحياة، بيروت – لبنان، تصحيح وتعليق الشيخ محمد محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي رحمه الله، بدون ذكر للطبعة ٨٩٩/٢٠- ٨٩٠.

(٢) مغني اللبيب ٦٠٥/٢-٦٠٦.

(٣) هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين صاحب الألفية، ولد في الأندلس سنة ٦٠٠هـ، وانتقل إلى دمشق وتوفى فيها سنة ٦٧٢هـ، له عدد كثير من المؤلفات، الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان- الطبعة العاشرة ١٩٩٢م، ٢٣٣/٦.

فـــ"زيد" المبتدأ قد استغنى عنه لفظاً؛ لأنه عرف بقرينة السؤال، والتقدير:"هو دنف" وإن شئت صرحت به.

وقد يحذف المبتدأ أو الخبر معاً إذا وقعا موقع المفرد، وذلك نحو قوله تعالى: { وَاللائِي لَمْ يَحِضْنَ }[1] أي: "فعدتهن ثلاثة أشهر" وهذه الجملة وقعت موقع"كذلك".[2]

وقد يحذف المبتدأ وجوباً إذا كان خبره: إما نعتاً أو مقطوعاً، نحو "الحمد لله الحميدُ"، أي : "هو الحميدُ" ، وإما مصدراً بدلاً من اللفظ بالفعل في الأصل كقولهم:"سمع وطاعة"، أي " أمري سمعٌ، وطاعةً" ، وإما صريحاً في القسم، كقولهم:" "في ذمتي (لأفعلـــــن) كذا" أي : "في ذمتـــــي يمين"، فـــ"يمين" مبتدأ مؤخر محذوف وجوباً.

وكذلك يحـــذف المبتدأ وجوبـــــاً في باب "نعم وبئس" إذا أعرب المخصوص خبراً [3].

وفي هذه المسألة تظهر أهمية معرفة معنى الكلمة التي يراد إعرابها، فـــ"نعم" عندما أعربت حرف جواب كانت لا محل لها من الإعراب، ومن الغريب في الأمر أن يجعلها المعرب الأول حرف جواب، وليس هناك سؤال، والمعروف أن حرف الجواب يأتي عقب سؤال، نحو قولك لشخص: هل فعلت كذا؟ فيقول:"نعم" بالإثبات، أو "لا" بالنفي.

ثانياً: إعراب "كلالة" في قوله تعالى : { وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً أَوِ امْرَأَةٌ }[4]

حُكي أن نحوياً من كبار طلبة الجزولي[5] سئل عن إعراب "كلالة" في الآية، فقال : أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا، ولا ابن فما سفل، فقال: هي إذاً تمييز.

---

[1] الآية ٤ من سورة الطلاق.

[2] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لأبي الحسين علي نور الدين الأشموني، الطبعة الثانية، ٢٩٢/١.

[3] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام العلامة حجة العرب جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية (رحمه الله تعالى) حققه، وضبطه، وشرح شواهده، ووضع فهارسه الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، بدون ذكر للطبعة، ص١٢٠-١٢١.

[4] الآية ١٢ من سورة النساء.

[5] هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي البربري المراكشي من علماء العربية ، ولد سنة ٥٤٠هـــ وتوفى سنة ٦٠٧هـــ، الأعلام ١٠٤/٥.

وذكر ابن هشام أن يكون الأصل على هذا الإعراب: "وإن كان رجلٌ يرثه كلالة" ولكن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لأجله، ولهذا لا يوجد في كلام العرب مثل: "ضرب أخوك رجلاً"[١].

وقد يقول قائل: إن مثل ذلك قد ورد في قول الراجز:

يبسط للأضياف وجهاً رحباً ** بسط ذراعيه لعظم كلباً[٢]

والأصل كما بسط كلبٌ ذراعيه، ثم جئ بالمصدر، وأسند للمفعول فرفع، ثم أضيف إليه، ثم جيء بالفاعل تمييزاً.

وابن هشام خرجه على القلب أي: "كما بسط ذراعاه كلباً" ثم جيء بالمصدر وأضيف للفاعل المقلوب على المفعول، وانتصب كلباً على المفعول، مثل قولهم"خرق الثوب المسمار" و"كسر الزجاج الحجر" وهذا يكون عند أمن اللبس.[٣]

وبعض العلماء يرى أن "كلباً" منصوب بنزع الخافض، وهو الإضافة أي: كبسط كلب ذراعيه".[٤]

ويرى الباحث أن "كلباً" نُصب لأجل حرف الروي ؛ لأنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في غيره.

أما "كلالة" في الآية فأعربها الزجاج حالاً[٥]، وكذلك أبو البقاء بشرط تقدير مضاف محذوف، أي: "وإن كان رجل يورث ذا كلالة" فـ"ذا" عنده حال، أو خبر لكان" إذا اعتبرت ناقصة.[٦]

هذا على اعتبار أن "الكلالة" اسم للورثة.

وابن هشام يرى أن الصواب في الآية أن "كلالة" بتقدير مضاف، أي: "ذا كلالة" ثم اتفق مع أبي البقاء في الإعراب[٧].

---

[١] مغني اللبيب ٦٠٦/٢-٦٠٧.

[٢] هذا الرجز لم ينسب لأحد، شرح شواهد المغني ٨٩٠/٢.

[٣] مغني اللبيب ٦٠٦/٢-٦٠٧، شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، المصري، الهمداني المولود سنة ٦٩٨هـ المتوفى سنة ٧٦٩هـ، على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ١٤٧/٢ في الهامش.

[٤] هذا ما ذكره البروفسور محمد أحمد علي الشامي المشرف على البحث.

[٥] معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبي اسحاق إبراهيم بن السري، المتوفى سنة ٣١١هـ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، ٢٥/٢.

[٦] التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري المتوفى سنة ٦١٦هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون ذكر للطبعة ٣٣٥/١-٣٣٦.

[٧] مغني اللبيب ٦٠٦/٢-٦٠٧.

وقد تكون "الكلالة" أطلقت على الميت، وعلى هذا تكون"كلالة" حال من الضمير في يورث من غير تقدير مضاف.

ولكن بنيت المسألة على القول بأن "الكلالة" معناها الورثة. ومن أعرب "كلالة" تمييزاً فقد ابتعد بها عن الصواب؛ وذلك لوجود عدد من الوجوه التي يمكن أن تعرب بها، فهي إما أن تكون حالاً، أو خبراً لكان، أو مفعولاً لآلة[١]، أما كونها تمييزاً فلم يقل به أحد من المتقدمين، فالأولى الإعراض عنه.

ثالثاً: إعراب "حيث" في قوله تعالى: { اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ }[٢]

قال ابن هشام: إن المتبادر أن "حيث" ظرف مكان، لأنه المعروف في استعمالها، ويرده أن المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة، لا أن علمه في المكان، فهو مفعول به، لا مفعول فيه[٣].وهو قول الزمخشري حيث قال: "وهو أعلم بالمكان الذي يضعها فيه منهم"[٤].

وكذلك أبو البقـــــاء وافقهم في الرأي في أن "حيث" في الآية لم تحمل معنى الظرفية[٥].

في هذه المسألة لم يعترض نحوي على آخر، ولكن تعتبر تنبيهاً عن الوقوع في الخطأ، وهذا يبين مدى أهمية معرفة الأحكام النحوية، وما يترتب عليها من أحكام عقدية تتعلق بصفات المولى عزّ وجلّ.

وقد أعرب "حيث" صاحب الإعراب المفصل بقوله: "حيث: ظرف مكان مبني على الضم وهو هنا ليس على معنى"في" بل هو مفعول به في محل نصب لعامله الفعل المقدر الذي دلّ عليه "أعلم" أي بتقدير: يعلم حيث يجعل رسالته[٦].

---

[١] مغني اللبيب ٦٠٦/٢-٦٠٧، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن ابن علي التميمي البكري الرازي الشافعي ٥٤٤-٦٠٤هـ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ١٨١/٩.

[٢] الآية : ١٢٤ من سورة الأنعام.

[٣] مغني اللبيب ٦١٠/٢.

[٤] تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف الإمام أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري ٤٦٧هـ-٥٣٨هـ رتبه، وضبطه، وصححه محمد عبد السلام شاهين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، ٦٠/٢.

[٥] التبيان في إعراب القرآن ٥٣٣/١.

[٦] الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل لبهجت عبد الواحد صالح، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ-١٩٨٨م،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ٣١٦/٣.

وإطلاق الظرف على "حيث" في الآية أمر مختلف فيه، فتعريف الظرف عند النحويين: هو زمان أو مكان ضمّن معنى "في" باطراد، فقال ابن مالك:

الظرف وقت أو مكان ضمّناً ** "في" باطراد كهنا امكث أزمنا

واحترز بقوله "ضمن معنى في" ممّا لم يتضمن من أسماء الزمان، أو المكان معنى"في"، وذلك إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ، أو خبراً فإنه لا يسمى ظرفاً، وكذلك ما وقع منهما مجروراً، على أن في هذا، أو نحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح، وكذلك ما نصب منهما مفعولاً به، نحو"بنيت الدار" و"شهدت يوم الجمل"[١]

لذا من الأصوب أن يعرب صاحب "الإعراب المفصل" "حيث" في الآية على أنها اسم مبني على الضم في محل نصب مفعولاً به، فيخرج بذلك من الخلاف؛ بعدم ذكر الظرفية.

رابعاً: إعراب "قيّماً" في قوله تعالى: { وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا قَيّماً }[٢]

حُكي أن شيخاً أعرب لتلميذه "قيماً" صفة لـــ"عوجاً"، فتعجب من سمعه، وقال له: كيف يكون العوج قيماً؟ والقراء يقفون على ألف التنوين في "عوجا"؛ لدفع هذا التوهّم، وإنما "قيماً" حال: إما من اسم محذوف هو وعامله، أي" أنزله قيّماً"، وإما من "الكتاب"، وجملة النفي معطوفة على الأول، ومعترضة على الثاني، قالوا: ولا تكون معطوفة، لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها، وإمّا من الضمير المجرور باللام إذا أعيد على "الكتاب"، لا إلى مجرور "على"، أو جملة النفي، وقيّماً حالان من الكتاب، على أن الحال يتعدد[٣].

أما الزمخشري فيرى الأحسن أن يتصرف "قيّماً" بمضمر، ولا يجعل حالاً من "الكتاب"؛ لأن قوله "ولم يجعل" معطوف على "أنزل"، فهو داخل في حيّز الصلة، فجعله حالاً من الكتاب يفصل بين الحال وذي الحال ببعض الصلة، وتقديره: " ولم يجعل له عوجاً جعله قيّماً"[٤].

---

[١] شرح ابن عقيل ١٩١/٢.

[٢] الآيتان ٢،١ من سورة الكهف.

[٣] مغني اللبيب ٦١٣/٢ بتصرف.

[٤] الكشاف ٦٧٥/٢.

ووافق بهجت عبد الواحد الزمخشري في رأيه، وذلك في قوله : "قيّماً" أي مستقيماً معتدلاً، وهو مفعول به منصوب بمضمر وعلامة نصبه الفتحة، وهو ليس حالاً من "الكتاب"، ثم ذكر العلة التي ذكرها الزمخشري، وكذلك التقدير، ثم قال: "لأنه إذا نفى عنه العوج فقد أثبت له الاستقامة".[١]

من الواضح مما سبق أن الزمحشري ومن تبعه من المتأخرين يرون أن "قيّماً" لا يمكن أن تكون حالاً؛ وذلك للأسباب التي ذكروها، ولكن هنالك أوجه تجعلها حالاً، ومن ذلك أن تكون حالاً من الضمير المجرور باللام عندما يعود على الكتاب، أو تكون "قيّماً" حالاً ثانية من الكتاب، وذلك على اعتبار تعدد الحال، وهو جائز في اللغة، قال ابن مالك رحمه الله:

الحال قد يجيء ذا تعـــــدد لمفرد فأعلم – وغير مفرد**

جاء في التوضيح:

"يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد، أو متعدد؛ فمثال الأول: جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً، فراكباً، وضاحكاً حالان من زيد، والعامل فيهما "جاء"".[٢]

وفي الهامش:

"يجب التعدد إذا وقع الحال بعد "إمّا" نحو قوله تعالى: **{إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً }**[٣] أو بعد "لا" النافية نحو: رأيت محمداً لا خائفاً، ولا مطمئناً".[٤]

وبعدما ذُكر من الأوجه التي تجعل "قيماً" حالاً ينبغي ألا ينظر النحوي إلى ما فيه تكلّف وتقدير، لأن الإعراب إبانة وتوضيح لا تعقيد وتكلف.

خامساً: إعراب "أحوى" في قوله تعالى: {وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاء أَحْوَى }[٥]

اعترض ابن هشام على إعراب "أحوى" صفة لـــ"غثاء"، وقال: هذا ليس بصحيح على الإطلاق، بل إذا فسر "الأحوى" بالأسود من الجفاف واليبس، وأما إذا فسر بالأسود من شدة الخضرة؛ لكثرة الريّ، فجعله صفة لـــ"غثاء" كجعل "قيماً"

---

[١] الإعراب المفصل، ٣٤٤/٦.

[٢] التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، تأليف محمود عبد العزيز النجار، دار الفكر العربي، ٤٦١/١.

[٣] الآية :٣ من سورة الإنسان.

[٤] التوضيح والتكميل في الهامش ٤٦١/١.

[٥] الآيتان٤،٥ من سورة الأعلى.

صفة لـــ"عوجاً"، وإنما الواجب أن تكون حالاً من "المرعى"، وأخر لتناسب الفواصل.[١]

اعتراض ابن هشام يعتمد على معنى"أحوى" فالواضح من كلامه أنها تمتنع أن تكون صفة لـــ"غثاء" إذا كانت بمعنى الأسود من شدة الخضرة؛ لأن الدرين اليابس لا يكون شديد الخضرة، أما إن كانت بمعنى: أسود من شدة الجفاف، فلا بأس في ذلك.

ولكنه في آخر كلامه أوجب أن تكون حالاً من "المرعى"، وفي ذلك من التكلف ما لا يخفى، ويلزم ربط كلمة من آخر الآية مع آخر كلمة في الآية التي تليها، ولم يكن هناك سبب سوى توافق الفواصل.

أما الزمخشري فذكر القولين معاً، وذلك في قوله: " غثاء أحوى" دريناً أسود، ويجوز أن يكون "أحوى" حالاً من المرعى، أي أخرجه أحوى أسود من شدة الخضرة والريّ"[٢].

وكذلك أورد صاحـــــب الإعراب المفصل[٣] الآراء التي ذكرها الزمخشري.

والأقرب إلى الصواب في هذا المسألة أن تحمل "أحوى" على معنى السواد من الجفاف واليبس، فتكون صفة لـــ"غثاء"؛ وذلك للبعد عن التكلف والله أعلم.

سادساً : إعراب "من" في قوله تعالى: { وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً }[٤]

اعترض ابن هشام على من أعرب"من" فاعلاً بالمصدر، وحجته في ذلك أن المعنى حينئذٍ : "ولله على الناس أن يحج المستطيع"؛ فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع، عن الحج.

---

[١] مغني اللبيب ٦١٤/٢ بتصرف.

[٢] الكشاف ٧٢٦/٤.

[٣] الإعراب المفصل ٤١٣/١٢.

[٤] الآية : ٩٧ من سورة آل عمران.

والراجح عنده أن "من" بدل من الناس، أي: بدل بعض من كل، وذكر أن الكسائي[١] يجوّز كونها مبتدأ[٢]. وتكون مبتدأ على أنها اسم شرط، والجواب محذوف تقديره : "من استطاع فليحج"، ودلّ على ذلك قوله تعالى: **{ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ }** [٣] هذا على اعتبارها مبتدأ.[٤]

أما الزمخشري فذكر أنها بدل [٥]، والبدلية هي أوضح الوجوه في إعرابها؛ وذلك فيه إشارة عظيمة إلى رحمة الله تعالى بالعباد، حيث أول الآية يشعر بوجوب الحج على كل الناس، ثم بعد ذلك خصّ المستطيعين منهم، والله رؤوف بالعباد.

سابعاً : إعراب "قرباناً" في قوله تعالى : {فَلَوْلا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَاناً آلِهَةً }.[٦]

ذكر ابن هشام اعتراض الزمخشري على من أعرب "قرباناً" مفعولاً ثانياً، على الزعم بأن الأصل: "اتخذوهم قرباناً"، والضمير، و"قرباناً" مفعولان، و"آلهة" بدل من "قرباناً"، وذلك يفسد المعنى، وأعرب "قربانا" حالاً[٧].

وقد بيّن ابن هشام وجه فساد المعنى؛ وذلك بأنهم إذا ذموا على اتخاذهم قرباناً من دون الله اقتضى مفهومه الحث على أن يتخذوا الله سبحانه قرباناً، كما إنك إذا قلت "أتتخذ فلاناً معلماً دوني؟" كنت آمراً له أن يتخذك معلماً له دونه، والله تعالى يتقرب إليه بغيره، ولا يتقرب به إلى غيره، سبحانه.[٨]

---

[١] هو علي بن حمزة أبو الحسن الأسدي المعروف بالكسائي، النحوي، أحد أئمة القراء من أهل الكوفة، له عدد من المؤلفات منها"معاني القرآن"، و"الآثار في القراءات"، توفى سنة ١٨٠هـ، وقيل غير ذلك، إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م- القاهرة،٢٥٦/٢.

[٢] مغني اللبيب ٦١٤/٢-٦١٥ بتصرف.

[٣] تكملة الآية :٩٧ من سورة آل عمران.

[٤] التبيان في إعراب القرآن ٢٨١/١.

[٥] الكشاف ٣٨٢/١، الإعراب المفصل ١١١/٢.

[٦] الآية : ٢٨ من سورة الأحقاف.

[٧] الكشاف ٣٠٢/٤.

[٨] مغني اللبيب ٦١٦/٢ بتصرف.

يظهر في هذه المسألة أهمية اعتبار المعنى في الإعراب، وأن الخطأ في الإعراب ربما يؤدي إلى الخطأ في أمور العقيدة؛ لذا لزم كل عالم من علماء العقيدة، أو الفقه أن يتقن فنون النحو والإعراب؛ حتى يتقن ما بحوزته من علوم.

ثامناً : إعراب "سنين" عندما تنوّن "مئة" في قوله تعالى : {وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِئَةٍ سِنِينَ }[١]

اعترض ابن هشام على القول بأن "سنين" منصوب بدلاً من ثلاث عند من نوّن "مائة"[٢]، أو مجرور بدلاً من "مئة" والثاني مردود؛ لأنه إذا أقيم مقام "مئة" فسد المعنى.[٣]

وأعرب الزمخشري "سنين" عطف بيان لـــ"ثلاث مئة"[٤]، أما أبو البقاء فأعربها بدلاً من "ثلاث"، ثم ذكر أن قوماً أعربوها بدلاً من "مئة"؛ لأن "مئة" في معنى مئات[٥].

وأعربها صاحب الإعراب المفصل عطف بيان، أو بدلاً من "ثلاثمئة" أي: بمعنى: "لبثوا ثلاثمئة من السنين".[٦]

ووجـــــه فساد المعنى في جعل "سنين" بدلاً من "مئة" وحدها هو أن يكون زمن مكثهم ثلاث سنين ثم ازدادوا تسعـــــاً، وهذا غير مراد في الآية الكريمة كما هو واضح وبيّن، أما أوجه جواز جعل"سنين" بدلاً من ثلاث؛ لأن "السنين" جمع، وأقل الجمع كما هو معلـــــوم ثلاث، فيفيـــد ذلك أن مكثهم بعـــدّ المئات أقله ثلاثمئة سنة.

ولقائل أن يقـــــول لماذا لم تعرب "سنين" تمييزاً للعدد؟، وجواب ذلك أن تمييز العدد لمثل هذه الأعداد يجب أن يكون مفرداً، ولو قدر في هذه الآية أن "سنين" تمييزاً للـــــزم أن تكون مدة مكثهـــــم أقلها تسعمئة سنة؛ وذلك لأن التمييز جمع.[٧]

ولهذا فالرأي الأقرب إلى الصواب أن تكون "سنين" بدلاً من "ثلاثمئة" أو عطف بيان، والله أعلم.

---

[١] الآية : ٢٥ من سورة الكهف.

[٢] قرأ حمزة والكسائي بغير تنوين، ونوّن باقي السبعة، كتاب التيسير في القراءات السبع تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عنى بتصحيحه أوتوبرتل، استانبول – مطبعة الدولة ١٩٣٠م،ص١٤٣.

[٣] مغني اللبيب ٦١٦/٢ بتصرف.

[٤] الكشاف ٦٨٨/٢.

[٥] التبيان في إعراب القرآن ٨٤٤/٢.

[٦] الإعراب المفصل ٣٧١/٦.

[٧] شرح ابن عقيل ٦٩/٤، وفي الهامش في الصفحة نفسها.

تاسعاً : إعراب لفـــظ الجلالة "الله" في قوله تعالى : {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا }[١]

اعترض ابن هشام على المبّرد[٢] في إعراب اسم الله تعالى بدلاً من آلهة؛ وذلك لأن المعنى حينئذٍ: "لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا"، وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، والصحيح: أن الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقاً[٣].

وفي الحقيقة أن رأي المبرّد في كتابه المقتضب يخالف ما نسب إليه، حيث ذكر أن "إلاّ" وما بعدها في الآية نعتاً بمنزلة "غير" وما أضيفت إليه.[٤] وأخذ بهذا الرأي تلميذه الزجاج في معاني القرآن[٥]، وكذلك الزمخشري في الكشاف، حيث منع البدل؛ لأن الكلام موجب، والبدل لا يسوغ إلا في الكلام غير الموجب.[٦]

وكذلك أبو البقاء حيث جعل "إلاّ" صفة بمعنى "غير" ومنع البدل؛ لأن التقدير يكون "لو كان فيهما الله لفسدتا"[٧] تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. وهذا على اعتبار أن البدل في نيّة طرح المبدل منه، ووضعه مكانه.

ومن هذا يتضح أن ما نسب للمبرد ربما كان قبل تأليف المقتضب، أما المقتضب فقد نضجت فيه كثير من آرائه النحوية والصرفية.

عاشراً : نصب (فاه) في قولهم: "كلمته فاه إلى فيّ":

ذكر ابن هشام أن المبرد اعترض على أبي الحسن الأخفش[٨] في قوله: إن انتصاب "فاه" على إسقاط الخافض، أي من فيه.

---

[١] الآية :٢٢ من سورة الأنبياء.

[٢] هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان، كنيته أبو العباس، ولقبه المبرد، ولد سنة ٢١٠هـ توفى سنة ٢٨٥هـ، معجم الأدباء لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، الملقب بشهاب الدين ، الطبعة الأولى ١١١/١٩.

[٣] مغني اللبيب ٦١٦/٢-٦١٧ بتصرف.

[٤] المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، يشرف على إصدارها محمد توفيق عويضة، القاهرة، ١٣٨٦هـ،٤٠٨/٤.

[٥] معاني القرآن ٣٨٨/٣.

[٦] الكشاف ١٠٧/٣.

[٧] التبيان في إعراب القرآن ٩١٤/٢-٩١٥.

[٨] هو سعيـــــد بن مسعدة المجاشعي أبو الحسن الأخفش الأوسط، أخذ عن سيبويه، له عدد من المؤلفات منها كتاب "الأوسط في النحــو" و"معاني القرآن" توفى بعد الفراء، والفراء توفى سنـــــة ٢٠٧هـ، إنباه الرواة ٣٦/٢.

وحجة المبّرد أن الإنسان يتكلم من فيّ نفسه، لا من في غيره. وقد حاول ابن هشام أن يجد مخرجاً للأخفش فقال: قد يكون أبو الحسن إنما قال ذلك في "كلمني فاه إلى فيّ، أو قاله في ذلك، وحمله على القلب؛ لفهم المعنى[١].

إن الاحتمال الأول – لو صحّ– يخرج الأخفش والمبرد من الحرج؛ وذلك لوقوع الخطأ من الذي نقل العبارة إلى المبرد، أما الاحتمال الثاني فيظهر أنه لم يقنع المبرّد؛ لأنه لو قنع به لما اعترض على المسألة.

حادي عشر: إعراب رجلاً في قول الشاعر:

أظلوم إن مصابكم رجلاً ** ردّ السلام تحية ظلم[٢]

يُحكى أن اليزيدي[٣] قال: إن الصواب "رجلٌ" بالرفع خبراً لإنّ، وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد في البيت.

وقال أبو عثمان المازني[٤]: إن مصابكم بمعنى: إصابتكم، و"رجلاً" مفعوله، وظلم الخبر؛ ولهذا لا يتم المعنى بدونه، فعارضه اليزيدي، فقال المازني: هو كقولك: "إن ضربك زيداً ظلم" فاستحسن ذلك الحاضرون[٥].

وابن هشام في هذه المسألة لم يأت بمبرر لرفع"رجل"، وذكر أن في الرفع فساداً للمعنى، وهذا على رأي المازني، ولكن هناك تخريجات أخرى تجعل الرفع جائزاً، فقـــد أورد صاحب كتـــاب النحو والصرف في مناظرات العلماء أوجهاً منها:

---

[١] مغني اللبيب ٦١٧/٢ بتصرف.

[٢] البيت للعرجي، كذا قاله الحريري في "درة الغواص"، وقال العيني : الصحيح أنه للحارث بن خالد بن العاص المخزومي في ديوانه ص٩١. ظلوم : اسم امرأة، مصابكم : اصابتكم، شرح شواهد المغني ٨٩٢/٢-٨٩٣.

[٣] هو محمد بن العباس بن محمد من كبار علماء العربية، ولد سنة ٢٢٨هـــ، وتوفى سنة ٣١٠هـ له عدد من المؤلفات منها "الأمالي"، ومناقب بني العباس" و"مختصر النحو"، الأعلام ١٨٢/٦.

[٤] هو بكر بن محمد بن بقية، وقيل بكر بن محمد بن عدّي بن حبيب أبو عثمان المازني النحوي، نحوي بصري مشهور، توفى سنة ٢٤٨هـ، إنباه الرواة ٢٤٦/١.

[٥] مغني اللبيب ٦١٧/٢-٦١٨ بتصرف، النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري، عرض ونقد للدكتور محمد آدم الزاكي ١٤٠٥/١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ -١٩٨٥م المكتبة القنصلية مكة المكرمة، ص١٣٦-١٣٨.

أولاً: أن يكون "مصاب" اسم مفعول فعله أصاب، وهو اسم"إن" وضمير المخاطبين مضاف إليه، من إضافة الوصف إلى مرفوعه، و"رجل" بالرفع خبر، "إن". وجملة "أهدى السلام" في محل رفع صفة لـــ"رجل"، و"ظلم" في آخر البيت، خبر مبتدأ حذوف، وتقدير الكلام : "إن الذي أصبتموه بتجنيكم رجل موصوف بأنه أهدى السلام، وهذا ظلم".

ثانياً : يحتمل أن يكون "ظلم" صفة لـــ"رجل"؛ بمعنى مظلوم للمبالغة.

وهذا التخريج فيه تكلّف، ولكن يبدو أنّ فيه توجيهاً مقبولاً وإلى حد كافٍ في دفع تخطئة أولئك النحاة على جلالهم ومكانتهم[١].

أما الرأي الأقرب إلى الصواب هو رأي المازني في نصب "رجلاً" على أنه مفعول به للمصدر الميمي "مصابكم".

ثاني عشر: إعراب "حصرت صدورهم" في قوله تعالى: { أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ }[٢].

ذكر ابن هشام أن المبرد يرى أن جملة "حصرت صدورهم" جملة دعائية فاعترض الفارسي[٣] بأنه لا يُدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم، ولك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً البتة.[٤]

والزمخشري أعربها حالاً بإضمار "قد" مستدلاً بقراءة من قرأ "حصرةً صدورهم"[٥]، ثم ذكر وجهاً ونسبه إلى المبّرد، وهو إعرابها صفة لموصوف محذوف، والتقديـــــر : "أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم" ثم قال: وقيل هو بيان لجاؤوكم[٦].

---

[١] حاشية الدســوقي على مغني اللبيب ط/ المشهد الحسيني – القاهرة ١٧٥/٢. النحو والصرف في مناظرات العلماء،ص١٤٠.

[٢] الآية : ٩٠ من سورة النساء.

[٣] هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل أحد الأئمة في علم العربية، ولد سنة ٢٨٨هـــ، وتوفى سنة ٣٧٧هـــ، من مؤلفاته كتاب "التذكرة في علوم العربية"، وكتاب "الحجة في القراءات". الأعلام ١٧٩/٢-١٨٠.

[٤] مغني اللبيب ٦١٦/٢، المقتضب ١٢٤/٤-١٢٥.

[٥] قرأ الجمهور "حصرت"، وقرأ الحسن، وقتادة، ويعقوب، "حصرة" البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٤٠٣هـــ- ١٩٨٣م، ٣١٧/٣.

[٦] الكشاف ٥٣٦/١.

للنظر إلى آراء المبرد والعلماء في هذه المسألة يمكن مراجعة "الشاهد القرآني في المقتضب للمبرّد" رسالة ماجستير، إعداد الطالب، قريب الله بابكر مصطفى، ص٨٨، ٢٢٦.

والذي يظهر في هذه المسألة أن إعرابها يمكن أن يحمل على أكثر من وجه، حتى الرأي الذي ردّه الفارسي فقد التمس له ابن هشام مخرجاً؛ وذلك بأن يكون المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهلية القتال حتى لا يقاتلوا أحداً البتة.

أما أبو البقاء فقد أورد جميع الأوجه التي ذكرت، ثم أضاف وجهاً آخر، وهو إعرابها في محل جر صفة "لقوم"، وما بينهما صفة أيضاً، و"جاؤوكم" معترض[١]، وذلك في قوله تعالى : **{إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ }**.[٢]

وبهذا يظهر ضعف الاعتراض في المسألة، ويجب ألا يعترض على عالم ما دامت المخارج موجودة.

ثالث عشر: إعراب "مهر" في الشطر الثاني من قول الشاعر:

لا يكون العير مهراً ** لا يكون المهر مهر[٣]

جاء في مناظرات العلماء أن اليزيدي سأل الكسائي بحضرة الرشيد[٤]، وقال انظروا في هذا الشعر عيب؟ وأنشده:

ما رأينا خرباً نقـــــر ** عنـــه البيـــض صقر[٥]

لا يكون العير مهـــراً ** لا يكـــون المهر مهـــر

فقال الكسائي : قد أقوى[٦] الشاعر.

فقال اليزيدي:انظر جيداً. فقال:أقوى، لا بدّ أن ينصب المهر الثاني على أنه خبر "كان". فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض، وقال: أنا أبو محمد الشعر صواب، إنما ابتدأ فقال: المهرُ مهرٌ. فقال له يحي بن خالد[٧]:أتتكنّي بحضرة أمير المؤمنين وتكشف رأسك! والله لخطأ الكسائي مع أدبه أحب إلينا من صوابك مع فعلك.

فقال: لذّة الغلب أنستني من هذا ما أحسن[٨].

---

[١] التبيان في إعراب القرآن ٣٧٨/١-٣٧٩.

[٢] الآية : ٩٠ من سورة النساء.

[٣] هذا من الأبيات التي لم تنسب لأحد، معجم الأدباء ١٧٨/١٣.

[٤] هو هارون (الرشيد) ابن محمد (المهدي) ابن المنصور العباسي، أبو جعفر خامس خلفاء الدولة العباسية في العراق، ولد سنة ١٤٩هـ وتوفى سنة ١٩٣هـ، الأعلام ٦٢/٨.

[٥] الخرب هو الحباري، يقول ما علمنا أن الصقر ينقب عن بيض الخرب؛ ليخرج صقراً، فهذا غير جائز، ثم يذكر له مثالاً يوضحه بقوله: لا يكون العير – أي الحمار – مهراً، ثم أكّد توكيداً لفظياً فقال : "لا يكون" معجم الأدباء ١٧٨/١٣.

[٦] الإقواء هو اختلاف الإعراب في حرف الروى بالرفع، والجر لا غير، وذلك بأن يكون أحد البيتين مرفوعاً، والآخر مجروراً، فأما إن كان الاختلاف بالنصب مع الرفع والجر فإن ذلك يسمى إصرافاً، وتعبير الكسائي بالإقواء وإن لم يكن دقيقاً، إلا أنه جائز؛ لأن الإصراف نوع من الإقواء، النحو والصرف في مناظرات العلماء ص١٠٢-١٠٣.

[٧] هو يحي بن خالد بن برمك، الوزير، مؤدب الرشيد، ومعلمه، ومربيه، ولد سنة ١٢٠هـ وتوفى سنة ١٩٠هـ بعد فتنة البرامكة، بعد أن سجنه الخليفة الرشيد، الأعلام ١٤٤/٨.

[٨] النحو والصرف في مناظرات العلماء، ص١٠١.

وذكر الدكتور محمد آدم الزاكي أن خطأ الكسائي في هذه المسألة الصغيرة له أكثر من سبب:

أولاً : للإبهام في سؤال اليزيدي: انظروا في هذا الشعر عيب؟ ففي هذا صرف للأذهان عن المسألة النحوية للبحث عن عيوب الشعر، ولهذا سارع الكسائي بالحديث عن الإقواء؛ لأنه من عيوب القافية.

ثانياً : لعل الكسائي ظنّ أن الشطرة الثانية من البيت الأخير، تكرار للشطرة الأولى ، دون أن يفطن لكلمة "العير" في الأولى، و"المهر" المكرر في الثانية.

ثالثاً : كانت إجابة الكسائي بنصب "مهر" بناء على الصناعة النحوية دون أن يربط ذلك التوجيه بالمعنى؛ لأن نصب "مهر" مستو في الإعراب محال في المعنى" والإعراب فرع المعنى، فإذا فسد المعنى لا قيمة للصناعة اللفظية[١].

رابع عشر: علة الرفع في (فعولان) من قول الشاعر:

وعينان قال الله كونا فكانـــــتا ** فعولان بالألباب ما تفعل الخمر[٢]

يحكى أن الفرزدق[٣] حضر مجلس ابن أبي إسحاق[٤] فقال للفرزدق: كيف تنشد هذا البيت:

وعينان قال الله كونا فكانـــــتا ** فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فقال الفرزدق : كذا أنشده.

فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت : "فعولين"؟ فقال الفرزدق: "لو شئت أن أسبح لسبحت" ونهض فلم يعرف أحد في المجلس قوله: "لو شئت أن أسبح لسبحت".

فقال ابن أبي إسحاق: "لو قال: "فعولين"؛ لأخبر أن الله خلقهما، وأمرهما، ولكنه أراد: هما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر[٥].

---

[١] النحو والصرف في مناظرات العلماء، ص١٠٢.

[٢] البيت لذي الرمّة في ديوانه ص٢١٣.

[٣] هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي، الدارمي، من نبلاء أهل البصرة، توفى عام ١١٠هـ، الأعلام ٩٣/٨.

[٤] هوعبد الله بن أبي إسحاق الزيادي الحضرمي نحوي من الموالي ولد سنة٢٩هـ وتوفى سنة ١١٧هـ، وهومن أهل البصرة،أخذ النحو عن أبي عمروبن العلاء،وعيسى بن عمر الثقفي،والأخفش، الأعلام ٧١/٤.

[٥] النحو والصرف في مناظرات العلماء، ص٢٣٧-٢٣٨.

لم يذكر ابن أبي إسحاق إعراب"فعولان" صراحة، أهي خبرلمبتدأ محذوف، أم أنها نعت؟ كما أنّه لم يذكر خبر كان في حالة رفع "فعولان".

وبعض العلماء وافق الحضرمي في جواز الوجهين، الرفع والنصب، وإن زادوا عليه توضيحاً، وبياناً. فالنصب على أنها خبر لـــ"كان" لا تحتاج إلى خبر، ويكون التقدير "وعينان...فعولان"، وتكون الجملة في قوله : "قال الله كونا فكانتا" معترضة للإسراع بالتسبيح، والتنزيه[1].

والأقرب إلى الصواب في هذه المسألة هو رفع "فعولان"؛ وذلك لاستعمال"كان" في مثل هذا التعبير تامةً، وذلك في نحو قوله تعالى: **{إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَن يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ }**[2].

ولذا يمكن أن يكتمل المعنى بقوله "فكانتا" وتكون فعولان خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هما فعولان"؛ ولذا يترجح الرفع في كل الأحوال.

---

[1] النحو والصرف في مناظرات العلماء ص٢٣٩-٢٤٠.

[2] الآية : ٨٢ من سورة يس.

المبحث الثاني : المعنى في التعلق

من الأشياء التي اشتهرت بين النحويين، اشتراط التعلق في الظرف، والجار والمجرور، وهما ما يطلق عليهما "شبه الجملة" فلابد لهما أن يتعلقا بفعل، أو ما أشبه الفعل، فإن لم يكن في اللفظ فعل، أو ما أشبهه قدّر ذلك المتعلق به، وقد يحدث خلل في المعنى في بعض الجمل إذا قدر المتعلق ببعض الكلمات؛ ولذا وجب عند تقدير التعلق النظر إلى المعنى، وفي هذا المبحث بعض المسائل التي حدث فيها تأثير على المعنى بتقدير التعلق، ومن ذلك:

أولاً : تعلق "مِن" في قوله تعالى : **{وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي }**[١].

ذكر ابن هشام أنه قد يتبادر إلى الذهن تعلق "من" بـــ"خفت"، وهو فاسد في المعنى، والصواب تعلقه بـــ"الموالي"؛ لما فيه من معنى الولاية، أي خفت ولا يتهم من بعدي وسوء خلافتهم، أو بمحذوف هو حال من الموالي، أو مضاف إليهم، أي كائنين ورائي، أو فعل الموالي من ورائي[٢].

وكذلك ذكر لمسألة الزمخشري، وذلك في قوله: "من ورائي" بعد موتي، وهذا الظرف لا يتعلق بـــ"خفت" لفساد المعنى ولكن بمحذوف[٣].

وفساد المعنى في تعلق "من ورائي" بـــ"خفت" يظهر من التناقض الذي يحدث في المعنى؛ وذلك لأن "خفت" فعل ماضٍ، و"من ورائي" بمعنى بعدي أي في المستقبل، فلا يجتمع الزمن الماضي مع الزمن المستقبل، ولذلك من قال: إن "وراء" بمعنى: قدّام جوز تعلقه بـــ"خفت" ففي الإعراب المفصل:

"ورائي بمعنى خلفي"، وبعدي وهو متعلق بالموالي، وبمعنى "قدّامي" فيتعلق بـــ"خفت"[٤].

ثانياً : تعلق "إلى أجله" في قوله تعالى: **{ وَلاَ تَسْأَمُوْاْ أَن تَكْتُبُوْهُ صَغِيراً أَو كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ }** [٥]

ذكر ابن هشام أنه قد يتبادر تعلق "إلى" بتكتبوه، وهو فاسد؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين، وإنما هو حال، أيّ مستقراً في الذمة إلى أجله[٦].

---

[١] الآية : ٥ من سورة مريم.
[٢] مغني اللبيب ٦٠٨/٢.
[٣] الكشاف ٤/٣.
[٤] الإعراب المفصل ٧/٧.
[٥] الآية : ٢٨٢ من سورة البقرة.
[٦] مغني اللبيب ٦٠٨/٢.

يظهر أن الأمر في هذه المسألة واضح، ولكن مع ذلك ورد في بعض كتب الإعراب تعلق "إلى" بـــ"تكتبوه" ففي التبيان : "إلى" متعلقة بـــ"تكتبوه" ويجوز أن تكون حالاً من الهاء أيضاً[١].

وفي الإعراب المفصل : "إلى أجله: جار ومجرور متعلق بـــ"تكتبوه".[٢]

والقول الصواب في المسألة هو قول ابن هشام، وقد بيّن، وأوضح سبب فساد المعنى عندما يتعلق "إلى" بالفعل "تكتبوه".

ثالثاً: تعلق "**إليك**" في قوله تعالى:**{ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ }**[٣].

ذكر ابن هشام: أنه قد يتبادر تعلق "إلى" بـــ"صرهن"، وهذا لا يصح إذا فُسر"صرهن" بـــ"قطعهن"، وإنما تعلقه بـــ"خذ"، وأما إن فُسر بأملهن فالتعلق به، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف، أي: إلى نفسك؛ لأنه لا يتعدى ضمير فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب "ظن"[٤].

أما أبو البقاء فقد ذكر الوجهين في تعلق "إلى" اللذين ذكرهما ابن هشام، ثم قال: "والأجود عندي أن تكون "إليك" حالاً من المفعول المضمر، تقديره: "قطعهن مقربة إليك"، أو "ممالة"، ونحو ذلك.[٥]

الذي يظهر في هذه المسألة أنه يتوقف تعلق الجار والمجرور على معنى الفعل، والإعراب الأجود في المسألة هو ما أعربه أبو البقاء، وهو كون "إليك" حالاً؛ وذلك لأنه يخرج المعرب من بعض الاعتراضات.

رابعاً : تعلق "**من**" في قوله تعالى : **{ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاء مِنَ التَّعَفُّفِ }**[٦]

ذكر ابن هشام: أنه يتبادر تعلق "مِن" بأغنياء لمجاورته له، ويفسده أنهم متى ظنهم ظانّ قد استغنوا من تعففهم علم أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلاً بحالهم، وإنما هي متعلقة بـــ"يحسب"، وهي للتعليل[٧].

---

[١] التبيان في إعراب القرآن ٢٣٠/١.
[٢] الإعراب المفصل ٤٠٠/١.
[٣] الآية : ٢٦٠ من سورة البقرة.
[٤] مغني اللبيب ٦١٠/٢.
[٥] التبيان في إعراب القرآن ٢١٢/١.
[٦] الآية : ٢٧٣ من سورة البقرة.
[٧] مغني اللبيب ٦١١/٢.

وهكذا رأي الزجاج[١]، والزمخشري[٢]، وأبي البقاء[٣]، وفي الإعراب المفصل جُعل الجار والمجرور متعلق بمفعول له محذوف، أو تكون "من" لابتداء الغاية، أو بمعنى اللام للتعليل[٤].

ومعنى التعليل هو الأوضح في الآية الكريمة، حيث يكون التقدير: "يحسبهم الجاهل أغنياء لتعففهم"، والله أعلم.

خامساً : تعلق "إلى" في قوله تعالى:{ **فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ** }[٥].

ذكر ابن هشام: أنه يتبادر تعلق "إلى" بـــ"اغسلوا"، وقد ردّه بعضهم بأن ما قبل الغاية لابد أن يتكرر قبل الوصول إليها، تقول : "ضربته إلى أن مات"، ويمتنع "قتلته إلى أن مات".

فالصواب تعلق "إلى" بـــ"أسقطوا" محذوفاً، ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل، والغالب أنّ ما بعد "إلى" يكون غير داخل.

ومن قال: إن الأيدي في عرف الشرع اسم للأكف فقط بدليل آية السرقة[٦] فـــ"إلى" غاية للغسل، لا للإسقاط، ولابد من تقدير محذوف أيضاً، أي:"مدوا الغسل إلى المرافق"[٧].

أما الزمخشري فذكر أن "إلى" تفيد معنى الغاية مطلقاً، فأما دخولها في الحكم، وخروجها فأمر يدور مع الدليل، فمن خروجها قوله تعالى : **{ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ }**[٨] ؛ لأنهـــا لو كانت داخلـــــة لكان منظـــراً في كلتا الحالتين معسراً، أو موسراً.

وممّا فيه دليل على الدخول قوله تعالى : **{ مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى }**[٩] ؛ لوقوع العلم بأنه لا يسري به إلى بيت المقدس من غير أن يدخله.

---

[١] معاني القرآن ٣٥٧/١.

[٢] الكشاف ٣١٣/١.

[٣] التبيان في إعراب القرآن ٢٢٢/١.

[٤] الإعراب المفصل ٣٨٤/١.

[٥] الآية : ٦ من سورة المائدة

[٦] هي قوله تعالى : {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا } الآية : ٣٨ من سورة المائدة.

[٧] مغني اللبيب ٦١٢/٢.

[٨] الآية : ٢٨٠ من سورة البقرة.

[٩] الآية : ١ من سورة الإسراء.

أما قوله تعالى : **{ إِلَى الْمَرَافِقِ }**، **{ إِلَى الْكَعْبَينِ }**[١] لا دليل فيه على أحد الأمرين، فأخذ العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولهما في الغسل[٢].

أما أبو البقاء فذكر رأياً يقول إن "إلى" بمعنى مع، كقوله تعالى : **{ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ }**[٣] ، وقد رفضه، وذكر أن الصحيح دلالتهما على انتهاء الغاية، وإنما وجب غسل المرافق بالسنة، وليس بينهما تناقض؛ لأن "إلى" تدل على انتهاء الفعل، ولا يتعرض بنفي المحدود إليه، ولا بإثباته، وعلى هذا تكون "إلى" متعلقة بـــ"اغسلوا"، ويجوز أن تكون في موضع الحال، وتتعلق بمحذوف، والتقدير: "وأيديكم مضافة إلى المرافق"[٤].

وفي الإعراب المفصل أيضاً عُلق الجار والمجرور بـــ"اغسلوا"، أو أن"إلى" بمعنى "من"، أو بمعنى"مع"[٥].

والذي ظهـــر في أول المسألة هو منع تعلق "إلى" بالفعل" اغسلوا"، ولكن بعد ما ورد من آراء ظهر جواز تعلقهـــا وفق الطـــرق التي ذكـــرت في صحة جواز ذلك.

وهذه المسألة من المسائل التي يرتبط فيها علم النحو بعلم الفقه، ويظهر فضل كل واحد منهما على الآخر.

سادساً : تعلق "مئة" في قوله تعالى : **{ فَأَمَاتَهُ اللّهُ مِئَةَ عَامٍ }**[٦].

ذكر ابن هشام : أنه يتبادر انتصاب "مئة" بـــ "أماته"؛ وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي؛ لأن الإماتة سلب الحياة، وهي لا تمتد، والصواب أن يضمن"أماته" معنى" ألبثه"[٧].

وأبو البقاء كذلك يرى أن يكون "مئة" ظرفاً لـــ"أماته" على المعنى، أي "ألبثه ميتاً مئة عام".

---

[١] الآية : ٦ من سورة المائدة.

[٢] الكشاف ٥٩٨/١.

[٣] الآية : ٥٢ من سورة هود.

[٤] التبيان في إعراب القرآن ٤٢١/١.

[٥] الإعراب المفصل ١٧/٣.

[٦] الآية : ٢٥٩ من سورة البقرة.

[٧] مغني اللبيب ٦٠٨/٢-٦٠٩.

ثم جوّز أن يكون ظرفاً لفعل محذوف، تقديره : "فأماته، فلبث مئة عام"، ويدل على ذلك قوله : تعالى: **{ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِئَةَ عَامٍ }**[١]، وهذا عند أبي البقاء أوضح من سابقه[٢].

تتضح براعة التعبير القرآني في هذه الآية الكريمة، كما تظهر قمة الفصاحة، وحسن توافق الكلمات في الجمل؛ وذلك لأن "اللبث" مفهوم من الكلام فلا يحتاج الكلام للتصريح به.

ولكن من أغرب ما وجد في إعراب "مئة" في الآية ما أعربه صاحب الإعراب المفصل؛ وذلك في قولـــــه : "مئة" تمييز منصوب بالفتحة، ويجوز إعرابها ظرفاً"[٣].

ومن المعروف أن أسماء العدد يكون تمييزها هو المعدود، فتارة ينتصب في نحو: "أربعين رجلاً"، وتارة يكون مجروراً بالإضافة نحو : "ثلاثة كتبٍ"، و"مائة عام"، فمن أين لاسم العدد أن يكون تمييزاً، وهو في ذاته يحتاج إلى تمييز؟.

سابعاً : تعلق "معه" في قوله تعالى : **{فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ }**[٤].

قال ابن هشام : إن المتبادر تعلق "مع" بـــ"بلغ"، ثم ذكر قول الزمخشري بمنع ذلك؛ لاقتضائه أنهما بلغا معاً حدّ السعي، ولا بـــ"السعي"؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه، وإنما هي متعلقة بمحذوف[٥]. والزمخشري أوضح ذلك في الكشاف في قوله : فلمّا بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي، قيل مع من؟ "قال مع أبيه"[٦].

وفي تفسير الآية عند أبي حيّان يظهر تعلق "مع" بالسعي، وذلك في قوله:"فلما بلغ، أي: بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه"[٧].

---

[١] الآية : ٢٥٩ من سورة البقرة.

[٢] التبيان في إعراب القرآن ٢٠٨/١-٢٠٩.

[٣] الإعراب المفصل ٣٦١/١.

[٤] الآية : ١٠٢ من سورة الصافات.

[٥] مغني اللبيب ٦٠٩/٢.

[٦] الكشاف ١٥/٤.

[٧] البحر المحيط ٣٦٩/٧.

وفي الجدول في إعراب القرآن ورد إعراب "معه" ظرفاً منصوباً متعلقاً بحال من فاعل "بلغ"، وهو ضمير يعود على غلام[١].

وفي الهامش لا يجوز أن يتعلق بـــ"بلغ" ثم ذكر العلة، وقال يجوز تعليقه بالسعي على الرغم من تقدم المعمول على المصدر إذ يجوز في الظرف ما لا يجوز في غيره[٢].

والرأي الأقرب إلى الصواب هو تعلق "مع" بـــ"السعي"؛ وذلك لأن الظرف والجار والمجرور يجوز فيهما ما لا يجوز في غيرهما، وهذا يبعد عن التكلّف والتقدير، وكلما كان الإعراب محمولاً على الظاهر، وموافقاً لوجه من أوجه العربية، وصحيح المعنى كان أفضل من التكلف، وتقدير المحذوف، والله أعلم.

ثامناً: تعلق "إذ" في قوله تعالى : **{أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُواْ }**[٣].

ذكر ابن هشام أنه يتبادر تعلق"إذ" بفعل الرؤية، ويفسده أنه لم ينته علمه، أو نظره إليهم في ذلك الوقت، وإنما العامل مضاف محذوف، أي: "ألم تر إلى قصتهم، أو خبرهم، إذ التعجب إنما هو من ذلك، لا من ذواتهم[٤].

وأبو البقاء أعرب "إذ" بدلاً من "بعد" وقال: لأنهما زمانان[٥].

وقد وقع صاحب الإعراب المفصل في الخطأ الذي حذّر منه ابن هشام، وذلك في قوله "إذ" ظرف زمان بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب متعلق بـــ"ترى"، وهناك وجه آخر لإعراب "إذ" وهو "إذ" اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره :"اذكر" "[٦].

ولو اكتفى صاحب الإعراب المفصل بالإعراب الثاني لكان أفضل، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أهمية دراسة مثل هذه المواضع؛ حتى يستقيم الإعراب؛ لأن إهمـــال المعنى يوقـــع في الأخطاء التـــي حذّر منها أولئك العلماء الأفاضل.

---

[١] الجدول في إعراب القرآن، وصرفه، وبيانه، مع فوائد نحوية هامة، تصنيف محمود صافي، طبعة مزيدة، بإشراف اللجنة العلمية ٧٤/١٢.

[٢] المرجع السابق في الهامش ٧٤/١٢.

[٣] الآية : ٢٤٦ من سورة البقرة.

[٤] مغني اللبيب ٦١١/٢.

[٥] التبيان في إعراب القرآن ١٩٦/١.

[٦] الإعراب المفصل ٣٣٤/١.

تاسعاً : تعلق الاستثناء في قوله تعالى : **{ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً }** [١].

ذكر ابن هشام أن المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية، وذلك فاسد؛ لاقتضائه أنّ من اغترف غرفة بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مباح لهم، وإنما هو مستثنى من الأولى، ووهم أبو البقاء في تجويزه كونه مستثنى من الثانية، وإنما سهل الفصل بالجملـــــة الثانية؛ لأنها مفهومة من الأولى فكان الفصل بها كلا فصل[٢].

وأبو البقاء في التبيان صرح بذلك حين قال:"وأنت بالخيار إن شئت جعلته استثناءً من "من" الأولى، وإن شئت جعلته من "من" الثانية"[٣].

وكذلك الزمخشري جعل الاستثناء من الأولى[٤]. وتجويز أبي البقاء للاستثناء من الثانية ربما كان سببه فهم معنى الجملة الثانية من الأولى؛ لأنه إذا كان من شرب منه فليس منه اقتضى ذلك أنّ من لم يطعمه فإنه منه؛ ولذلك اعتبر أن المعنى العام للجملتين مستوٍ؛ لذا جوّز الاستثناء من الثانية، والله أعلم.

عاشراً : تعلق "بعيد الكرى" في قول الشاعر:

تركت بنا لوحا ولو شئت جادنا

بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح[٥]

قال ابن هشام: إن المتبادر تعلق "بعيد الكرى" بـــ"جاد" والصواب تعليقه بما في ثلج من معنى بارد؛ إذ المراد وصفها بأن ريقها يوجد عقب الكرى بارداً، فما الظن به في غير ذلك الوقت؟ لا أنه يتمنى أن تجود له به بعيد الكرى دون ما عداه من الأوقات[٦].

---

[١] الآية : ٢٤٩ من سورة البقرة.

[٢] مغني اللبيب ٦١٢/٢.

[٣] التبيان في إعراب القرآن ١٩٩/١.

[٤] الكشاف ٢٩٠/١-٢٩١، الإعراب المفصّل ٣٤٢/١.

[٥] البيت من قصيدة لجرير بن عطية بن الخطفي. شبه ثغرها بالثلج، وأضافه إلى كرمان لأنها بلاد الثلج،واللوح : العطش. شرح شواهد المغني ٨٩٠/٢-٨٩١، ديوان جرير ، ص١٠٠.

[٦] مغني اللبيب ٦٠٩/٢.

والشعراء يصفون الفم، أو الريق بأنه طيّب أو بارد ولو بعد النوم للمبالغة في الوصف، وربما تمنى الواحد منهم ذلك ليثبت طيب فم الموصوف، وبهذا يمكن تعلق "بعيد الكرى" بـــ"جاد" من غير تقدير، أو تأويل.

ومما ورد في الشعر العربي في وصف طيب الريق ولو بعد النوم قول الشاعر:

أبيض اللون لذيذاً طعمه

طيب الريق إذا الريق خدع[١]

يقال خدع ريقه إذا تغيّر، ويقال: خدع : إذا نقص، وإذا نقص خثر، وإذا خثر وغلظ أنتن: ومن ثم يخلف فم الصائم[٢].

فهذا الشاعر يصف الريق بأنه طيب، ولا يحدث فيه تغير على عادة المبالغة في الوصف.

---

[١] البيت للشاعر الجاهلي المخضرم سويد بن أبي كاهل اليشكري، ديوان المفضليات للمفضل بن محمد الضبي، توفى سنة ١٦٨هـــ، بيروت ، كلية أكسفورد، ١٩٢٠، ص٣٨٢.

[٢] المرجع السابق ص٣٨٣.

المبحث الثالث : مراعاة المعنى في العطف

من الأشـــياء التي اشتهـــــرت في العطف أن بعض أدواته تفيد التشريك في الإعراب، والمعنى، والحكم. وهذا التشريك يقتضي أن يكون المعنى مستقيماً في حال ربط الكلمات ببعضها، ولـــــذا وجب مراعـــاة المعنى حين إرادة عطف كلمة على أخرى، وهنـــــاك بعض المسائل تمثل هذا الجانب، ومن ذلك:

أولاً : عطف "أن نفعل" في قوله تعالى : **{ أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء }**[١].

ذكر ابن هشام أنه يتبادر عطف"أن نفعل" على "أن نترك"، وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطف على "ما"، فهو معمول للترك.

أما قراءة من قرأ[٢]: "تفعل" و "تشاء" بالتاء فالعطف على "أن نترك".[٣]

وكذلك أبو حيان بيّن في المسألة بياناً شافياً، أوضح فيه دلالة المعنى عند تقدير العطف على كلا القراءتين[٤].

وحاصل المسألة أن تقدير الكلام بعطف "أن نفعل" على "أن نترك" يكون "أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا، أو تأمرك أن نفعل في أموالنا ما نشاء" فيكون بذلك قد أمرهم بترك عبادة الأوثان، وأمرهم أيضاً بالتطفيف في الكيل والميزان، وذلك محال.

بـــل المقصود أمرهم بتـــــرك الأول، وهو عبادة الأوثـــــان، وترك الثاني وهو التطفيف.

---

[١] الآية : ٨٧ من سورة هود.

[٢] القراءة بالتاء فيهما "تفعل وتشاء" قرأ بها الضحاك بن قيس، وابن أبي عبلة، وزيد بن علي، ورويت عن أبي عبد الرحمن وذلك بتاء الخطاب، وقرأ أبو عبد الرحمن، وطلحة "تفعل" بالنون، و"تشاء" بالتاء على الخطاب، أما قراءة الجمهور فبالنون فيهما، البحر المحيط ٢٥٣/٥.

[٣] مغني اللبيب ٦٠٧/٢.

[٤] البحر المحيط ٢٥٣/٥.

ثانياً : عطف "جنات" في قوله تعالى: **{ فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِراً نُّخْرِجُ مِنْـــــهُ حَبّاً مُّتَرَاكِبــاً وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ }**[1].

ذكر ابن هشام أن من رفع "جنات"[2] على أنه عطف على "قنوان" يقتضي أنّ جنات الأعناب تخرج من طلع النخل، وإنما هو بتقدير :"وهناك جناتٌ"، أو "ولهم جنات"، ونظيره قراءة من قرأ : **{وَحُورٌ عِينٌ }**[3] بالرفع[4] بعد قوله تعالى: **{يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِن مَّعِينٍ }**[5]، أي: "ولهم حور".

أما قراءة السبعة[6] "وجناتٍ" بالنصب فبالعطف على "نبات كل شيء"[7].

الملاحظ أن في إعراب "هناك جنات" على أن"جنات" مبتدأ نظر؛ وذلك لأن اسم الإشارة المقدر معرفة الأولى أن يكون هو المبتدأ، وتكون "جنات" هي الخبر. ثم قوله: "وحور عين" بعد قوله تعالى(يطاف عليهم بكأس من معين)، فهذه الآية من سورة الصافات، والتي ذكرها قبلها من سورة الواقعة، ولعله يقصد آية سورة الواقعة وهو قوله تعالى : **{يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ }**[8].

وأبو البقاء أعرب "جنات" بالرفع مبتدأ وخبره محذوف قدّره :"من الكرم جنات"، ثم ذكر منع عطفه على "قنوان"[9].

ومن هذا كله يظهر استحالة عطف "جنات" في حال الرفع على "قنوان"؛ وهذا لفساد المعنى.

---

(1) الآية : ٩٩ من سورة الأنعام.

(2) قرأ بالرفع محمد بن أبي ليلى، والأعمش، وأبوبكر في روايته عن عاصم، وأنكرها أبو عبيدة، وأبو حاتم، ولكن لها توجيه جيد في العربية، البحر المحيط ١٩٠/٤.

(3) الآية : ٢٢ من سورة الواقعة.

(4) هي قراءة الجمهور بالعطف على "ولدان"، أو على حذف الخبر، أو حذف مبتدأ وخبر، وقرأ بالجر الكسائي والحسن، والأعمش، وأبو جعفر، والسلمي، وآخرون ، البحر المحيط ٢٠٦/٨.

(5) الآية : ٤٥ من سورة الصافات.

(6) السبعة هم نافع، وابن كثير، وأبو عمر بن العلاء، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، الفتح الرباني في القراءات السبعة من طريق حزر الأماني لمحمد البيومي الشهير بأبي عياشة، حققه عبد العزيز ناصر السبر،ص١٣.

(7) مغني اللبيب ٦١٤/٢.

(8) الآيتان: ١٨،١٧من سورة الواقعة.

(9) التبيان في إعراب القرآن ٥٢٥/١، الكشاف ٤٩/٢.

ثالثاً : عطف "أواري" في قوله تعالى: **{ يا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءةَ أَخِي }** [١].

اعترض ابن هشام على الزمخشري في قوله : بأن انتصاب "أواري" لوقوعه في جواب الاستفهام، وبين وجه الفساد؛ بأن جواب الشيء مسبب عنه، والمواراة لا تتسبب عن العجز، وإنما انتصابه بالعطف على "أكون"، ومن هنا امتنع نصب "تصبح" في قوله تعالى : **{أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً }**[٢]؛ لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسه[٣].

وكذلك أبو البقاء أعرب "أواري" عطفاً على "أكون"، وعبّر عن رأي الزمخشري بقوله :"وذكر بعضهم أنه يجوز أن ينتصب على جواب الاستفهام، وليس بشيء؛ إذ ليس المعنى: أن يكون مني عجز فمواراة، ألا ترى أن قولك: أين بيتك فأزورك معناه : لو عرفت لزرت، وليس المعنى هنا لو عجزت لواريت".[٤]

وخلاصة القول أن الفـــاء، في "فأواري" هي فاء العطف، وليست فاء السببية التي ينتصب معها المضارع في جواب الطلب؛ وذلك لفساد المعنى عند تقدير الفاء للسببية.

رابعاً : إعراب "حقلّد" في قول الشاعر:

تقي نقي لم يكثر غنيمـــــــه ** بنهكة ذي قربى ولا بحقلد[٥]

قال ابن هشام: سألني أبو حيان[٦] وقد عرض اجتماعنا- علام عطف "بحقلد" من قول الشاعر؟

فقلت حتى أعرف ما الحقلد؟ فنظرناه فإذا هو سيء الخلق، فقلت هو معطوف على شيء متـــــوهم؛ إذ المعنى ليس بمكثـــــر غنيمة، فاستعظم أبو حيان ذلك[٧].

---

[١] الآية : ٣١ من سورة المائدة.
[٢] الآية : ٦٣ من سورة الحج.
[٣] مغني اللبيب ٦١٥/٢-٦١٦، الكشاف ٦١٣/١.
[٤] التبيان في إعراب القرآن ٤٣٣/١.
[٥] البيت للشاعر : زهير بن أبي سلمى، النهكة: الظلم وردت في شرح شواهد المغني بسكون الهاء "نهكة"، والحقلّد: السئ الخلق، البخيل، شرح شواهد المغني، ٦٤٢/٢-٦٤٣.
[٦] هو أبو حيان النحوي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الأندلسي، من كبار علماء العربية والتفسير، ولد سنة ٦٥٤هـ وتوفى سنة ٧٤٥هـ، صاحب كتاب البحر المحيط، الأعلام ١٥٢/٧.
[٧] مغني اللبيب ٦٠٦/٢.

أي: ليس بمكثر غنيمة ولا بحقلّد؛ لأن الباء الزائدة تدخل على خبر ليس كثيراً؛ لذلك دخلت على المعطوف على خبر ليس المتوهم، والذي ينظر إلى ظاهر اللفظ يظنّ أن "حقلّد" معطوف على "نهِكة"؛ وذلك لاشتراكهما في حرف الجر"الباء".

والذي أدخل حرف الجر "الباء" على "حقلّد" هو أن العطف على نيّة تكرار العامل، فكأنه قال: "ليس بمكثر غنيمة وليس بحقلّد"، والذي ساعد في ذلك النفي في قوله: "لم يكثر غنيمة"، والنفي في قوله "ولا بحقلّد"، ومن هنا يتضح أهمية المعنى في توجيه الإعراب؛ لأنّ الإعراب ليس صناعة لفظية فحسب، بل المعنى هو الأساس في ذلك.

خامساً : عطف "أشهد" في قول الشاعر:

لن ما رأيت أبايزيد مقاتلاً ** أدع القتال وأشهد الهيجاء[1]

ذكر ابن هشام أنه قد يتوهم أن الفعلين "أدع" و"أشهد" متعاطفان؛ وذلك خطأ؛ لأن "أدع" منصوب بـــ"لن" وأشهد معطوف على "القتال"[2].

والذي جوّز ذلك أن القتال مصدر صريح، ويمكن أن يؤول بـــ"أن" والفعل، ثم يعطف بعد ذلك، والتقدير حينئذٍ يكون "لن- ما رأيت أبايزيد مقاتلاً- أدع أن أقاتل وأشهد الهيجاء"، وجملة "ما رأيت أبايزيد مقاتلاً" جملة معترضة بين "لن" الناصبة، ومنصوبها الفعل المضارع "أدع"، والفعل "أشهد" معطوف على "أقاتل".

ولو كان الفعل "أشهد" معطوفاً على "أدع" لفسد المعنى؛ وذلك لاستحالة عدم تركه القتال مع تركه لشهود الهيجاء، حيث يكون التركيب "لن أدع القتال، ولن أشهد الهيجاء" وهذا فاسد في المعنى؛ لأن الشخص إذا قال: "لن أدع القتال" لزمه شهود الهيجاء وهي الحرب.

---

[1] البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها، وقد أورده ابن هشام شاهداً كذلك في "لمّا"، وذلك عندما تدغم "لن" في "ما" فيشتبه الأمر، وربما ظنها أحد كلمة واحدة، فيبحث عن جواب "لمّا" فلا يجده، وذلك يدل على أهمية وضع علامة الجملة الاعتراضية، شرح شواهد المغني ص٦٨٣.

[2] مغني اللبيب ٦٠٨/٢.

الفصل الثاني : مراعاة المعنى وعدم مراعاة الصناعة

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : تعلق الظرف

المبحث الثاني : تعلق حروف الجر

المبحث الثالث : مسائل مفردة

المبحث الأول : تعلق الظرف

الظرف عند النحاة هو كل اسم زمان، أو مكان مضمّن معنى"في" باطّراد، والذي يستحقه من الإعراب هو النصب، والناصب له الواقع فيه من فعل، أو شبهه.

وأسماء الزمان كلها صالحة للظرفية. لا فرق في ذلك بين المبهم منها، نحو:"حين، ومدة" وبين المختص، نحو:" يوم الخميس، وساعة كذا".

أما أسماء المكان فالصالح منها للظرفية نوعان:

الأول: اسم المكان المبهم، كأسماء الجهات، نحو:"أمام،وراء"، وكأسماء المقادير نحو"ميل، وفرسخ".

والثاني: ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل، نحو: "مرمى،ومذهب"

والظرف على ضربين: متصرف، وغير متصرف.

فالمتصرف : ما يفارق الظرفية ويستعمل مخبراً عنه، ومضافاً إليه ومفعولاً به، ونحو ذلك كقولك : اليومُ مبارك. وغير المتصرف: ما لازم الظرفية، أو شبهها، ومنه ما لا ينفك عن الظرفية أصلاً، كقطّ ، وعوَض، ومنه ما لا يخرج عن الظرفية إلا بدخول الجار عليه، نحو : "قبل، وبعد".

وهذه الظروف تحتاج إلى التعلق بعاملها اللفظي، سواء أكان مذكوراً في الكلام أم كان مقدراً، وفي هذا المبحث دراسة لبعض المسائل في ذلك:

أولاً:تعلق "يوم" في قوله تعالى:**{يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَراً }**[١]

ذكر ابن هشام أن من المعربين من أعرب "يوم" في الآية ظرفاً ليحذركم، وقال: والصواب الجزم بأنه خطأ؛ لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة، وإنما هو نصب بمحذوف تقديره: "اذكروا، أو احذروا"[٢].

ومن الذين نصبوا "يوم" بـــ"يحذركم" الزجاج ويرى أن هذا الرأي هو الأجود[٣]، وكذلك ذكر هذا الوجه الفخر الرازي في التفسير الكبير[٤]

---

[١] الآية : ٣٠ من سورة آل عمران.
[٢] مغني اللبيب ٦١٩/٢.
[٣] معاني القرآن ٣٩٧/١.
[٤] التفسير الكبير ١٤/٨.

ولعلهم قصدوا أنه منصوب بمعمول "يحذركم" المقدر أي: "يحذركم الله عقابه يوم تجد كل نفس"، وهذا ما أوضحه أبو البقاء في أحد أوجه إعراب"يوم" وجعل العامل "عقاب" لا "يحذركم"[١].

وبهذا يمكن رفع الخطأ عن أولئك العلماء، وحمل قولهم على أحسن الوجوه.

أما من ذكر الوجه القائل بأن "يوم" نصب بمحذوف فعدد من العلماء منهم الزمخشري في الكشاف[٢]، وأبو البقاء في التبيان[٣]، والفخر الرازي في التفسير الكبير[٤]، وغيرهم.

وكذلك هناك آراء أخرى في نصب"يوم" منها:

أولاً: أنه نصب بـــ"تودّ" وهو الرأي الآخر للزمخشري[٥].

ثانياً: أنه نصب بـــ"المصير" وهو الرأي الآخر للزجاج[٦]، وقد نسب أيضاً لابن الأنباري[٧]، ومكي[٨]، وغيرهم[٩].

ثالثاً: أنه نصب بـــ"قدير" وخص بقدرة الله تعالى تفضيلاً له؛ لعظم شأنه، كقوله تعالى : **{مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ }**[١٠]، وهـــذا أحد آراء الفخر الرازي، وأبـــي البقاء العكبري[١١].

والملاحظ أن من أعرب "يـــــوم" مفعولاً به لفعل محذوف قدره: "اذكر" أو نحوه، أما الطبري[١٢] فقدر الناصب له "اتقوا"؛ وذلك لأنه يشابه مثل قوله تعالى:

---

[١] التبيان في إعراب القرآن ٢٥٢/١.
[٢] الكشاف ٣٤٦/١-٣٤٧.
[٣] التبيان في إعراب القرآن ٢٥٢/١.
[٤] التفسير الكبير ١٤/٨.
[٥] الكشاف ٣٤٦/١-٣٤٧.
[٦] معاني القرآن ٣٩٧/١.
[٧] هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبوبكر الأنباري النحوي، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، ولد سنة ٢٧١هـــ، وتوفى سنة ٣٢٨هـــ، إنباه الرواة ٢٠١/٣.
[٨] هو مكي بن أبي طالب حمّوش الأندلسي القيسي، مقرئ عالم بالتفسير والعربية، له عدد من المؤلفات، ولد سنة ٣٥٥هـــ، وتوفى سنة ٤٣٧هـــ، الأعلام ٢٨٦/٧.
[٩] الدر المصون ٦٢/٢-٦٣.
[١٠] الآية : ٤ من سورة الفاتحة.
[١١] التفسير الكبير ١٤/٨، التبيان في إعراب القرآن ٢٥٢/١.
[١٢] هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري، مولده سنة ٢٢٤هـــ، ووفاته سنة ٣١٠هـــ، سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق حسين الأسد، أشرف عليها شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بدون تاريخ، ٢٦٧/٤.

{وَاتَّقُواْ يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ }[1]، والتقدير على المشابه أولى، أما حجة النحويين فلأن القرآن نزل للذكر والأمر، كأنما قيل لهم "اذكروا كذا وكذا"[2].

الظاهر في المسألة أن الاعتراض يقع إذا تعلق "يوم" بـــ"يحذركم"، أما بقية الأوجه الإعرابية فتجوز، مع قوة بعضها، وضعف بعضها الآخر.

أما أقرب الأوجه إلى الصواب هو جعل "يوم" مفعولاً به لفعل محذوف؛ وذلك لأن المطلوب تذكره هو اليوم نفسه. والله أعلم.

ثانياً : تعلق الظرف"اليوم" باسم "لا" في قوله تعالى : **{ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ }**[3]. وقوله تعالى: **{ لاَ تَثْرَيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ }**[4].

ذكر ابن هشام أن الظرف في الآيتين الكريمتين يبطل تعليقه باسم "لا" عند البصريين؛ وذلك لأن اسم "لا" في هذا الحال يصبح مطوّلاً يتعلق الظرف به، فيجب نصبه وتنوينه؛ لأنه يصبح شبيهاً بالمضاف، وقد ورد هنا مبنياً؛ ولهذا يكون التعليق بمحذوف[5].

أما الزمخشري فقد جوّز تعليق "اليوم" في الآية الثانية بـــ"التثريب".[6]

وقد نُسب إلى الحوفي[7]، وابن عطية[8] تجويز كونه خبر "لا" في الآية الأولى، ويتعلق بـــ"مستقر" مقدراً، وبه يتعلق "من أمر الله"[9].

---

[1] الآية: ٢٨١ من سورة البقرة.

[2] تفسير الطبري المسمى "جامع البيان في تأويل القرآن" ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ٢٣٠/٣.

[3] الآية : ٤٣ من سورة هود.

[4] الآية : ٩٢ من سورة يوسف

[5] مغني اللبيب بتصرف ٦٢١/٢.

[6] الكشاف ٤٨٣/٢.

[7] هو علي بن إبراهيم بن سعيد، نحوي من العلماء باللغة والتفسير من أهل (الحَوف" بمصر، له عدد من المصنفات، توفى سنة٤٣٠هـ، الأعلام، ٢٥٠/٤.

[8] هو عبد الله بن عطية بن عبد الله بن حبيب، عالم بالتفسير مقرئ من أهل دمشق، توفى سنة ٣٨٣هـ، الأعلام ١٠٣/٤.

[9] الدر المصون ١٠٢/٤.

وقد ردّ ذلك أبو البقاء؛ لأن"اليوم" ظرف زمان فلا يجوز أن يكون خبراً عن الجثة، أي : عن الذات، ثم جعل الخبر "من أمر الله"، واليوم معمول له.[١٠]

وكذلك الأمر في الآية الثانية، فـــ"اليوم" فيها إما أن يتعلق بالخبر المقدر"مستقر" والتقدير : "لا تثريب مستقر عليهم اليوم"، وإما أن يكون خبراً لـــ"لا" و"عليكم" متعلق بما تعلق هذا الظرف[١].

والصواب في هذه المسألة هو أن الظرف في الآيتين لا يمكن أن يتعلق باسم "لا"؛ وذلك لأنه جاء مبنياً منصوباً، وهذا ما تقتضيه الصناعة، وهو متعلق بخبر "لا" في الآيتين، وقد جوّز خبرية الظرف في الآية الثانية أن اسم "لا" مصدر وهو "تثريب"، فصلح اسم الزمان للوقوع خبراً، ولكن امتنع في الآية الأولى؛ لأن اسم "لا" اسم للذات "عاصم"، ولا يجوز الإخبار باسم الزمان – عند النحويين– إلا إذا أفاد المعنى، قال بن مالك:

ولا يكون اسم زمان خبراً ** عن جثة وإن يفد فأخبرا

ثالثاً : تعلق "إذ" في قوله تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ }**[٢].

ذكر ابـــن هشام أن بعض المعربين جعل "إذ" ظرفاً للمقت الأول، أو الثاني، وكلاهما ممنوع، وتعليقـــــه بالثاني يفسد المعنى؛ لأنهم لم يمقتوا أنفسهم في ذلك الوقت، وإنما يمقتونها في الآخرة، وإنمـــا هو نصب بمحذوف تقديره "مقتكم إذ تدعون"[٣].

ومن الذين علقوا الظرف "إذ" بالمقت الأول الزمخشري وذلك في قوله: "إذ تدعون"منصوب بالمقت الأول. والمعنى: أنه يقال لهم يوم القيامة : كان الله يمقت أنفسكم الأمارة بالسوء، والكفر، حين كان الأنبياء يدعونكم إلى الإيمان، فتأبون قبوله وتختارون عليه الكفر أشدّ ما تمقتونهن اليوم"[٤].

---

[١٠] التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٠٠.

[١] الدر المصون ٤/٢١٣.

[٢] الآية : ١٠ من سورة غافر.

[٣] مغني اللبيب ٢/٦١٩-٦٢٠.

[٤] الكشاف ٤/١٤٩-١٥٠.

وابن هشام قد أوضح فساد تعلق الظرف بالمقت الثاني، أما أبو حيان فقد بيّن سبب منع تعلقه بالمقت الأول؛ وذلك في اعتراضه على الزمخشري، وتخطئته. وذكر أن العلة في ذلك هو أن المقت مصدر، ومعموله من صلته، ولا يجوز أن يخبر عنه إلا بعد استيفائه صلته، وقد أخبر عنه بقوله "أكبر من مقتكم أنفسكم". ولما كان الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر لا يجوز، قدروا العامل فيه مضمراً، أي: "مقتكم إذ تدعون"[١].

ومن هذا يتضح أن الزمخشري ربط بين الظرف، والمقت الأول من ناحية المعنى؛ لأن مقت الله لهم كان في الدنيا حين دعوتهم للإيمان فكفروا، ولكن القاعدة النحوية تأبى ذلك حسب ما بين ذلك أبو حيان في علاقة المصدر بمعموله؛ لذا لجأوا إلى التقدير.

رابعاً : تعلق ما بعد "إذا" في قوله تعالى: **{ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ }**[٢].

اعترض ابن هشام على من علّق "من الأرض" بـــ"تخرجون"؛ وذلك لأن ما قبل "إذا" لا يتعلق بما بعدها[٣].

وكذلك أبو حيان رفض هذا التعلق، وذكر سببين في ذلك:

الأول : يكون في الآية فصل بين الشرط، وجوابه بالوقف على "دعوة".

الثاني : وهـــو ما ذكره ابن هشـــام، وهو إعمال ما بعد "إذا" الفجائية فيما قبلها[٤].

وكذلك صاحب الدر المصون منع تعلق "من الأرض" بالفعل "تخرجون"، وذكر أوجهاً في تعلق الجار والمجرور.:

الأول : أنه متعلق بـــ"دعاكم" قال: وهذا أظهر.

الثاني: أنه متعلق بمحذوف صفة لدعوة.

الثالث : أنه متعلق بمحذوف يدل عليه "تخرجون" [٥].

---

[١] البحر المحيط ٤٥٢/٧-٤٥٣.

[٢] الآية : ٢٥ من سورة الروم.

[٣] مغني اللبيب ٦٢٢/٢.

[٤] البحر المحيط ١٦٨/٧.

[٥] الدر المصون ٣٧٥/٥.

سبب منع التعلق في هذه المسألة هو أن "إذا" الفجائية من الأدوات التي لا يعمل ما بعدها في ما قبلها؛ ولهذا امتنع أن يكون هناك عملاً لعامل جاء بعدها في شيء تقدمها.

ثم إن "تعلق من الأرض" بـــ"دعاكم" واضح، ومستقيم، والمعنى واضح من غير تعلقه بـــ"تخرجون"؛ لأن من الكلام المتقدم فهم مكان الخروج، وذلك مثل قولك : "قلت له أخرج من البيت، فخرج".

وربما من قال في تفسير الآية : أي"تخرجون من الأرض" يقصد توضيح مكان الخروج، ولا يقصد تعلق الجار والمجرور المتقدم؛ وذلك لأن الجار والمجرور المتقدم يفهم منه ذلك، فلا توجد حاجة لذكره، والله أعلم.

المبحث الثاني : تعلق حروف الجر

أولاً : تعلق "فيه" في قوله تعالى: **{ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ }**[١].

اعترض ابن هشام على من علق "في" بـــ"زاهدين" المذكور، وذلك إذا قدرت "أل" موصولة وهو الظاهر؛ لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول.

وأوجب تعلقها بـــ"أعني" محذوفة، أبو بـــ"زاهدين" محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، أو بـــ"الكون" المحذوف الذي تعلق به"من الزاهدين"، أما إن قدرت "أل" للتعريف فالأمر واضح[٢].

وكذلك الزمخشري منع تعلق "فيه" بـــ"الزاهدين"، وجعل "فيه" بياناً، حيث قال: "وإنما هو بيان، كأنه قيل: في أي شيء زهدوا؟ فقال: زهدوا فيه" [٣].

ولكن الملاحظ في هذه المسألة أن في الأمر سعة؛ وذلك لحمل "أل" على أنها للتعريف فيرتفع الحرج بذلك، كما أن هناك آراء أخرى تجوّز تعلق "فيه" بـــ"الزاهدين" وإن كانت "أل" موصولة؛ وذلك للتوسع في الظرف، والجار والمجرور، فيجوز فيهما ما لا يجوز في غيرهما.

فمن الذين جوّزوا تعلق "في" بـــ"الزاهدين" المذكور مع تقدير أن "أل" موصولة أبو حيـــان في البحر المحيـــــط[٤]، وتبعه تلميـــذه السمين الحلبي في الدر المصون[٥].

وبهذا لا يجوز الاعتراض على من "علّق" "فيه" بـــ"الزاهدين" المذكور، والله أعلم.

ثانياً : تعلق "من" في قوله تعالى : **{ يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ }**[٦].

---

[١] الآية : ٢٠ من سورة يوسف.

[٢] مغني اللبيب ٦٢٢/٢ – ٦٢٣.

[٣] الكشاف ٤٣٦/٢.

[٤] البحر المحيط ٢٩١/٥.

[٥] الدر المصون ١٦٥/٤.

[٦] الآية : ١٩ من سورة البقرة.

اعترض ابن هشام على من علّق "من" بـــ"حذر"، أو بـــ"بالموت"؛ لأن في ذلك تقديم معمول المصدر، وتقديم معمول المضاف إليه على المضاف، وحامله على ذلك، أنه لو علقه بـــ"يجعلون" لزم تعدد المفعول له من غير عطف، إذ كان "حذر الموت" مفعولاً لـــه، وقد أجيب بأن الأول تعليل للجعل، والثاني تعليل له مقيداً بالأول[١].

وكذلك الزمخشري جعـــل "من" متعلقة بـــ"يجعلون"، وصاحب الدر المصون كذلك[٢].

والظاهر في هذه المسألة هو أنّ معرفة تعلق "من" يرجع إلى معرفة خصائص المصدر، وعلاقته بمعموله، ولهذا فالأقرب إلى الصواب هو تعلق"من" بـــ"يجعلون"، وهذا ما تقتضيه الصناعة اللفظية، ويؤيده المعنى، والله أعلم.

ثالثاً : إعراب "من ذريتنا" في قوله تعالى : **{ وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ }**[٣].

ذكر ابن هشام أن من المعربين من جعل "من ذريتنا" صفة لـــ"أمّة"، ثم قدم عليه فانتصب على الحال، فلزم من هذا الفصل بين العاطف والمعطوف، بالحال، وأبو علي لا يجيزه بالظرف، فكيف بالحال التي شبيهة المفعول به[٤].

ومن الذين جوزوا كون "من ذريتنا" نعتاً تقدم فانتصب على الحال أبو البقاء، وقد علل جواز ذلك؛ بأن الجار والمجرور من جملة الكلام المعطوف، وأن الواو في الأصل داخلة على "أمة"[٥].

---

[١] مغني اللبيب ٦٢٤/٢.

[٢] الكشاف ٩١/١، الدر المصون ١٣٨/١.

[٣] الآية : ١٢٨ من سورة البقرة.

[٤] مغني اللبيب ٦٢٢/٢.

[٥] التبيان في إعراب القرآن ١١٥/١-١١٦.

وصاحب الدر المصون ذكر هذا الوجه ثم بيّن وجه المنع، ثم ذكر وجهاً آخر، وبيّن سبب امتناعه، وهو أن يكون "اجعل" المقدر بمعنى "اخلق"، و"أوجد"؛ فيتعدى لواحد، ويتعلق "من ذريتنا" به، ويكون "أمة" مفعولاً به؛ لأنه إن كان من عطف المفردات لزم التشريك في العامل الأول، والعامل الأوّل ليس معناه "أخلق" وإنما معناه "صيّر"، وإن كان من عطف الجمل فلا يحذف إلا ما دلّ عليه المعطوف، والمنطوق ليس بمعنى"الخلق"، فكذلك المحذوف[١].

أما الزمخشري فجعل "من" في الآية للتبيين، أو للتبعيض، والتقدير عنده: "وأجعل من ذريتنا أمة مسلمة لك"[٢].

وبهذا التقدير يكون الجار والمجرور مفعولاً لـــ"اجعل" المقدر، وهو أحد أقوال أبي البقاء[٣].

وذكر صاحب الدر المصون وجهاً آخراً وجعله الأظهر،وهو أن يكون"من ذريتنا" صفة لموصوف محذوف هو مفعول أول و"أمة مسلمة" مفعول ثان، والتقدير: "وأجعل فريقاً من ذريتنا أمة مسلمة"[٤].

والرأي الأقرب إلى الصواب هو أن يكون "من ذريتنا" مفعولاً ثانياً لـــ"جعل" المقدر، و"أمة" مفعولاً أول، و"مسلمة" نعتاً لـــ"أمة"، وهذا أفضل من تقدير فعل، وفاعله، ومفعوله، وبهذا تخرج المسألة من حيّز الإشكال، وتكون موافقة لما تقتضيه الصناعة، وسائرة على القاعدة النحوية.

رابعاً : تعلق "الباء" في قوله تعالى : **{ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ }**[٥].

اعترض ابن هشام على الحوفي في قوله : إن "الباء" متعلقة بـــ"ناظرة"، وردّ ذلك بأن الاستفهام له الصدر، ثم اعترض كذلك على ابن عطية حيث جعل "أي" ظرفاً لـــ"قاتلهم الله" في قوله تعالى : **{ قَاتَلَهُمُ اللّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ }**[٦]، وردّه أيضاً بأن "يؤفكون" حينئذٍ لا يكون لها موقع من الإعراب، ثم ذكر أن الصواب في ذلك أن التعلق يكون بما بعدهما[٧].

وكذلك صاحـــب الدر المصون ذكر رأي الحوفي، واعتبره وهماً، وبيّن وجه فساده[٨].

---

[١] الدر المصون ١/٣٧٠-٣٧١.
[٢] الكشاف ١/١٨٧.
[٣] التبيان في إعراب القرآن ١/١١٥-١١٦.
[٤] الدر المصون ١/٣٧٠-٣٧١.
[٥] الآية : ٣٥ من سورة النمل.
[٦] الآية : ٤ من سورة المنافقون.
[٧] مغني اللبيب ٢/٦٢٢.
[٨] الدر المصون، ٥/٣١٣.

والظاهر في هذه المسألة هو أن التعلق واضح بالنسبة لمن يعلم أحوال الأدوات وخصائصها؛ لأن الباء حرف جر و"ما" استفهام، والاستفهام له صدر الكلام، فلا يمكن أن يتعلق بما قبله، هذا بالإضافة إلى أن المعنى لا يستقيم إذا كان التعلق بـــ"ناظرة"، فيكون مخالفاً لما تقتضيه الصناعة من جانب، وفساد المعنى من جانب آخر، والله أعلم.

خامساً : تعلق "عليكم" في قوله تعالى : **{ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ }**[1].

قبل الحديث عن تعلق "عليكم" يجب معرفة بعض خصائص "لولا":

وهي حرف شرط غير جازم، يفيد امتناع جواب الشرط؛ لوجود الشرط. فيقولون : "لولا المطرُ لعمّ الجدب" فامتناع الجدب لوجود المطر.

ومن خصائصهـــــا أن يقع المبتدأ بعدها محذوف الخبر، وحذفه واجب؛ لأنه عام، تقديره : "موجود، أو كائن". فالتقديـــر في الجملة السابقة : "لولا المطر موجود..." أو : "لولا المطر كائـــــن"، وقـــد يصـــرح به قليلاً في الشعر. قال ابن مالك:

وبعد "لولا" غالباً حذف الخبر ** حتم وفي نص يمين ذا استقر

ولهذا اعترض ابن هشام على من علق "عليكم" بمحذوف، أي: "كائن عليكم"، وقال: وذلك ممتنع عند الجمهور، وإنما هو متعلق بالمذكور وهو "الفضل"؛ لوجوب حذف خبر المبتدأ بعد لولا[2].

وكذلك التعلق في الإعراب المفصّل[3]، وتعلق "على" بالفضل هو الأولى؛ وذلك لوجوده في قوله تعالى:**{ ذَلِكَ مِن فَضْلِ اللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ }**[4]. فالجار

---

[1] الآيات : ١٠، ١٤، ٢٠، ٢١ من سورة النور.

[2] مغني اللبيب ٦٢١/٢-٦٢٢.

[3] الإعراب المفصل ١٣/٨.

[4] الآية : ٣٨ من سورة يوسف.

والمجرور "علينا" متعلق بالفضل، وكذلك الأمر في "عليكم" في الآية الأولى فهو متعلق بـــ"الفضل" أيضاً، والله أعلم.

سادساً : تعلق اللام في قوله تعالى : **{وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَّهُمْ }**[١].وفي قولهم:سقياً لك"

اعترض ابن هشام على من علّق اللام بـــ"سقيا"، وقال: ولو كان كذا؛ لقيل: "سقيا إياك"؛ وذلك لأن سقى يتعدى بنفسه.

فإن قيل : إن اللام للتقوية مثل قوله تعالى : { مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ }[٢] ، فلام التقوية لا تلزم، ومن هنا امتنع في قوله تعالى "والذين كفروا فتعسا لهم" نصب "الذين" على الاشتغال؛ لأن "لهم" ليس متعلقاً بالمصدر[٣].

من الذين جوزوا نصب "الذين" بفعل مضمر الزمخشري في الكشاف[٤]، وأبي حيان في البحر المحيط[٥]، وكذلك صاحب الإعراب المفصل[٦].

أما صاحب الدر المصون فقد رفض ذلك، وقال: "هذا لا يجوز؛ لأن "لهم" لا يتعلق بـــ"تعساً"، وإنما هو متعلق بمحذوف؛ لأنه بيان، أي: "أعنى لهم"[٧].

وخلاصة المسألة أن اللام في الآية الكريمة، وفي "سقياً لك" متعلقة بالفعل المحذوف الذي نصب "تعساً" في الآية، ونصب "سقياً" في المثال المذكور؛ وذلك لأن اللام للبيان، فهي لا تتعلق بالمصدر المذكور.

---

(١) الآية : ٨ من سورة محمد.

(٢) الآية : ٩١ من سورة البقرة.

(٣) مغني اللبيب ٦٢٣/٢.

(٤) الكشاف ٣١١/٤.

(٥) البحر المحيط ٧٦/٨.

(٦) الإعراب المفصل ٨٩/١١.

(٧) الدر المصون ١٤٨/٦.

المبحث الثالث : مسائل مفردة

في هذا المبحث عدد من المسائل التي حدث فيها مراعاة للمعنى، ولم يراع فيها ما تقتضيه الصناعة، وهي مسائل متنوعة، والجامع بينها أنها تندرج في هذا الفصل، ومن ذلك:

أولاً : إعراب "المسجد الحرام" في قوله تعالى: **{ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ }**[١].

اعترض ابن هشام على الزمخشري في عطفه لـــ"المسجد الحرام" على "سبيل الله"؛ لأنه يكون من جملة معمول المصدر، وقد عطف "كفر" على المصدر قبل اكتمال صلته.

والصواب أن خفض "المسجد" بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها، بالعطف، ومجموع الجار والمجرور عطف على "به"[٢].

وقد وافق صاحب الإعراب المفصّل[٣] الزمخشري في رأيه. أما الإمام الفخر الرازي فقد ذكر عطفه على "سبيل الله" من أحد قولين: الأول: هو الذي رجّحه ابن هشام، والثاني: هو رأي الزمخشري القائل بعطفه على "سبيل الله".

وذكر أنّ هذا الرأي هو قول الأكثرين، وردّ الاعتراض القائل بأن فيه الفصل بالأجنبي بين المصدر وصلته حجته في ذلك أن الصدّ عن سبيل الله، والكفر به كالشيء الواحد في المعنى.

ثم ذكر وجهاً ثالثاً، وقال: إنه لم يقم الجمهور له وزناً، وهو أن يكون الواو في "والمسجد الحرام" واو قسم[٤].

أما أبو البقاء فقد ذكر جميع الآراء والاعتراض عليها، ثم ذكر أن الجيّد عنده أن يكون متعلقــاً بفعل محذوف دلّ عليه الصدّ، تقديره: "ويصدون عن المسجد الحرام"[٥].

---

[١] الآية : ٢١٧ من سورة البقرة.

[٢] مغني اللبيب بتصرف ٦٢٠/٢، الكشاف ٢٥٦/١.

[٣] الإعراب المفصل ٢٨٣/١.

[٤] التفسير الكبير ٢٨/٦-٢٩.

[٥] التبيان في إعراب القرآن ١٧٥/١.

وهذا الرأي هو أقرب إلى الصواب، أما حجة من جعل الكفر، والصدّ كالشيء الواحد- في جواز عطف "المسجد" على "سبيل الله" – فلا دليل عليه؛ وذلك لأن العطف – غالباً- يكون بين المتغايرات، فلا يعطف على الشيء نفسه، ثم إن الصدّ يكون بالمنع، والاعتراض، والمقاومة، أما الكفر به فلا يلزم منه ذلك،والله أعلم.

ثانياً : إعراب"ثمود" في قوله تعالى:**{وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الأُولَى وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى }**[١].

اعترض ابن هشام على من أعرب "ثمود" مفعولاً مقدماً؛ وذلك لأن "ما" لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها في ما قبلها، وإنما هو معطوف على "عاد" أو بتقدير "أهلك"[٢].

فمن الذين نصبوا على العطف القرطبي في تفسيره[٣]، وأبو حيان في البحر المحيط[٤]، ومن الكتب الحديثة الإعراب المفصّل[٥]، وإعراب القرآن الكريم وبيانه[٦].

أما أبو البقاء فجعل "ثمود" منصوباً بفعل محذوف؛ أي: وأهلك ثمود. ثم قال: ولا يعمل فيه " ما أبقى" من أجل حرف النفي، ويجوز أن يعطف على "عاد"[٧].

يظهر من هذه المسألة أهمية معرفة خصائص الأدوات في العمل، وتقدير بداية الجمل ونهايتها؛ وذلك لأن على الوجه الأول من الإعراب تكتمل الجملة بعطف"ثمود" وهي في الآية التالية، والواو عاطفة مفرد على مفرد، أما الفاء في قوله تعالى "فما أبقى" فعطفت جملة على جملة.

---

[١] الآيتان : ٥٠،٥١ من سورة النجم.

[٢] مغني اللبيب ٦١٨/٢-٦١٩.

[٣] الجامع لأحكام القرآن ١٢٠/١٧.

[٤] البحر المحيط ١٦٩/٨.

[٥] الإعراب المفصل ٢٩٣/١١.

[٦] إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحي الدين الدرويش، اليمامة، دار ابن كثير- حمص- سوريا ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ٣٦٧/٩. الجدول في إعراب القرآن ٥٨/١٤.

[٧] التبيان في إعراب القرآن ١١٩١/٢.

أما على الوجه الآخر – وهو نصب"ثمود" بفعل مقدر– فقد أصبحت المسألة عطف جملة على جملة، ويؤيده الوقف على الفاصلة، وهي نهاية الآية، والله أعلم.

ثالثاً : إعراب "ملعونين" في قوله تعالى : **{ ثُمَّ لا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلا قَلِيلاً مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا }**[١].

اعترض ابن هشام على من أعرب "ملعونين" حالاً من معمول"ثقفوا"، أو"أخذوا"، وردّ ذلك بأن الشرط له الصدر، أي: أن معموله لا يتقدم، والكسائي يرى جواز ذلك[٢].

وردّ ابن هشام كذلك رأي أبي البقاء بجعله حالاً من فاعل "يجاورونك"[٣]، وحجته في ذلك: أنه لا يستثنى بأداة واحدة – دون عطف –شيئان[٤].

والطبري يرى أن "معلونين" إما أن تكون نصباً على الشتم، وإما أن تكون صفة لـــ"قليلاً" إذا قدرت بـــ"أقلاء ملعونين"[٥].

وهذا الوجه الثاني رجحّه أبو حيان في البحر المحيط[٦]. أما الزمخشري فقد أجاز النصب على الشتم، أو الحال من الضمير في "لا يجاورونك"[٧].

وفي الحقيقة أن إعراب "ملعونين" في الأية يحدده شيئان:

الأول: معنى كلمة "قليلاً" فمن العلماء من قال :إن معناها: "أقلاء، أو قليلين"، ولكن لبعض العلماء رأي آخر في هذا المعنى، ففي صفوة التفاسير التقدير: "فلا يعودون إلى مجاورتك فيها إلا زمناً قليلاً"[٨].

وبهذا تكون "قليلاً" صفة لموصوف محذوف.

الثاني: هو معرفة بداية الجمل ونهايتها؛ وذلك يعرف بالوقف في القرآن الكريم، والوقف في الآية على "معلونين" وبهذا يستبعد الرأي القائل بتعلق "ملعونين" بالشرط الذي بعدها.

---

(١) الآيتان : ٦٠،٦١ من سورة الأحزاب.

(٢) البحر المحيط ٢٥١/٧.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١٠٦٠/٢

(٤) مغني اللبيب ٦٢٢/٢.

(٥) جامع البيان ٣٣٤/١٠.

(٦) البحر المحيط ٢٥١/٧.

(٧) الكشاف ٥٤٤/٣. النصب على الشد يعني القطع على الذم.

(٨) صفوة التفاسير لمحمد علي الصابوني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون ذكر للطبعة، وتاريخها ٥٣٨/٢.

والرأي الأقرب إلى الصواب في المسألة هو أن "ملعونين" منصوب على الذم، ويؤيد ذلك أن "ملعونين" فيها وقف، و"قليلاً" رأس الآية، والوقف عند رؤوس الآيات معلوم خصوصاً إذا اكتملت الآية لفظاً ومعنى.

فالقارئ هنا يقرأ "ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلاً" فيقف على رأس الآية ثم يقرأ "ملعونين"، ويقف، ثم يواصل "أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً".

والقطع للذم معروف في لغة العرب، وقد جاء القرآن الكريم به، وذلك نحو قوله تعالى : **{وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ }**[1]. فـ"حمالة" منصوب على الذم أي: "أعني حمالة الحطب" أي: مفعول به لفعل محذوف.

رابعاً: اللف والنشر في قوله تعالى : **{وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُم مِّن فَضْلِهِ }**[2].

اعترض ابن هشام على الزمخشري في جعله الآية من اللف والنشر، أي:"منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار"، وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولاً للابتغاء مع تقديمه عليه ، وعطفه على معمول منامكم وهو "بالليل"، وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في أفصح الكلام؟.[3]

وذكر الفخر الرازي الرأي القائل باللف والنشر استناداً على الآيات التي ذكرت أن النوم يكون ليلاً، والتكسب يكون نهاراً، كقوله تعالى : **{وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاساً وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشاً }**[4]. كما أنه ذكر أنه قد يكون قصد النوم فيهما، والابتغاء فيهما أيضاً[5].

أما الظاهر عند أبي حيان أن "بالليل والنهار" متعلق بـ"منامكم"، فأمتن الله تعالى بذلك؛ لأن النهار قد ينام فيه، وخصوصاً من كان مشغولاً في حوائجه بالليل.

و"ابتغاؤكم من فضله" ، أي: فيهما، أي: في الليل والنهار معاً، لأن بعض الناس قد يبتغي الفضل بالليل كالمسافرين، والحراس بالليل، وغيرهم[6].

---

[1] الآية : ٤ من سورة المسد.

[2] الآية : ٢٣ من سورة الروم.

[3] مغني اللبيب ٦٢٤/٢، الكشاف ٤٥٨/٣.

[4] الآية : ١٠ من سورة النبأ.

[5] التفسير الكبير ٩٩/٢٥.

[6] البحر المحيط ١٦٧/٧.

وذكر صاحب الدر المصون أن الأحسن أن يجعل على حاله من غير لف ونشر؛ وذلك لأن النوم بالنهار مما كانت العرب تعده نعمة من الله، ولا سيما في أوقات القيلولة في البلاد الحارة[١].

وبعد هذا فالأحسن في الآية أن تجعل على وضعها من غير تقدير اللف والنشر؛ وذلك للآتي:

أولاً : إن التقدير من الناحية النحوية تحدث فيه مشكلة؛ وذلك بجعل النهار معمولاً للمصدر "ابتغاء" مع تقدمه عليه.

ثانياً : تقدير اللف والنشر يجعل معنى الآية موافقاً للآيات التي ذكرت أن الابتغاء بالنهار، والنوم بالليل، ولكن هذا هو الغالب، ولا يلزم في كل حال، فقد يمتن الله على عباده بأن جعل الليل والنهار؛ للنوم، والابتغاء معاً؛ وذلك على سبيل الإباحة، والله ذو رحمة واسعة.

ثالثاً: اللغة العربية سهلة، وواضحة فلا تحتاج لكل هذا التكلّف حتى تُفهم معانيها، والله أعلم.

خامساً :إعراب "هو"في قوله تعالى:**{وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ }**[٢]

اعترض ابن هشام على من جعل"هو" ضميراً للشأن، و"أن يعمر" مبتدأ، و"بمزحزحه" خبر، إذ لو كان كذلك لما دخل الباء في الخبر[٣].

أما الزمخشري فالتقدير عنده : "وما أحدهم بمزحزحه من النار تعميره" على أن الضمير "هو" إما اسم "ما" على الحجازية، وإما مبتدأ على اللغة التميمية، ولم يذكر أنها ضمير الشأن[٤].

وكذلك أبو البقاء ذكر أوجه الإعراب في"هو"، وكلها تندرج في ما قاله الزمخشري، ورفض كون "هو" ضمير الشأن[٥].

---

[١] الدر المصون ٣٧٤/٥.

[٢] الآية : ٩٦ من سورة البقرة.

[٣] مغني اللبيب ٦٢٤/٢.

[٤] الكشاف ١٦٨/١.

[٥] التبيان في إعراب القرآن ٩٦/١.

أما في الدر المصون فقد ظهر أن من جعل "هو" ضمير الشأن هو الفارسي، وقد وافق الكوفيين؛ لأنهم يفسرون ضمير الأمر بغير جملة، إذ انتظم من ذلك إسناد معنوي نحو: "ظننته قائماً الزيدان" ، و"وما هو بقائم زيد"؛ لأنه في قوة ظننته يقوم الزيدان، وما هو يقوم زيد. والبصريون يأبون تفسيره إلا بجملة مصدر بجزئيها سالمة من حرف الجر[١].

الظاهر في هذه المسألة أن الاعتراض سببه ميل الفارسي لرأي الكوفيين، وذلك لأن البصريين يعتبرونه خروجاً عن مذهبهم.

والرأي الأقرب إلى الصواب هو أن "هو" عائد على "أحد"، وهو اسم لـــ"ما" على أنها حجازية عاملة عمل "ليس"، والله أعلم.

سادساً : إعراب "يدرككم" في قوله تعالى : **{أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ }**[٢].

اعترض ابن هشام على الزمخشري في تجويزه في قراءة من قرأ "يدرككم" بالرفع[٣]، كون الشرط متصلاً بما قبله، أي: "لا تظلمون قتيلاً أينما تكونوا" أي: أن الجواب محذوف مدلول عليه بما قبله، ثم يبتدئ: "يدرككم الموت ولو كنتم في بروج..." وهذا مردود عند سيبويه[٤]، وغيره من الأئمة؛ لأنهم نصوا على عدم حذف الجواب إلا إذا كان فعـــل الشرط ماضياً، أما ما ورد من تجويز ذلك عند أبي بكر بن السراج[٥]، فقد نقله عن الكوفيين، فهم يجيزون ذلك على أن المتقدم هو جواب الشـــــرط، أما البصريون فيعتبـــرون أن ذلك خطـــــأ؛ لأن الشـــرط له الصدر[٦].

وقد خرّج المبرد قراءة الرفع على حذف الفاء، أي "فيدرككم"[٧]، والفاء وما دخلت عليه في محل جزم، والزمخشري ذكر هذا الوجه أيضاً في أحد أقواله[٨].

---

[١] الدر المصون ٣١٠/١-٣١١.

[٢] الآية : ٧٨ من سورة النساء.

[٣] هي قراءة ضعيفة ، وقد قرأ بها طلحة بن سليمان، البحر المحيط ٢٩٩/٣.

[٤] هو عمر بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بني كعب، ويكنى أبا بشر، وأبا الحسن، أخذ النحو عن الخليل، وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس، توفى سنة ١٨٨هـــ، وقد اختلف في تاريخ الوفاة، إنباه الرواة ٣٤٦/٢.

[٥] هو محمد بن السري بن سهل البغدادي، له عدد من المصنفات أشهرها كتاب الأصول، توفى سنة ٣١٦هـــ، معجم الأدباء ١٩٧/١٨.

[٦] مغني اللبيب ٦٢٤/٢-٦٢٥.

[٧] المقتضب ٧٠/٢، والآية ذكرها في ٤٦/٢.

[٨] الكشاف ٥٢٦/١-٥٢٧، الدر المصون ٣٩٧/٢-٣٩٨.

ووجه الاعتراض على الزمخشري في هذه المسألة؛ هو مخالفته لمقتضى الصناعة عند البصريين؛ وذلك لجعله الكلام المتقدم متصلاً بالشرط مع أن فعل الشرط مضارع، ولكن الأصل في ذلك أن تحدد بداية الجمل، ونهايتها في الآية الكريمة، والوقف في القرآن الكريم يساعد على ذلك، فقوله تعالى: "أينما تكونوا" هو بداية الآية، ولا يجوز فيها وقف، وذلك إن دلّ على شيء فإنما يدل على اتصالها بما بعدها، وهو قوله تعالى: "يدرككم الموت"، ولا يمنع ذلك من جعلها جـــواباً للشرط على تقدير الفاء، هـــــذا مع أن القراءة بالرفع تعتبر من الشواذ،والله أعلم.

سابعاً: إعراب "أعمالاً" في قوله تعالى : **{قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً }**[١].

ذكر ابن هشام اعتراض ابن خروف[٢] على من أعرب "أعمالاً" مفعولاً به، وحجة المعترض أن "خسر" لا يتعدى كنقيضه "ربح" ووافق الصفار[٣] على ذلك مستدلاً بقوله تعالى : **{ كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ }**[٤]؛ إذ لم يرد أنها خسرت شيئاً.

قال ابن هشام: وثلاثتهم ساهون؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، ولأن "خسر" متعد، ففي التنزيل **{ الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ }** [٥]، **{ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ }**[٦].

أما "خاسرة" فكأنه على النسب، أي: "ذات خسر"، و"ربح" أيضاً يتعدى فيقال:"ربح ديناراً"، وقال سيبويه : "أعمالاً" مشبه بالمفعول به، ويرده أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل، والصواب أنّه تمييز[٧].

---

[١] الآية : ١٠٣ من سورة الكهف.

[٢] هو علي بن محمد بن علي الحضرمي أبو الحسن، عالم بالعربية، أندلسي من أهل أشبيلية له عدد من المصنفات منها "شرح كتاب سيبويه" توفى سنة ٦٠٤هـــ، الأعلام ٣٣٠/٤.

[٣] هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليموسي، عالم بالنحو، شرح كتاب سيبويه توفى بعد سنة ٦٣٠هـــ، الأعلام١٧٨/٥.

[٤] الآية : ١٢ من سورة النازعات.

[٥] الآية : ١٥ من سورة الزمر.

[٦] الآية : ١١ من سورة الحج.

[٧] مغني اللبيب ٦٢٥/٢.

وذكر المبّرد أن مما ينصب التمييز اسم التفضيل نحو: هذا أفضلهم رجلاً، وأفره الناس عبداً.

ثم قال: ويجوز أن تقول – وهو حسن جداً– أنت أفره الناس عبيداً، وأجود الناس دُوراً، ولا يجوز "عندي عشرون دراهم".

والفصل بينهما أنك إذا قلت: "عشرون" فقد أتيت على العدد فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس، فإذا قلت: "هو أفره الناس عبداً" جاز أن تعني عبداً واحداً، فمن ثم حسُن، واختير – إذا أردت الجماعة– أن تقول: عبيداً، ثم ذكر الآية، وقال: قد يجوز أن تقول: أفره الناس عبداً فتعني جماعة العبيد، نحو التمييز، والجمع أبين[1].

وكذلك صاحب الدر المصون أعرب "أعمالاً" تمييزاً وذكر أنه جمع لاختلاف الأنواع[2].

وبهذا يظهر جواز التمييز بالجمع، وفائدته في هذه الآية الكريمة أن اسم التفضيل جمع، ولكل فرد منهم عمل يختلف عن الآخر؛ لذا الجمع فيه أولى – كما ذكر المبّرد– وهو تمييز، والله أعلم.

---

[1] المقتضب ٣/٣٣-٣٤.

[2] الدر المصون ٤/٤٨٥.

الفصـــل الثالث : عدم مراعــاة الشروط

وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول : اشتراط الجملة

المبحث الثاني : شرط الأسلوب

المبحث الثالث : شرط النعت

المبحث الرابع : شرط العطف

المبحث الخامس: مسائل مفردة

المبحث الأول : اشتراط الجملة

اشترط النحويون وجود الجملة في بعض المواضع، فإذا وقع مفرد مكان الجملة قدروا الجملة محذوفة، وذلك مثل: خبر طفق، كما أنهم اشترطوا لبعض المواضع نوع معين من الجمل، فإذا جاء نوع غيره لم يقبلوه، وذلك مثل اشتراطهم في الجملة الحالية، أو جملة النعت أن تكون خبرية، فإذا وجاءت إنشائية تأولوا ذلك، كما أنهم اشترطوا لبعض المواضع الجملة الاسمية، ولبعضها الجملة الفعلية، فإذا جاء شيء مخالف لشروطهم فإنهم إما يقابلونه بالرفض، وإما بالتأويل، وفيما يلي بعض المسائل من ذلك:

أولاً : اشتراط الجملة الاسمية بعد "إذا" الفجائية و"ليتما".

ذكر ابن هشام أن من الوهم تجويز الاشتغال في نحو: "خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو".

وذكر أن ابن الحاجب[١] أجاز ذلك في الكافية مع قوله عنها: "وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها".[٢]

وأجاز ابن أبي الربيع[٣] في: "ليتما زيداً أضربه" أن يكون انتصاب"زيداً" على الاشتغال، والصواب أن انتصابه بـــ"ليت"[٤].

وابن هشام لعله يقصد قول ابن الحاجب : "... ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافـــــه، أو عند وجود أقـــــوى منها كـــ"إمـــّا" مع غير الطلب، و"إذا" للمفاجأة[٥]

---

[١] هو عثمان بن عمر بن أبي بكر، فقيه مالكي، من كبار علماء العربية، ولد في أسنا بمصر سنة ٥٧٠هـــ، له عدد من المصنفات منها الكافية في النحو، والشافية في الصرف، توفى سنة ٦٤٦هـــ ، الأعلام، ٢١١/٤.

[٢] شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة قار يونس ت ط ١٣٩٨هـــ – ١٩٧٨م، ١٨٤/٣.

[٣] هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع القرشي الأموي، ولد سنة ٥٩٩هـــ، إمام النحو في زمانه، من كتبه "شرح كتاب سيبوية"، و"شرح الجمل" و "القوانين النحوية" ، من أهل إشبلية توفى سنة ٦٨٨هـــ، الأعلام ١٩١/٤.

[٤] مغني اللبيب ٦٦٩/٢-٦٧٠.

[٥] الكافية في النحو تأليف الإمام جلال الدين أبي عمر عثمان بن عمرو – المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي (٥٧٠هـــ-٦٤٦هـــ) شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي -٦٨٦هـــ، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٢١هـــ – ٢٠٠٠م، ٤٥١/١.

وذكر الشارح أن "إذا" لا تجامع من قرائن النصب إلا واحدة، وإذا غالبة عليها، وتلك القرينة كون الجملة المصدّرة بها معطوفة على فعلية[١].

و"إذا" غالبة على العاطف بمعنى أن الرفع أولى من النصب مع جواز النصب عند بعض النحاة، وذلك نحو "قام زيدٌ وإذا بكرٌ يضربه عمرو".

ثم ذكر الشارح أنّ فيما قالوا نظراً؛ وذلك لأنهم اتفقوا على أنها لا تجئ بعدها إلا الأسمية، فرقاً بينها وبين "إذا" الشرطية فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف[٢].

وذكر السيوطي[٣] المسألة في حديثه عن الاشتغال، حيث عرّف الاشتغال، وذكر شروط النصب فقال: " هو أن يتقدم اسم، وينصب ضميره أو ملابسه، كالمضاف إلى ضميره، والمشتمل على ضميره نحو: زيدٌ ضربته، وزيدٌ ضربت أخاه، وهندٌ أكرمت الذي يحبها".

ثم ذكر شروط الاسم المنصوب فقال : "... وفي تالي"إذا" الفجائية، نحو:"خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو"، و"ليتما" نحو: "ليتما زيد أضربه خلاف إيلائها الفعل فمن جوّزه جوّز الاشتغال والنصب، ومن لا، وهو الأصح عن ابن مالك فيهما فلا"[٤].

وكذلك عباس حسن في "النحو الوافي" أكدّ عدم وقوع الفعل بعد "إذا" الفجائية، لا ظاهراً، ولا مقدراً، وبهذا لا يجوز نصب ما بعدها على الاشتغال.

وكذلك "ليتما"؛ لأن "ما" الزائدة لا تخرج "ليت" من اختصاصها بالأسماء، إذ يجوز إعمال "ليت"، وإهمالها، فالمنصوب بعدها اسم لها[٥].

---

[١] المرجع السابق ٤٥٢/١.

[٢] المرجع السابق ٤٥٥/١.

[٣] هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين، إمام حافظ مؤرخ أديب، له نحو ٦٠٠ مؤلف، ولد سنة ٨٤٩هـ ونشأ في القاهرة، توفى سنة ٩١١هـ، الأعلام ٣٠١/٣.

[٤] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية – الكويت، ١٥١/٥.

[٥] النحو الوافي – مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة – تأليف عباس حسن الأستاذ السابق بكلية دار العلوم– جامعة القاهرة – دار المعارف – الطبعة الثالثة عشرة، ١٣٢/٢-١٣٣.

ولهذا فإن النصب بعد "إذا" الفجائية، و"ليتما" على الاشتغال أمر مستبعد، وعندما جوّزوا النصب – في مسألة العطف – قالوا: إن الرفع أولى؛ فلذا يجب أن تسير القاعدة على الراجح الكثير، ولا يلتفت إلى الشواذ والنوادر، والأولى عدم التكلّف بتوسيع القاعدة من غير دليل، والله أعلم.

ثانياً : اشتراط الجملة الفعلية في جملة الشرط غير"لولا":

ذكر ابن هشام أنّ من الوهم أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين إن المرفوع مبتدأ في نحو قوله تعالى : **{وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ }**[١].وذلك خطأ؛ لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهواً، أما إذا قاله الأخفش، أو الكوفي، فلا يعد ذلك خطأ؛ لأن هذا مذهب ذهبوا إليه، والصواب خلاف قولهم في أصل المسألة[٢].

هذه المسألة دار الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين، وكذلك بين البصريين أنفسهم، وقد أجاز سيبويه الابتداء بعد "إذا" وذكر ذلك في حديثه عن "إذا" و "حيث"، فقال: "والرفع بعدهما جائز؛ لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول: أجلس حيث عبد الله جالس، وأجلس إذا عبد الله جلس"[٣].

واعترض المبّرد على سيبويه بحجة عدم جواز قولك: أجلس إذا عبد الله جالس، وبقوله: إن الظروف إذا كانت بمعنى الماضي يجوز إضافتها إلى الفعل، أو إلى المبتدأ والخبر، أما إن كانت بمعنى"إذا" فلا تضاف إلا إلى الفعل؛ لأن "إذا" لا تضاف إلا إليه[٤].

ورد ابن ولاد[٥] على المبرد بأن الذي قاله: "اجلس إذا عبد الله جالس" لم يجزه سيبويه، بل يجيز نحو: "أجلس إذا عبد الله جلس"، فتكون الجملة مبنية من اسم، وفعل، وتقديم الاسم يقبح من جهة الترتيب، وسيبويه يعتبره من باب المستقيم القبيح؛ لأن استقامته من جهة معناه ولفظه، وقبحه من جهة ترتيبه.

---

[١] الآية : ١٢٨ من سورة النساء.
[٢] مغني اللبيب ٦٦٧/٢.
[٣] الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر– طبعة بولاق – القاهرة – ١٩٦٠، الناشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ٥٤/١.
[٤] المقتضب في الهامش ٧٥/٢ من كتاب مسائل الغلط، أو مسائل النقد للمبّرد.
[٥] هو أحمد بن محمد بن ولاد التميمي، أبو العباس: نحوي مصري– أصله من البصرة ، من مؤلفاته "المقصود والممدود" انتصار سيبويه على المبّرد" توفى سنة ٣٣٢هـ، الأعلام ٢٠٧/١.

أما عن قولـــه: إن ظروف الزمان إذا كانت في معنى الاستقبال لم تضف، إلا إلى الفعل؛ لأن "إذا" لا تضاف إلا إليه، فالإضافة إلى الفعل إنما هي إضافة إلى الجملة، والمعنى سواء، أقدمـــت الاسم على الفعل أم الفعل على الاسم، وإنما يقبح في تقديم الاسم من جهة الترتيب، إذ لا فـــــرق في المعنى وجودة الترتيب في: زيد قام، وقام زيد، أما بعد دخول "إذا" فيتساويان في المعنى، ولا يتساويان في جودة الترتيب[١].

وأبو البقـــاء في التبيـــــان ذهب على رأي البصريين في تقدير فعل بعد أداء الشرط إذا وقع بعدها اسم، وحجتـــه في ذلك أن حـــرف الشرط لا معنى له في الاسم[٢].

وأجاز الكوفيون وجهاً آخر في الاسم المرفوع بعد أداء الشرط وهو كونه فاعلاً مقدماً[٣]، وقد اعترض على ذلك صاحب النحو الوافي، وحجته في ذلك أن مهمة "المبتدأ" البلاغية تختلف عن مهمة "الفاعل"، فلا معنى للخلط بينهما، وإزالة الفوارق التي لها آثارها في المعنى، ويرى أن رأي البصريين أقرب مسايرة للأصول اللغوية[٤].

وقد أوضح ابن هشام في هذه المسألة أمراً مهماً، وهو أنه يخطئ المعرب إذا كان إعرابه لا يعتمد على مذهب، أو رأي معروف، وذلك عندما استثنى الكوفيين، والأخفش، أما إذا أعربه أحدٌ سهواً، أو لم يعلم بالقاعدة فيعتبره مخطئاً، وهذا أمر غريب جداً، فكيف يصح الإعراب من شخص، ولا يصح من الآخر إلاّ إذا علم بالحجة والدليل؟.

وفي قوله: "والصواب خلاف قولهم في أصل المسألة" إشارة إلى تخطئة الكوفيين، مع أنهم اعتمدوا في إعرابهم على الظاهر، ولم يتكلفوا الإضمار، وقد أشار سيبويه إلى جواز وقوع المبتدأ بعد "إذا"- وهو من أشهر علماء البصرة- فلا داعي للتعصب؛ لأن في الأمر سعة.

---

[١] المقتضب في الهامش من كتاب الانتصار ٧٦/٢.
[٢] التبيان في إعراب القرآن ٣٩٥/١.
[٣] مغني اللبيب ٦٦٧/٢.
[٤] النحو الوافي ٧٣/٢.

ثالثاً : اشتراط الجملة الفعلية مع الظرف "يوم":

اعترض ابن هشام على من جوّز رفع "زيداً" بالابتداء في نحو: " آتيك يوم زيداً تلقاه"، وذلك بحجة أن الزمن المبهم المستقبل يحمل على "إذا"،أما في قوله تعالى: **{يَوْمَ هُم بَارِزُونَ }**[١]. فالزمــن محمول على الماضي بمعنى"إذ" وذلك لتحقق وقوعه.

ورد قول ابن عصفور[٢] بأن اليوم في الآية بدل من المفعول به وهو "يوم التلاق" في قوله تعالى : **{ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلاق }**[٣]. وإنما الحكم لاسم الزمان مطلقاً أكان ظرفاً أم غيره[٤].

وقد أجاز ابن الحاجب إضافة اسم الزمان إلى الجملة الاسمية إذا كان يستفاد الزمان منها بكــون ثاني جزأيها فعلاً، أو بكون مضمونها مشهور الوقوع في أحد الأزمنة الثلاثة نحو قوله تعالى : "يوم هم بارزون"، ولم يشترط كون المعنى ماضياً[٥].

وذكر أبو حيان جــواز إضافة الظـــــرف إلى الجملة الاسميــة وخرّج عليه الآية[٦].

وهذا يعتبر أقرب إلى الصواب؛ إذ أن الجملة الاسمية تحمل الدلالة على الزمن، وما ورد من آيات في القرآن الكريم يكفي في المسألة.

رابعاً: اشتراط الفعلية في جملة الشرط:

اعترض ابن هشام على من جعل الجملة الاسمية معطوفة على الفعلية التي هي شرط في قوله تعالى: **{ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ }**[٧]. ، واعتبره وهماً، وحجته في ذلك أن جملة الشرط لا تكون اسميّة، فكذا المعطوف

---

[١] الآية : ١٦ من سورة غافر.

[٢] هو علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف حامل لواء العربية بالأندلس، ولد سنة ٥٩٧هـــ، من كتبه"المقرب" في النحو و"الممتع" في التصريف، توفى سنة ٦٦٩هـــ بتونس، الأعلام ٢٧/٥.

[٣] الآية : ١٥ من سورة غافر.

[٤] مغني اللبيب ٦٦٨/٢.

[٥] الكافية ١٧٢/٣-١٧٣.

[٦] البحر المحيط ٤٥٥/٧-٤٥٦.

[٧] الآية : ١٩٦ من سورة البقرة.

عليها، وكذا لو قدّر "من" موصولة لم يصح أيضاً؛ لأن الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسمية، لعدم شبهه حينئذٍ باسم الشرط[١].

والذي جوّز عطف "به أذى" على "كان" مع الحكم على"من" بأنها للشرط هو أبو البقاء[٢]، وقد اعترض عليه أبو حيان أيضاً في البحر المحيط، واعتبر أن ذلك خطأ، ثم ذكر الحجة التي ساقها ابن هشام.

وجوّز أبو حيان أن تكون الجملة الاسمية في موضع مفرد،، فتكون من عطف المفردات، فهي في موضع نصب. وأجاز وجهاً آخر: وهو أن تكون على إضمار "كان"، أي: "أو كان به أذىً"[٣].

وهذا القول الأخير لأبي حيان يعتبر من أقرب الوجوه إلى الصواب؛ وذلك لأن العطف على نيّة تكرار العامل، وقد ظهرت هنا الحاجة إلى تقديره؛ وذلك للخروج من الإشكال الواقع في المسألة.

أما عطف الجملة الاسمية على الفعلية، أو العكس في غير هذه المسألة فجائز، هذا إن لم يختلفا خبراً وإنشاء، وذلك نحو: "أحب الزراعة، والصناعة تفيدني"، ومثل: "الصناعة مفيدة لنا، وأحب الزراعة"، وقد جاء ذلك في التنزيل في قوله تعالى : **{وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً ثُمَّ لاَ يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ وَلاَ هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ }**[٤]، حيث عُطفت الجملة الاسمية "لا هم يستعتبون" على الجملة الفعلية "لا يؤذن لهم"، ولا يصح عطفها على الجملة الفعلية الأولى وهي "نبعث من كل أمة" مراعاة للقاعدة التي تقتضي عند تعدد المعطوفات أن يكون المعطوف عليه هو الذي قبل العاطف مباشرة إذا كان العاطف ممّا يفيد الترتيب مثل"ثم"[٥].

---

[١] مغني اللبيب ٦٦٨/٢.

[٢] لم يذكر ذلك في التبيان ١٥٩/١.

[٣] البحر المحيط ٧٥/٢.

[٤] الآية : ٨٤ من سورة النحل.

[٥] النحو الوافي: ٦٥٤/٣.

خامساً: اشتراط الفعلية في جواب "لو" و"لما":

اعترض ابن هشام على الزمخشري في جعله الجملة الاسمية جواباً لـــ"لو" في قوله تعالى: **{وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّه خَيْرٌ }**[١]. ، وقال: الأولى أن يقدر الجواب محذوفاً، أي: "لكان خيراً لهم، أو أن يقدر "لو" بمنزلة "ليت" في إفادة التمني فلا تحتاج إلى جواب.

واعترض كذلك على ابن مالك ومن وافقه في جعلهم الجملة الاسمية جواباً لـــ"ما" في قوله تعالى : **{ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ }**[٢]، والجواب عنده جملة فعلية محذوفة، أي: "انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد، ومنهم غير ذلك، ويؤيده أن "لمّا" لا يقترن جوابها بالفاء[٣].

وقد جوّز الزمخشري الجملة الاسمية في جواب "لو" نظراً للمعنى وذلك لثبات المثوبة واستقرارها[٤]، وقد جوّز ذلك أيضاً أبو البقاء، وذلك في قوله: "لمثوبة" جواب "لو"، و"مثوبة" مبتدأ، و"من عند الله" صفته، و"خير" خبره"[٥].

وقد أجاز ابن مالك في الكافية وقوع الجملة الاسمية جواباً لـــ"لو" وذكر الآية الكريمة، وذلك في قوله :"وبعد لو" قد يكتفي بالمبتدأ عن الجواب[٦].

وكذلك في "النحو الوافـــي" ذكر المؤلف شـــرط "لو" في وجـــود جملتين بعدها، الأولى الشرطية، والثانية الجوابية، والأغلب أن تكون الجملتان فعليتين، ماضويتين. ذكر أن الجواب قد يكون جملـــة اسمية مقرونة باللام، ثم ذكر الآية[٧].

---

[١] الآية : ١٠٣ من سورة البقرة.

[٢] الآية : ٣٢ من سورة لقمان.

[٣] مغني اللبيب ٦٦٩/٢، الكشاف.

[٤] الكشاف ١٧٤/١.

[٥] التبيان في إعراب القرآن ١٠١/١.

[٦] شرح الكافية الشافية تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ، حققه، وقدم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، دار المأمون للتراث- ١٦٣٩/٣-١٦٤٠.

[٧] النحو الوافي ٤٩٤/٤-٤٩٨.

والظاهر في هذه المسألة هو جواز وقوع الجملة الاسمية جواباً لـــ"لو"؛ لأن الأمر فيه سعة.

أما جواب "لمّا" فقد جاءت فيه الاسمية كثيراً، ممّا لا يحتاج إلى تأويل، ومن ذلك قوله تعالى: **{فَلَمَّا جَاءهُم بِآيَاتِنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ }**[١] ، ومن المعروف أنّ "إذا" الفجائية تقوم مقام الفاء في ربط الجواب، والجملة بعدها اسميّة، وهي جواب "لمّا"؛ وبهذا تتضح المسألة للمعترض على جواز ذلك، والله أعلم.

سادساً : اشتراط الجملة في خبر "طفق":

ذكر ابن هشام أن من الوهم قول بعضهم في قوله تعالى: **{ فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ }**[٢]. إن"مسحاً" خبر"طفق"، والصواب أنّه مصدر لخبر محذوف، أي : "يمسح مسحاً"[٣]. وكذلك الزمخشـــــري قدر الخبر محذوفاً[٤]، وأبو حيان في البحر المحيط[٥].

وذكر صاحب النحو الوافي أحكاماً لأخبار نحو: "طفق" عندما تكون للشروع، ومن ذلك:

أولاً: أن يكون جملة مضارعية، الفاعل فيها، أو نائبه ضمير.

ثانياً: أن يكون هذا المضارع غير مسبوق بـــ"أن" المصدرية.

ثالثاً: تأخير هذه الجملة المضارعية، وجوباً عن الناسخ واسمه.

رابعاً: جواز حذفها- وهي خبر- إن دلّ عليها دليل[٦].

وهذا الحكم الأخير هو موضع الشاهد في الآية الكريمة، وهو حذف خبر طفق، والتقدير"يمسح"، أي: "فطفق يمسح مسحاً"، فاسم طفق ضمير تقديره "هو"، والخبر محذوف دلّ عليه المصدر "مسحاً".

---

[١] الآية : ٤٧ من سورة الزخرف.

[٢] الآية : ٣٣ من سورة ص.

[٣] مغني اللبيب ٦٦٦/٢.

[٤] الكشاف ٩٠/٤.

[٥] البحر المحيط ٣٩٧/٧.

[٦] النحو الوافي ٦٢٠/١-٦٢١.

سابعاً : اشتراط الخبرية في الجملة الحالية :

ذكر ابن هشام أنّ من الوهم قول بعضهم في قوله تعالى: **{ وَانظُرْ إِلَى العِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا }**[١] ، إن جملة الاستفهام حال من العظام، والصواب أنّ "كيف" وحدها حال من مفعول "ننشز"، وأن الجملة بدل من "العظام"، ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاماً جواز ذلك في الجملة[٢].

ومن الذين جوّزوا وقوع جملـــة الاستفهام حالاً في الآية أبو البقاء، وذلك في قوله : "كيف ننشزها" في موضـــع الحال من العظام، وقدرها: "انظر إلى العظام مُحياة"[٣].

أما أبو حيّان فقد اعترض على جعل الجملة الاستفهامية حالاً، وإنما الحال عنده هو "كيف" وحدها، والراجح عنده أنّ هذه الجملة في موضع البدل من "العظام"، وهو بدل على الموضع؛ لأن موضعه نصب،وهو على حذف مضاف، أي: "فانظر إلى حال العظام كيف ننشزها"[٤].

وقد أوضح ابن الحاجب سبب اشتراط الجملة الخبرية في جملة الحال؛ لأن مقصود المجئ بالحال، تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال، فمعنى قولك: "جاءني زيدٌ راكباً" : أن المجئ الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال، ومن ثم قيل: إنّ الحال يشبه الظرف في المعنى.

ففي الجملة الإنشائية الطلبية ليس هناك يقين من حصول مضمونها، فكيف يُخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون[٥]؟.

وفي ما تقدم دليل كافٍ على وجوب خبرية الجملة الحالية، ومن أجاز وقوع الإنشائية فلا مبرر له، وهذا لا يمنع من وقوع "كيف" وحدها حالاً.

---

[١] الآية : ٢٥٩ من سورة البقرة.

[٢] مغني اللبيب ٦٧٢/٢.

[٣] التبيان في إعراب القرآن ٢١٠/١.

[٤] البحر المحيط ٢٩٤/٢.

[٥] شرح كافية ابن الحاجب– وضع فهارسه وحواشيه الدكتور إميل بديع يعقوب – منشورات محمد علي بيضون، بيروت– لبنان– الطبعة الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م، ٧٦/٢–٧٧.

المبحث الثاني : شرط الأسلوب

في هذا المبحث مسائل متعلقة بشرط الأسلوب في النحو،وذلك من حيث تركيب الجملة، وما يقع فيها من تقديم، أو تأخير بين أجزائها.

أولاً: اشتراط التقديم لـــ"كم" الخبرية:

اعترض ابن هشام على ابن عصفور في جعله "كم" فاعلاً لـــ"يهد" في قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا }[١] وقال ابن هشام: إن كان خرّجها على لغة حكاها الأخفش، فقد اعترف برداءتهـــا ، وهي أن بعض العرب لا يلتزم صدرية"كم" الخبرية".

وتخريج التنزيل عليها رداءة، والصواب عنده أنّ الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى، أي: أو لم يبين الله لهم، أو إلى "الهدى"، والأول قول أبي البقاء[٢]، والثاني قول الزجاج[٣]، وقال الزمخشري[٤]: الفاعل الجملة، وقد مرّ أن الفاعل لا يكون جملة[٥].

وكلام الزمخشري في الكشاف يوضح أن الفاعل هو ما دلت عليه الجملة، وليست الجملة، كما نسب ذلك إليه ابن هشام، فقال في الكشاف: "... والفاعل ما دلّ عليه "كم أهلكنا"؛ لأن "كم" لا تقع فاعلة، لا يقال جاءني كم رجل، تقديره: أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا القرون. أو هذا الكلام كما هو بمضمونه ومعناه، كقولك: "يعصم لا إله إلا الله الدماء والأموال"[٦].أي: يعصم الإسلام الدماء والأموال.

وأبو حيان أعرب "كم" مفعولاً بـــ"أهلكنا"، والجملة كأنها مفسرة للمفعول المحذوف لـــ"يهد"[٧].

الظاهر في هذه المسألة أن "كم" الخبريّة لها الصدارة في جملتها، فلا يجوز أن تتعلق بشيء قبلها.

---

[١] الآية : ٢٦ من سورة السجدة.
[٢] التبيان في إعراب القرآن ٩٠٧/٢-٩٠٨، في آية سورة طه، آية ١٢٨.
[٣] معاني القرآن ٢١٠/٤-٢١١.
[٤] الكشاف ٥٠١/٣.
[٥] مغني اللبيب ٦٧٦/٢.
[٦] الكشاف ٥٠١/٣.
[٧] البحر المحيط ٢٨٩/٦.

ثانياً: إعراب "عنه" في قوله تعالى : **{ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً }**[١].

اعترض ابن هشام على من أعرب "عنه" مرفوع المحل بـ"مسؤولا"، والصواب عنده أن اسم "كان" ضمير المكلّف- وإن لم يجر له ذكر- وأن المرفوع بـ"مسوولاً" مستتر فيه راجع إليه إيضاً، وأن عنه في موضع نصب[٢].

من جعل "عنه" مرفوع المحل بـ"مسؤولاً" هو الزمخشري، وذلك في قوله:"عنه" في موضع الرفع بالفاعلية، أي:"كل واحد منهما كان مسؤولاً عنه"، فمسؤول : مسند إلى الجار والمجرور، كـ"المغضوب" في قوله تعالى: **{ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ }**[٣][٤].

والذي يظهر في الفعل "سأل" أنه يتعدى إلى مفعوله الأول مباشرة، ويصل إلى الثاني بحروف الجر "عن"، وهذا الذي جعل ابن هشام يحكم على "عنه" بأنه في موضع نصب لأنك تقول: "سألت زيداً عن كذا" وفي التنزيل قال تعالى: **{يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأهِلَّةِ }**[٥]، و **{يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ }**[٦].فالضمير كاف الخطاب في الآيتين مفعول به للفعل سأل، أما في الفعل غضب الذي أورده الزمخشري فالأمر يختلف؛ لأن الفعل لازم، تقول: "غضبت على زيد"، واسم المفعول يرفع نائب فاعل، تقول: "أمسؤول زيدٌ عن كذا"، وتقول : "أمغضوب عليه"، وبالمقارنة بين الجملتين يلاحظ أن "عليه" قد تحتـــم رفعه، أما "عن كذا" فهو في محل نصب؛ لأن الذي نـــاب عن الفاعل هو "زيد". ولهذا لم تكن المقارنة دقيقة بين "مسؤولاً"، و"المغضوب".

وكذلك جعل المرفوع متقدماً على أنّه فاعل، أو نائب فاعل فيه نظر، من حيث منع ذلك خشية اختلاط جملة الفعل والفاعل بجملة المبتدأ والخبر،والله أعلم.

---

[١] الآية : ٣٦ من سورة الإسراء.

[٢] مغني اللبيب ٦٧٧/٢.

[٣] الآية : ٧ من سورة الفاتحة.

[٤] الكشاف ٦٤١/٢.

[٥] الآية : ١٨٩ من سورة البقرة.

[٦] الآية : ١٨٧ من سورة الأعراف، ٤٢ من سورة النازعات.

ثالثاً: إعراب "كلاً" في قوله تعالى: **{وَإِنَّ كُــلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ }**[١].

اعترض ابن هشام على الفراء[٢] في تجويزه للاشتغال في نصب"كلاً" في قراءة[٣] من خفف "إن" مع قوله : إن اللام بمعنى "إلا"، و"إن" نافية، ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد "إلاّ" فيما قبلها، على أن هناك مانعاً آخر وهو لام القسم. وفي الحقيقة أن الفراء ذكر الرأي، ولكن لم يوافق عليه[٤].

وأعرب الزمخشري"كلاً" اسماً لــ"إن" المخففة على إعمالها عمل الثقيلة؛ لاعتبار أصلها وهو التثقيل[٥].

ولعل الفراء جعل اللام بمعنى "إلا" في المعنى فقط ولم يجعلها مثلها في الخصائص وشروط الإعمال؛ لذا جوّز النصب على الاشتغال.

أما لام القسم فقد عمل ما بعدها في ما قبلها إن كان المتقدم ظرفاً وذلك في نحو قوله تعالى : **{وَيَقُولُ الإِنسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيّاً }** [٦] فإن"إذا" ظرف لــ"أخرج"، وذكر ابن هشام أن سبب جواز ذلك توسعهم في الظرف، وقيل العامل محذوف، أي : "أئذا ما مت أبعث لسوف أخرج"[٧].

فالأحسن في إعراب "كلاً" أن تعرب اسماً لــ"إن" المخففة ما دام هناك مانع من الاشتغال، أما الظرف والجار والمجرور فيجوز فيهما ما لا يجوز في غيرهما،والله أعلم.

---

[١] الآية : ١١١ من سورة هود.

[٢] هو يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي مولى بني أسد، ولد سنة ١٤٤هــ، وتوفى سنة ٢٠٧هــ، أحد علماء المذهب الكوفي، الأعلام ١٤٥/٨.

[٣] قرأ الحرميان، وأبوبكر بتخفيف "إن" وشدّد الباقون، وقرأ عاصم وحمزة وابن عامر بتشديد "لمّا"، وخفف الباقون، كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥هــ-٤٣٧هــ) تحقيق الدكتور محي الدين رمضان. مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هــ-١٩٨٧م، ٥٣٦/١.

[٤] مغني اللبيب ٦٧٧/٢-٦٧٨: عندما ذكر الفراء هذا الوجه قال: إنه لا يشتهيه؛ وذلك للعلة التي نقلها عنه ابن هشام، معاني القرآن لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء، تحقيق ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار، الدار المصرية، ٢٩/٢-٣٠.

[٥] الكشاف ٤١٦/٢.

[٦] الآية : ٦٦ من سورة مريم.

[٧] مغني اللبيب ٦٧٧/٢-٦٧٨.

رابعاً : شرط خبر "إنّ" :

اعترض ابن هشام على المبرّد في قوله : إنه لا يجب أن يحمل على زيادة "كان" في قولهم : "إن من أفضلهم كان زيداً"، كما قال سيبويه بل يجوز أن تقدر"كان" ناقصة، واسمها ضمير "زيد"؛ لأنه مقدم رتبة، إذ هو اسم "إن"، و"من أفضلهم" خبر "كان"، و"كان" ومعمولاها خبر "إن".

فلزمه تقديم خبر"إن" على اسمها مع أنه ليس ظرفاً، ولا مجروراً، وهذا لا يجيزه أحد(١).

هذه المسألة من المسائل التي نقد فيها المبرد سيبويه، وقد أصرّ على نقده في كتابه المقتضب(٢).

وقد خالف المبرد النحويين في هذه المسألة؛ لأنهم وضعوا شروطاً لخبر"إن" ومن ذلك:

أولاً : ألاّ يكون خبرها إنشائياً، إلا الإنشاء المستعمل في"نعم" ، و"بئس" وأخواتهما، أي: الإنشاء غير الطلبي.

ثانياً : يشترط في خبرها أن يتأخر عن اسمها إلا إذا كان شبه جملة"ظرفاً، أو جاراً ومجروراً" فيجوز أن يتقدم على الاسم فقط عند عدم وجود مانع(٣).

رأي المبّرد في هذه المسألة يعتبر شاذاً عن القاعدة العامة، ومثل هذه الآراء الشاذة ينبغي ألا يلتفت إليها، وزيادة "كان" هنا واضحة جداً؛ وذلك لوقوعها بين المتلازمين، وهما اسم "إن"، وخبرها وهذا ما لا يدع مجالاً للشك في زيادتها،والله أعلم.

خامساً: شرط التمييز في التقديم والتأخير:

مسألة بين المبّرد وسيبويه:

قال سيبويه: " وقد جاء من الفعل ما أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره ممّا قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك : "امتلأت ماءً"، و"تفقأت شحماً"، ولا تقول: امتلأته، ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه؛ فتقول:"ماءً امتلأت"..."(٤).

---

(١) الكتاب ٢٨٩/١، المقتضب ١١٦/٤، مغني اللبيب ٦٧٥/٢.

(٢) المقتضب ١١٦/٤.

(٣) النحو الوافي ٦٣٨/١.

(٤) الكتاب ١٠٥/١.

وقد تناول المبّرد هذه المسألة في نقده لكتاب سيبويه، حيث قال: "زعم أنه لا يقول : "شحماً تفقأت"، ولا عرقاً تصببت..." وأنه لا يجئ التقديم في شيء من التمييز البتة، وقد أجاز في الحال التقديم إذا كان العامل فعلاً، وإنما الحال عنده وعند غيره بمنزلة التمييز"[١].

وقد أصرّ على رأيه في كتاب المقتضب، وذلك في قوله: "وأعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فقلت: "تفقأت شحماً، وتصببت عرقاً"، فإن شئت قدمت، فقلت : "شحماً تفقأت، وعرقاً تصببت"، وهذا لا يجيزه سيبويه؛ لأنه لا يراه كقولك : "عشرون درهماً، وهذا أفرهم عبداً"، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأن "عشرين درهماً" إنما أعمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل"[٢].

وفي آخر كلامه ذكر أن هذا الرأي هو رأي أبي عثمان المازني، وهو أحد شيوخ المبّرد.

ورد ابن ولاد على المبّرد بقوله : "قال أحمد: إنما منع سيبويه تقديم التمييز في هذه المسألة وأشباهها؛ لأن بعضها جاء على غير معناه: وذلك أن اللفظ لفظ المفعول، وهو في المعنى فاعل... فلمّا كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه... ولم يمنع سيبويه من إجازة ذلك في الشعر.

وأما قوله: ترك قياسه في الحال، لأنه شبه الحال بالتمييز، فليست الحال مشبهة للتمييز في كل حال، وإنما شبهها به في أن الحال لا تكون إلا نكرة، كما أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وإلا فالحال مخالف للتمييز في معانٍ كثيرة"[٣].

والظاهر في هذه المسألة هو عدم جواز تقدم التمييز في الاختيار؛ وذلك لقوّة الأدلة في ذلك، والله أعلم.

---

[١] هامش المقتضب ٣٦/٣.

[٢] المقتضب ٣٦/٣.

[٣] هامش المقتضب ٣٦/٣.

المبحث الثالث : شرط النعــت

في هذا المبحث مسائل تعلقت بما اشترط في النعت من أشياء يجب توافرها؛ ولذا اعترض على من خالف بعض الشروط.

أولاً : إعراب :"ناقع" في قول الشاعر:

فبت كأني ساورتني ضئيلة ** من الرقش في أنيابها السم ناقع[١]

اعتــرض ابن هشام على من أعــرب "ناقع" نعتاً للسم؛ وذلك لأن شرط نعت المعرفة التعريف، والصواب عنده أنه خبر لــ"السم"، والظرف متعلق به، أو خبر ثانٍ[٢].

هذا على القاعدة العامة في النعت؛ لأنه يجب أن يتبع ما قبله في إعرابه، وتعريفه، أو تنكيره، فلا تنعت المعرفة بالنكرة، ولا تنعت النكرة بالمعرفة[٣].

وقد ذكر السيــوطي أن أبا الحسين بن الطـــــراوة[٤] يجوّز وصف المعرفة بالنكرة، إذا كان خالصاً بالموصوف لا يوصف به غيره كقوله : في أنيابها السم ناقع[٥].

وفي هامش المغني: الشاهد فيه رفع "ناقع" على أنه خبر للسم،ويجوز فيه النصب على الحال، كما يجوز فيه الرفع على الصفة، لجهة أن اللام للجنس فهو بحكم النكرة[٦].

الظاهر في المسألة أن ابن هشام بنى اعتراضه على القاعدة العامة في نعت المعرفة، ولكن المعرفة في المسألة تحتمل أن تكون (أل) فيها للجنس؛ ولهذا نعتت بالنكرة، أو لأن النعت مختص بها، وبهــذا يتخــرج إعراب من أعرب "ناقع" نعت لــ"السم".

---

[١] البيت للنابغة الذبياني، في ديوانه ص٣٣، خزانة الأدب، ٤٥٧/٢، شرح شواهد المغني ٩٠٢/٢، الكتاب ٨٩/٢، شرح الأشموني ٣٩٤/٢.

[٢] مغني اللبيب ٦٥٥/٢.

[٣] شرح ابن عقيل ١٩٢/٣.

[٤] هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أبو الحسين بن الطراوة، له آراء في النحو تفرد بها، من مؤلفاته "الترشيح" في النحو، و"المقدمات على كتاب سيبويه"، و"مقالة في الاسم والمسمى" توفى سنة ٥٢٨هـ، الأعلام ١٣٢/٣.

[٥] همع الهوامع ١٧٣/٥.

[٦] مغني اللبيب في الهامش ٣١١/٢.

ثانياً: إعــراب "شديد" في قوله تعالى : **{غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ }**[١].

ذكر ابن هشام أن الزمخشري يجوّز كون "شديد" صفة لــ"اسم الله" تعالى في أول السورة، وهو قوله تعالى: **{تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ }**[٢]، وإن كان من باب الصفة المشبهة، وإضافتها في تقدير الانفصال، وأجاز وصفيته أيضاً أبو البقاء، ولكنه أوّله باسم الفاعل، أي: شديد بتأويل مشدّد.

ويرى الزمخشري أيضاً أنه يمكن أن يكون بدلاً، وكذلك جمع ما قبله، وذلك لتنكيره، وكذا المضافات قبله، وإن كان من باب اسم الفاعل؛ لأن المراد بهما المستقبل، وأما البواقي فللتناسب، وردّ على الزجاج في جعله "شديد" بدلاً، وما قبله صفات، لأن ذلك نبوّ ظاهر[٣].

وأبو حيّان ذكر الأقوال السابقة، ثم ذكر أن سيبويه يجوّز وصفية "شديد" على تقدير أنها حذفت منها الألف واللام فتقديرها :"الشديد".

وفي آخر كلامه جوّز أن يكون "غافر الذنب"، وما عطف عليه أوصاف؛ لأن المعطوف على الوصف وصف، والجميع معارف، أو أبدال؛ لأن المعطوف على البدل بدل؛ لتنكير الجميع، على اعتبار أن المشتقات العاملة لا تتعرف بالإضافة؛ لأن إضافتها غير محضة.

ثم ذكر جواز كون "شديد" بدلاً، و"غافر"، و"قابل" صفاته وهذا يعتبر أضعف ما قيل[٤].

من خصائص الصفـــــة المشبهة التي تنفرد بها عدم تعرفها بالإضافة؛ لأنها تدل على الماضي، والحاضر، والمستقبل، أمّا اسم الفاعل فيتعرّف إن دلّ على الماضي[٥].

---

[١] الآية : ٣ من سورة غافر.

[٢] الآية : ٢ من سورة غافر.

[٣] معاني القرآن ٣٦٦/٤، الكشاف ١٤٤/٤-١٤٥، التبيان في إعراب القرآن ١١١٥/٢.

[٤] البحر المحيط ٤٤٧/٧-٤٤٩.

[٥] النحو الوافي ٦/٣ ، ٢٩،٣٧، ٣١٣.

ملخص المسألة هو أن "شديد" نكرة، فلا تصلح أن تكون صفة، إلا إذا أولت بالمعرفة، وهـذا هو رأي أبي البقاء، وبهـذا تكون كل الأسماء بعد لفـظ الجلالة صفات.

وإمّا أن تكون بدلاً لتنكيرها فتكون الباقيات أيضاً أبدالاً، أما كونها بدلاً بين الصفات فبعيد.

والوجه الأقرب إلىالصواب هو أنها كلها صفات؛ وذلك لحمل الواحدة على الكثير ما دام هناك وجه يجوّز لها الوصفية، والله أعلم.

ثالثاً : جواز النعت بـ"الأوليان" في قوله تعالى : **{ فَآخَرَانِ يقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ }**[1].

ذكر ابن هشام أن الأخفش يجوّز أن تكون "الأوليان" صفة "لآخران" لوصفها بـ"يقومان"، وذلك لأنّه يجيز نعت النكرة بالمعرفة بشرط أن توصف النكرة أولاً بنكرة[2].

وأبو البقاء لم يذكر جواز ذلك[3]، أمّا أبو حيان فقد ذكر أن أبا علي الفارسي يجوّز ذلك، وقد تبع الأخفش في القول بأن الوصف يخصص النكرة، فيمكن بعد ذلك وصفها بالمعرفة. ولكن أبو حيان ضعّف هذا الوجه، لما فيه من وصف النكرة بالمعرفة[4].

الظاهر في هذه المسألة أن رأي الأخفش، وأبي علي الفارسي ليس بالخطأ؛ وذلك لصحة الإخبار عن النكرة عندما وصفت، على الرأي القائل بأن: آخران مبتدأ، ويقومان صفة، و"من الذين" الخبر. ولو لم يفدها التخصيص لما صح الإخبار عنها، والله أعلم.

---

[1] الآية : ١٠٧ من سورة المائدة.

[2] مغني اللبيب ٦٥٩/٢.

[3] التبيان في إعراب القرآن ٤٦٨/١-٤٦٩.

[4] البحر المحيط ٤٥/٤.

رابعاً: نعت الإشارة في قوله تعالى : **{إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ }**[١]:

ذكر ابن هشام أن الزمخشري قال في قراءة من قرأ "تخاصم" بالنصب- وهو ابن أبي عبلة[٢]- قال الزمخشري: إن "تخاصم" صفة للإشارة، وقد اشترط جماعة من المحققين الاشتقاق في نعت الإشارة، ولا يكون "تخاصم" عطف بيان؛لأن البيان يشبه الصفة[٣].

وذكر أبو حيان تجويز الزمخشري في جعل "تخاصم" صفة لـــ"ذلك"؛ وحجته أن أسماء الإشارة توصف بأسماء الأجناس.

ثم ذكر أن في كتاب "اللوامح"[٤] ذُكر نصب "تخاصم" على البدل من "ذلك". وقال: إن ابن السميفع[٥] قرأ "تخاصم" فعلاً ماضياً، و"أهل" فاعلاً[٦].

وقال صاحب النحو الوافي إن اسم الإشارة لا يزول إبهامه إلا بما صاحب لفظه من إشارة حسية، ولذلك يكثر بعده مجيء النعت، أو البدل أو عطف البيان؛ لإزالة إبهامه، ومنع اللبس عنه، تقول جاء هذا الفاضل، جاء هذا الرجلُ [٧].

وفي الهامش: إذا كان ما بعد اسم الإشارة مشتقاً فإعرابه نعتاً هو الأفضل، أمّا إذا كان جامداً فالأفضل إعرابه بدلاً، أو عطف بيان[٨].

والأقرب إلى الصواب في هذه المسألة هو أن "تخاصم" في قراءة النصب بدل؛ وذلك لعدم اشتقاقها، لأنها مصدر، أما من قرأ "تخاصم" على الفعل الماضي فإعرابها واضح، وكذلك من قرأ بالضم وهي قراءة الجمهور فيكون بدلاً من "حق" والله أعلم.

---

[١] الآية : ٦٤ من سورة ص.

[٢] هو إبراهيم بن أبي عبلة أبو إسحاق العقيلي الشامي المقدسي شيخ فلسطين، من بقايا التابعين، ولد بعد الستين للهجرة، وتوفى سنة ١٥٢هـــ، سير أعلام النبلاء ٣٢٣/٦.

[٣] مغني اللبيب ٦٦٠/٢.

[٤] كتاب اللوامح لأبي الفضل الرازي وهو عبد الرحمن بن أحمد المقرئ المتوفى سنة ٤٥٤هـــ، كتاب كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي، عنى بتصحيحه محمد شرف الدين، أعادت طبعه بالأوفست منشورات مكتبة المثنى بغداد، ١٥٦٧/٢.

[٥] هو محمد بن عبد الرحمن السميفع أبو عبد الله اليماني، له اختيار في القراءة شذ فيه، غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـــ، عني بنشره ج برجستراسر، مكتبة الخانجي بمصر ١٣٥٢هـــ-١٩٣٣م، ١٦١/٢.

[٦] البحر المحيط ٤٠٧/٧.

[٧] النحو الوافي ٣٣٩/١.

[٨] المرجع السابق في الهامش ٣٣٩/١.

خامساً : اشتراط الاختصاص في المبتدأ:

من مسوغات الابتداء بالنكرة النعت، وقد يحذف لدلالة المقام عليه، وابن هشام اعتبر من الوهم قول الحوفي في قوله تعالى : **{ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ }**[1]: إن "بعضها فوق بعض" جملة مخبر بها عن "ظلمات"، و"ظلمات" غير مختص. فالصواب قول الجماعة : إنه خبر لمحذوف، أي: تلك ظلمات، نعم إن قدّر أن المعنى ظلمات أي ظلمات، بمعنى ظلمات عظام، أو متكاثفة وتركت الصفة لدلالة المقام عليها[2].

وأبو حيان يرى عدم جواز ابتدائية "ظلمات" لعدم المسوغ إلا إذا قدرت الصفة محذوفة، ثم ذكر القراءات في الآية: فقرأ البزي[3] "سحاب ظلمات" بالإضافة، وقرأ قنبل[4] "سحاب" بالتنوين، و"ظلمات" بالجر بدلاً من "كظلمات" في أول الآية، وبعضها فوق بعض: مبتدأ، وخبر في موضع الصفة لـ"كظلمات"[5].

الظاهر في هذه المسألة أن هناك وجهاً يتخرج عليه الإعراب، فلذا لا داعي للاعتراض، وذلك لأن تخريج "ظلمات" على الابتداء يعتبر في ظاهره مخالف لعدم المسوغ للمبتدأ النكرة، ولكن عند تقدير الصفة التي يدل عليها المقام زال الإشكال، وصح الإعراب، وبهذا يرتفع الحرج عن الحوفي، ومن رأى رأيه، والله أعلم.

---

[1] الآية : ٤٠ من سورة النور.

[2] مغني اللبيب ٦٦٢/٢.

[3] هو الإمام أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزّة المكي مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام، ولد سنة ١٧٠هـ ، وتوفى سنة ٢٥٠هـ، طبقات القراء تأليف الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ٦٨٣-٧٤٨هـ تحقيق الدكتور أحمد خان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، مركز الملك فيصل- الرياض ٢٠٥/١.

[4] هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد الإمام أبو عمر المخزومي شيخ المقرئين، ولد سنة ١٩٥هـ - توفى سنة ٢٩٤هـ، طبقات القراء ٢٧٣/١.

[5] البحر المحيط٦/٤٦٢.

سادساً : إعراب "رهبانية" في قوله تعالى: **{ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا }**[١].

ذكر ابن هشام قول الفارسي في نصب "رهبانية" على الاشتغال، واعترضه ابن الشجري[٢] بأن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصاً ليصح رفعه بالابتداء، والمشهور أنه عطف على ما قبله، ، و"ابتدعوها" صفة، ولابد من تقدير مضاف، أي: "وحبّ رهبانية"، وإنما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك؛ لاعتزاله، فقال: لأن ما يبتدعونه لا يخلقه الله عزّ وجل[٣].

وأبو حيان أعرب "رهبانية" معطوفة على ما قبلها، وخصت الرهبانية بالابتداع؛ لأن الرأفة، والرحمة في القلب لا تكسّب للإنسان فيها بخلاف الرهبانية، فإنها أفعال بدن مع شيء في القلب، ففيها موضع للتكسب، وقال قتادة[٤]: الرأفة والرحمة من الله، والرهبانية هم ابتدعوها. ثم ذكر قول الفارسي، واتباع الزمخشري له؛ وذلك لمذهبهم الاعتزالي[٥].

الظاهر في هذه المسألة أن الذين اعترض عليهم هم المعتزلة، والذي حملهم على إعراب "رهبانية" مفعولاً لفعل محذوف على الاشتغال مذهبهم العقدي، وليس جهلاً بالقاعدة، وهذا يبيّن مدى أثر الخلافات المذهبية في المسائل النحوية، وتعتبر هذه الآية الكريمة حجة على المعتزلة، والله أعلم.

سابعاً: وصف اسم الفاعل بعد العمل:

ضعف ابن هشام قول أبي البقاء في منعه نعت "آمين" بـــ"يبتغون" في قوله تعالى : **{ وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً }**[٦]. وحجة أبي البقاء أن اسم

---

[١] الآية : ٢٧ من سورة الحديد.

[٢] هو هبة الله علي بن محمد بن محمد الحسني أبو السعادات، الشريف المعروف بابن الشجري، ولد ببغداد سنة ٤٥٠هـــ وتوفى بها سنة ٥٤٢هـــ، من مؤلفاته "الأمالي" و"الحماسة" و"شرح اللمع لابن جني"، الأعلام ٧٤/٨.

[٣] مغني اللبيب ٦٦٢/٢.

[٤] هو قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزير، أبو الخطاب السدوسي البصري مفسر حافظ، كان رأساً في العربية، ولد سنة ٦١هـــ وتوفى بواسط سنة ١١٨هـــ، الأعلام ١٨٩/٥.

[٥] البحر المحيط ٢٢٨/٨، الكشاف ٤٦٩/٤.

[٦] الآية : ٢ من سورة المائدة.

الفاعل إذا وصف لا يعمل في الاختيار، فـ"يبتغون" عنده حال من "آمين". وابن هشام يرى جواز الوصف بعد العمل[١].

وأبو حيان يرى أن جملة "يبتغون" صفة لـ"آمين" وفي الهامش في البحر المحيط ورد إعراب الجملة حالاً[٢].

وقد ورد في كتب النحو شروطاً لإعمال اسم الفاعل، من ذلك:

الأول: أن يسبقه شيء يعتمد عليه كالاستفهام، أو النداء، أو النفي، أو أن يقع نعتاً.

الثاني : ألا يكون مصغراً.

الثالث : ألا يكون له نعت يفصل بينه وبين مفعوله.

الرابع : ألا يفصل بينه وبين مفعوله فاصل أجنبي إلا إذا كان شبه جملة[٣].

الخامس: أن يكون معتمداً على إسناد.

الواضح في المسألة هو جواز نعت اسم الفاعل بعد العمل، وهذا ممّا لا ينبغي أن يختلف فيه.

أما المنع فيكون في تقدم النعت على معمول اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو المصدر.

ثامناً : اشتراط عدم الوصف:

اعترض ابن هشام على الزمخشري وأبي البقاء في قوله في قوله تعالى: **{وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ }**[٤]: إن الجملة بعد كم صفة لها،والصواب عنده أنها صفة لـ"قرن"؛ وجمع الضمير حملاً على معناه[٥].

وذكر أبو حيان كلام الزمخشري وأبي البقاء في وصفهم لـ"كم" ثم قال: "ونصّ أصحابنا على أن "كم" الاستفهامية، والخبرية، لا توصف، ولا يوصف بها، فعلى هذا يكون "هم أحسن" في موضع الصفة لـ"قرن"[٦].

---

[١] مغني اللبيب ٦٧٥/٢، التبيان في إعراب القرآن ٤١٦/١.

[٢] البحر المحيط ٤٢٠/٣.

[٣] النحو الوافي ٢٤٩/٣-٢٥٠.

[٤] الآية : ٧٤ من سورة مريم.

[٥] الكشاف ٣٥/٣، التبيان في إعراب القرآن ٨٧٨/٢، مغني اللبيب ٦٧٤/٢.

[٦] البحر المحيط ٢١٠/٦.

وكذلك في النحو الوافي ورد أنّ من الأسماء ما لا يصلح أن يكون نعتاً، ولا منعوتاً، كالضمير، والمصدر الدال على الطلب، نحو سعياً في الخير، بمعنى"اسع في الخير"، وكثير من الأسماء المتوغلة في الإبهام، كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و"كم" الخبرية، و"ما" التعجبية، وكلمة "الآن" الظرفية، وكثير من الظروف المبهمة، مثل قبل، وبعد.

ويستثنى من الأسماء المتوغلة في الإبهام بعض ألفاظ تقع نعتاً، منها غير، وسوى، و"من" و"ما" النكرتان التامتان[١].

الاعتراض في هذه المسألة واضح؛ وذلك لأنهم نعتوا "كم" الخبرية، وهي من الأسماء المتوغلة في الإبهام، فهي لا تنعت، ولا ينعت بها، والله أعلم.

تاسعاً: قطع النعت للترحّم: مناظرة بين يونس[٢] وسيبويه :

حدث المازني قال: قال الأخفش: كنت عند يونس، فأقبل سيبويه، فسأله، قال كيف تقول مررت به المسكينِ؟ فقال: جائز إن أجراه على البدل من الهاء. فقال سيبويه : مررت به المسكينُ على معنى المسكينِ مررت به.

فقال يونس : هذا خطأ؛ لأنّ المضمر قبل الظاهر.

فقال سيبويه : إنّ الخليل[٣] أجاز ذلك وأنشد أبياتاً.

فقال يونس : هو خطأ- فغمّ ذلك الأخفش.

فقال سيبويه : فمررت به المسكينَ.

فقال يونس : جائز.

فقال سيبويه : على أي شيء تنصبه؟

فقال يونس : على الحال.

فقال سيبويه : أليس أنت أخبرتني أنّ الحال لا يكون بالألف واللام؟

فقال يونس : صدقت، ثم قال لسيبويه: فما قال صاحبك فيه؟ – يعني الخليل

---

[١] النحو الوافي ٤٦٦/٣.

[٢] هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن ويعرف بالنحوي، كان إمام نحاة البصرة، أخذ عنه سيبويه، والكسائي، والفراء،وغيرهم، من كتبه "معاني القرآن" و"اللغات" و"النوادر" ولد سنة ٩٤هـ وتوفى سنة ١٨٢هـ، الأعلام ٢٦١/٨.

[٣] هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي واضع علم العروض وأستاذ سيبويه. ولد في البصرة سنة ١٠٠هـ، ومات فيها سنة ١٧٠هـ ، من كتبه: العين، والعروض، ومعاني الحروف، الأعلام ٣١٤/٢.

فقال سيبويه : إنّه ينصبه على الترحّم.

فقال يونس : ما أحسن هذا!

قال الأخفش : ورأيته مغموماً بقوله نصبته على الحال[1].

قطع النعت للترحّم هنا قد أخرج المسألة من الخطأ، لأن إعراب "المسكين" يشكل لوجود الألف واللام، وشرط الحال التنكير.

أما رفع "المسكين" على قطع النعت فيجوز أيضاً، فيكون التقدير: "هو المسكينُ"، وإعرابه خبر لمبتدأ محذوف.

ومن هذه المناظرة تظهر فائدة المناظرات والمحاورات التي حدثت بين العلماء فأنضجت القاعدة النحوية، ووجهت المسائل بأحسن وجه.

---

[1] النحو والصرف في مناظرات العلماء ، ص٦٢-٦٣.

المبحث الرابع : شرط العطف

وضع النحويون للعطف شروطاً يجب توافرها فيه، سواء أكان عطف بيان أم عطف نسق، أو كان عطف مفردات أو عطف جُمل، وذلك مثل اشتراطهم في عطف البيان الجمود والتعريف، واتفاق عطف البيان مع المبيّن في التعريف والتنكير، ومثل منع عطف الضمير الظاهر على المستتر، وغير ذلك من شروط العطف، وفيما يأتي مسائل في ذلك:

أولاً : إعراب "ملك" و"إله" في قوله تعالى : **{قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ {إِلَهِ النَّاسِ }**[1].

اعترض بن هشام على الزمخشري في قوله : إنّ "ملك" و"إله" عطفا بيان من "رب الناس"، والصواب عنده أنهما نعتان، وقد أجريا مجرى الجوامد؛ إذ يستعملان غير جاريين على موصوف، وتجرى عليهما الصفات، نحو: إله واحدٌ، وملك عظيم[2].

وأبو حيان ذكر قول الزمخشري، وضعّفه على اعتبار أن عطف البيان يكون بالجوامد[3].

وفي الدر المصون ذكر المصنّف اعتراض أبي حيان على الزمخشري، وأجاب بأنّ المشتق هنا جارٍ مجرى الجوامد. وكذلك في روح المعاني اختار المصنّف عطف البيان موافقاً للزمخشري[4].

وورد في هامش شرح ابن عقيل : أنه يجب في النعت أن يكون مشتقاً، ليدل على الذات، وعلى المعنى القائم بها.

فإن قلت : فقد يكون عطف البيان والبدل مشتقين، فالجواب أنهما – وإن جاز ذلك فيهما– لا يقصد بهما التكميل بإيضاح المتبوع، أو تخصيصه وضعاً[5].

---

[1] الآيات : ١–٣ من سورة الناس.

[2] الكشاف ٨١٨/٤، مغني اللبيب ٦٥٤/٢.

[3] البحر المحيط ٥٣٢/٨.

[4] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، البغدادي المتوفى ١٢٧٠هـ، ضبطه وصححه علي عبد الباري عطيّة ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ–١٩٩٤م،٥٢٥/١٥.

[5] شرح ابن عقيل في الهامش المسمى منحة الجليل ١٩١/٣.

ومن هذا الكلام يتضح جواز وقوع عطف البيان مشتقاً، ولكن الغالب فيه أن يقع جامداً؛ وذلك لأنّه يخصص الذات نفسها بلفظ يدل عليها مباشرة، وهو عين معناها، وقد يصح وقوعه مشتقاً، ولكن الأولى مراعاة الأغلب[١].

الظاهر في هذه المسألة أن ابن هشام اعترض على الزمخشري في إعرابه "ملك" ، و"إله" عطفي بيان، ووافقه أبو حيان، ولكن الصواب في المسألة هو جواز عطف البيان؛ وذلك لأن هذه الأسماء أصبحت تجري مجرى الجوامد، والله أعلم.

ثانياً : إعراب كلمة "الرجل" في قولهم "مررت بهذا الرجلِ":

اعترض ابن هشام على من أعرب "الرجل" نعتاً؛ لأن شرط النعت الاشتقاق، ثم ذكر أن ابن مالك يمنع إعرابه نعتاً، وكذلك ابن السيد[٢]، وابن جني[٣]، والزجاج، والسهيلي[٤]، وكلهم يرون أنه عطف بيان. ونقل عن السهيلي أن تسمية سيبويه له نعتاً تسامح[٥].

الظاهر في المسألة هو خلاف في مدلول المصطلحات، والتوسع في إطلاقها، وهذا لما ورد من تسمية سيبويه لعطف البيان نعتاً، وقالوا: ذلك تسامح. ولعل وجه التسامح في ذلك إمّا لتشابه عطف البيان بالنعت، وإما لعدم نضج المصطلحات النحوية في ذلك الوقت. وعطف البيان يشابه النعت في إيضاح متبوعه، ولكن الجمود يميّزه عنه[٦].

ومن هذا يتضح إعراب"الرجل" في قولهم "مررت بهذا الرجل" أنّه عطف بيان لاسم الإشارة على الرأي الأرجح، كما يجوز أن يكون بدلاً من اسم الإشارة؛ وذلك لجمود كلمة "الرجل" واقترانها بالألف واللام، والله أعلم.

---

[١] النحو الوافي ٥٤٢/٣.

[٢] هو عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد، ولد سنة ٤٤٤هـ في بطليموس في الأندلس، من علماء اللغة والأدب، من مؤلفاته "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن قتيبة" "المسائل والأجوبة" توفى سنة ٥٢١هـ، الأعلام ١٢٣/٤.

[٣] هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح من أئمة الأدب والنحو، ولد بالموصل، من تصانيفه "الخصائص" ، و"المحتسب في شواذ القراءات" و"سر الصناعة" توفى في بغداد سنة ٣٩٢هـ، الأعلام ٢٠٤/٤.

[٤] هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثمي السهيلي، ولد سنة ٥٠٨هـ ، من كتبه "الروض الأنف" و"نتائج الفكر" و"الإيضاح والتبيين لما أبهم من تفسير الكتاب المبين"، توفى سنة ٥٨١هـ، الأعلام ٣١٣/٣.

[٥] مغني اللبيب ٦٥٤/٢.

[٦] شرح ابن عقيل ٢٢٠/٣.

ثالثاً : إعراب لفظ الجلالة "الله" في قوله تعالى : {ذَلِكُمُ اللّهُ رَبُّكُمْ }[١]

اعترض ابن هشام على الزمخشري في تجويزه في اسم الله تعالى أن يكون صفة للإشارة، أو بياناً، و"ربكم" الخبر؛ لتجويزه في الشيء الواحد البيان والصفة، وجوّز كون العلم نعتاً، وإنما العلم ينعت، ولا ينعت به، وجوّز نعت الإشارة بما ليس معرفاً بلام الجنس، وذلك ممّا أجمعوا على بطلانه[٢].

أما في الكشاف فالإعراب عند الزمخشري يختلف، وهذا هو كلامه نصاً: "ذلكم" المعلوم المتميز بالأفعال الخاصة التي لا يشاركه فيها أحد هو "الله ربكم خالق كل شيء لا إله إلا هو" أخبار مترادفة، أي: هو الجامع لهذه الأوصاف من الإلهية، والربوبية، وخلق كل شيء، وإنشائه، لا يمتنع عليه شيء"[٣].

وقد نقل كثير من العلماء هذا الرأي عن الزمخشري- وهو كون لفظ الجلالة، وما بعده أخبار مترادفة لاسم الإشارة، فمنهم الفخر الرازي[٤]، وصاحب الدر المصون[٥].

وهذا يدل على أن الزمخشري في كتاب التفسير ربما يكون قد تدارك ذلك، وسار فيه على وجه مقبول عند من يرى تعدد الخبر، كقول ابن مالك في الألفيّة:

وأخبروا باثنين أو بأكثرا ** عن واحد "هم سراة شعرا

أمّا عن الحديث عن نعت الإشارة فقد تقدم في المسألة السابقة، فلا داعي لإعادته هنا.

رابعاً: إعراب "صديد"، و"طعام مساكين" في قوله تعالى: { مِن مَّاء صَدِيدٍ }[٦]، **و { كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ }**[٧].

اعترض ابن هشام على من أعرب "صديد" و"طعام مساكين" عطفي بيان؛ لأن عطف البيان شرطه التعريف، فيجب في هذا عند البصريين، ومن وافقهم أن يكونا بدلين.

---

[١] الآية : ١٠٢ من سورة الأنعام ، ٦٢ من سورة غافر.

[٢] مغني اللبيب ٦٥٤/٢- ٦٥٥.

[٣] الكشاف ١٧١/٤.

[٤] التفسير الكبير ٧٢/١٤-٧٣.

[٥] الدر المصون ١٤٨/٣.

[٦] الآية : ١٦ من سورة إبراهيم.

[٧] الآية : ٩٥ من سورة المائدة.

وأمّا الكوفيون فيرون أن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات، فيكون في المعارف والنكرات[١].

ومن الذين يرون جواز وقوع عطف البيان ومتبوعه نكرتين ابن مالك حيث قال في الألفية :

فقد يكونا منكرين ** كما يكونا معرفين

وقد أوضح ابن عقيل في شرح البيت السابق جواز ذلك، وذكر منه قوله تعالى : **{ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ }** [٢] وقوله تعالى : **{ وَيُسْقَى مِن مَّاء صَدِيدٍ }**، فـــ"زيتونة" عطف بيان لـــ"شجرة" و"صديد" عطف بيان لـــ"ماء"[٣].

وأبو حيان ذكر أن الزمخشري يرى أن "صديد" عطف بيان، وأجازه الكوفيون، وتبعهم الفارسي فأعرب "زيتونة" عطف بيان لـــ"شجرة".

أما ابن عطيّـــة فقال "صديـــــد" نعت لـــ"ماء"، وكذلك الحوفي تبعه في ذلك الإعراب[٤].

والذي ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم من البصريين يعتبر جائزاً، ولا داعي للاعتراض عليه؛ وذلك لأن عطف البيان يتابع متبوعه في أربعة أموروهي:

الأول : في ضبطه الإعرابي من ناحية الرفع، والنصب، والجر.

الثاني : في تعريفه وتنكيره.

الثالث: في تذكيره، وتأنيثه.

الرابع : في إفراده، وتثنيته، وجمعه[٥].

وفي النحو الوافي أورد بيت الألفية، وقال: وهو بهذا النص الصريح يرد على من يقول: إن عطف البيان لا يكون إلا معرفة، بحجة أن الغرض منه البيان، والإيضاح، وهما من شأن المعرفة لا النكرة.

---

[١] مغني اللبيب ٦٥٥/٢.

[٢] الآية : ٣٥ من سورة النور.

[٣] شرح ابن عقيل ٢٢٠/٣.

[٤] البحر المحيط ٤١٣/٥، الكشاف ٥٢٥/٢.المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي، تحقيق وتعليق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم، طُبع على نفقة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـــ-١٩٨٥م، ٢١٩/٨

[٥] البحر الوافي ٥٤٣/٣-٥٤٤.

والرأي الراجح المقبول أنه يكون نكرة أيضاً؛ لأن النكرة تخصص متبوعها، والتخصيص نوع من البيان والإيضاح[١].

وبهذا يظهر بوضوح جواز وقوع عطف البيان نكرة، مع متبوعه النكرة، وليس هذا الجواز عند الكوفيين وحدهم، بل عند جماعة من البصريين كذلك.

وإذا كان في المسألة وجه من الصحة فلا ينبغي لأحدٍ أن يعترض على صاحب الرأي الآخر، ما دام في الأمر سعة، والله أعلم.

خامساً : إعراب "أن تقوموا"، و"مقام إبراهيم" في قوله تعالى : { إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا }[٢]، و {فِيهِ آيَاتٌ بَيِّـنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ }[٣].

اعترض ابن هشام على الزمخشري في إعرابه "أن تقوموا" عطف بيان لـــ"واحدة"، و"مقام إبراهيم" عطف بيان لـــ"آيات بينات"؛ وذلك لأن النحويين متفقين على أنّ البيان والمبيّن لا يتخالفان تعريفاً وتنكيراً.

ثم التمس له العذر؛ لاحتمال أن يكون عبّر عن البدل بعطف البيان، ثم ذكر أن إمام الصناعة سيبويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة[٤].

وقد ذكر الزمخشري الإعراب واضحاً في هاتين الآيتين في الكشاف، وصرّح بعطف البيان[٥].

أما أبو حيّان فقد ذكر قول الزمخشري، واعترض عليه، وقال: إن التخالف لم يذهب إليه ذاهب، وإنّما هو وهم من قائله. وذكر أن شرط عطف البيان أن يكون معرفة من معرفة وهو مذهب الكوفيين[٦].

وقوله هذا مخالف لما ورد من آراء الكوفيين في المسألة؛ لأنهم لم يشترطوا ذلك، وجوّزوا وقوعه نكرة من نكرة، ووافقهم كثير من البصريين، أما الذين اشترطوا ذلك فهم بعض البصريين، وقد وضح ذلك في إعراب "صديد" و"طعام مسكين" و "زيتونة" في المسألة السابقة.

---

[١] المرجع السابق في الهامش ٥٤٥/٣.
[٢] الآية : ٤٦ من سورة سبأ.
[٣] الآية : ٩٧ من سورة آل عمران.
[٤] مغني اللبيب ٦٥٩/٢.
[٥] الكشاف ٣٧٩/١-٣٨٠، ٥٧٢/٣.
[٦] البحر المحيط ٢٩٠/٧.

ووجه الاعتراض في أصل المسألة صحيح؛ وذلك لعدم صحة تخالف عطف البيان والمبيّن تعريفاً وتنكيراً، وهذا هو المشهور عند النحاة، وإعرابها بدلاً أولى. أما تعبير الزمخشري بعطف البيان عن البدل فإذا اعتبر تسامحاً في إطلاق المصطلحات يكون الاعتراض على إطلاقه لمصطلح من غير تدقيق، والله أعلم.

سادساً : اشتراطهم الإظهار:

اعترض ابن هشام على أبي البقاء في تجويزه كون "هو" توكيداً للضمير المستتر في "شانئ" في قوله تعالى : **{إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ }**[١].

وكذلك قول النحويين في نحو: **{ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ }**[٢]: إن العطف على الضمير المستتر، أي "اسكن" وقد ردّ ذلك ابن مالك وجعله من عطف الجمل، والأصل:"وليسكن زوجك"؛ لأن مرفوع فعل الأمر لا يكون ظاهراً[٣].

وقد صـــرّح أبو البقاء بذلك في التبيـــان، فجعل "هو" توكيداً للضمير المستتر في شانئ، وجعل "أنت" تؤكيداً للضمير في الفعل "اسكن"، وقال: أتى به ليصح العطف عليه[٤].

وقد ذكر صاحب النحو الوافي سبب التقدير في "اسكن أنت وليسكن زوجك" وهو أنه لو أعربت كلمة "زوج" معطوفة بالواو على الفاعل المستتر لفعل الأمر؛ لكان العامل في المعطوف "زوج" هو العامل في المعطوف عليه، أي في الفاعل المستتر فيكون الفعل : "اسكن" عاملاً في فاعله،، وفي كلمة "زوج"، فهو الذي رفع كلمة "زوج" وهي بمنزلة الفاعل بسبب عطفها على الفاعل، ويترتب على هذا أن يكون فاعل الأمر اسماً ظاهراً، مع أن فعل الأمر لا يرفع الظاهر. ثم رفض هذا التعليل؛ لأنه يعارضه ما يردده النحويون من أنه : "قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع"، أو "قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل".

---

[١] الآية : ٣ من سورة الكوثر.

[٢] الآية : ٣٥ من سورة البقرة ، ١٩ من سورة الأعراف.

[٣] مغني اللبيب ٦٦٤/٢- ٦٦٥.

[٤] التبيان في إعراب القرآن ٥٢/١، ١٣٠٦/٢.

وآخر كلامه أنّه إذا امتنع أن يقع الاسم الظاهر فاعلاً لفعل الأمر مباشرة فلن يمتنع أن يكون المعطوف على هذا الفاعل اسماً ظاهراً[١].

واعتراض ابن هشام مبني على أن المظهر لا يؤكد المضمر وكذلك اعتراضه في عطف المظهر "أنت" على الضمير المستتر في "اسكن"، وذلك على القاعدة العامة في ذلك.

ولكن صاحب النحو الوافي رفض ذلك، ورأى جواز عطف الضمير الظاهر على المستتر في فعل الأمر؛ وذلك لتشابه المسألة مع بعض ما ذكر من أنّه قد يغتفر في كذا وكذا.

ولكن في الحقيقة الرأي ما رآه جمهور النحاة؛ وذلك لمنع وقوع اللبس، فقد وفقوا في تقديرهم للمعطوف فعلاً، وجعلوه من عطف الجمل، والله أعلم.

سابعاً : عطف الجمل:

ذكر ابن هشام أن الرازي اعترض على الزمخشري في قوله تعالى: **{ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ }**[٢]إن الجملة معطوفة على **{وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوا }**[٣] إن الجملة الاسمية لا تعطف على الفعلية.

وتخالف الجملتين في الاسمية، والفعلية لا يمنع التعاطف. وكذلك ذكر أن بعض المتأخرين اعترض على أبي البقاء في قوله تعالى: **{ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللّهُ }**[٤] إنّه يجوز كون الجملة الاسمية بدلاً من **{ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ }**[٥] قالوا: هذا مردود؛ لأن الاسمية لا تبدل من الفعلية. ولم يقم دليل على امتناع ذلك[٦].

---

[١] النحو الوافي ٦٣٦/٣-٦٣٧.
[٢] الآية : ٦٣ من سورة الزمر.
[٣] الآية : ٦١ من سورة الزمر.
[٤] الآية : ٢٥٣ من سورة البقرة.
[٥] الآية : ٢٥٣ من سورة البقرة.
[٦] مغني اللبيب ٦٧٠/٢، التفسير الكبير ١١/٢٠٧-١٢. الكشاف ١٣٥/٤-١٣٦، التبيان في إعراب القرآن ٢٠١/١.

وقد ذكر أبو حيّان اعتراض الرازي على الزمخشري، ثم أبطل اعتراضه؛ وذلك لجواز عطف الجملة الاسمية على الفعلية، وعدم وجود الفاصل الكبير كما زعم الرازي[1].

الظاهر في هذه المسألة أنّ الذي اعترض على غيره قد اعترض عليه؛ ولهذا ينبغي لمن يعترض على شيء أن يكون ملماً وعالماً بكل جوانبه، والله أعلم.

---

[1] البحر المحيط ٧/٤٢٧-٤٣٨.

المبحث الخامس : مسائل مفردة

في هذا المبحث مسائل متنوعة، وقد اتفقت في أنّ الاعتراض قد وقع فيها بسبب مخالفة شرط من الشروط التي أوجب النحويون توافرها في كل مسألة من المسائل، ومن تلك المسائل:

أولاً : تعريف "الأكثر" في قول الأعشى[١]:

ولست بالأكثر منهم حصى ** وإنمـــا العـــــزة للكاثـــر[٢]

اعترض ابن هشام على الجاحظ[٣] في قوله عن بيت الأعشى: إنّه يبطل قول النحويين : "لا تجتمع "أل" و"من" في اسم التفضيل، فجعل كلاً من "أل" و"من" معتداً به جارياً على ظاهره، والصواب عند ابن هشام أن تقدر "أل" زائدة، أو معرفة، و"من" متعلقة بـــ"أكثر" منكراً محذوفاً مبدلاً من المذكور، أو بالمذكور على أنها بمنزلتها في قولك : "أنت منهم الفارس البطل" أي: "من بينهم".

ثم ذكر أن بعضهم علّق "من" بـــ"ليس" مع أنها لا تدل على الحدث، ويكون قد حدث فصل بالأجنبي بين أفعل وتمييزه. ثم أجاب بأن الظرف يتعلق بالوهم، وفي "ليس" رائحة قولك "انتفى"، وأن فصل التمييز قد جاء في الضرورة[٤].

ذكر صاحب النحو الوافي شروط أفعل التفضيل عندما يقترن بـــ"أل" فيكون واجب المطابقة لصاحبه في التذكير، والتأنيث، والإفراد، وفروعه. كما يجب عدم مجئ "من" الجارة للمفضل عليه؛ لأن المفضل عليه لا يذكر.

---

[١] هو ميمون بن قيس بن جندل، أبو بصير، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام ولم يسلم، جمع بعض شعره في ديوان سمي "الصبح المنير في شعر أبي بصير" توفى سنة ٧هـــ، الأعلام ٣٤١/٧.

[٢] من قصيدة للأعشى يمدح فيها عامر بن الطفيل، ويهجو علقمة بن علاثة، شرح شواهد المغني ٩٠٢/٢، ديوان الشاعر ١٣٩هـــ، شرح ابن عقيل ٥١/٢.

[٣] هو عمر بن بحر بن محبوب الكناني من أئمة الأدب ، مولده سنة ١٦٣هـــ بالبصرة، وتوفى بها سنة ٢٥٥هـــ، من مؤلفاته "الحيوان"، و"البخلاء" و"البيان والتبيين"، الأعلام ٧٤/٥.

[٤] مغني اللبيب ٦٥٦/٢.

ثم ذكر بيت الأعشى، وذكر التأويلات التي قيلت في"أل" و"من"، ورفض كل تلك التأويلات، وقال ؛ لأن الشاعر "الأعشى" لا يعرف عنها شيئاً، فهي إما لغة، وإما شاذة[١].

ورفض صاحب النحو الوافي لكل هذه التأويلات غير صحيح؛ وذلك لأن حجته الأولى أن الشاعر لا يعرف عن هذه التأويلات شيئاً، وهذا أمر في غاية الغرابة، وذلك لأن النحو وضع في آخر عصر الخلافة الراشدة. والأعشى شاعر عاش في الجاهلية، ومات في بداية الإسلام. أما اعتبارها لغة فلم ينسبها لأهلها، وأما اعتبارها شاذة فلم يذكر وجه الشذوذ.

والأقرب إلى الصواب في هذه المسألة أن "أل" زائدة، وربّما تكون الزيادة لضرورة الوزن؛ وذلك لأنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في غيره من الكلام، والله أعلم.

ثانياً: "أي" من حيث الإعراب والبناء في قوله تعالى : {ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً }[٢]:

ذكر ابن هشام أن من الوهم قول ابن الطراوة "هم أشد" مبتدأ وخبر، و"أي" مبنية مقطوعة عن الإضافة، وهذا مخالف لرسم المصحف، وإجماع النحويين[٣].

كثرت الأقوال في إعراب "أيهم أشدّ" عندما تقرأ بالضم، فالضمة عند سيبويه حركة بناء وذلك لحذف العائد عليها، فرجعت إلى أصلها في البناء.

ومنهم من يرى أن الضمة حركة إعراب وفيه خمسة أقوال:

الأول : أنها مبتدأ، وأشد خبر، وهي على هذا استفهام وهو قول الخليل.

---

[١] النحو الوافي ٤١٢/٣.

[٢] الآية : ٦٩ من سورة مريم.

[٣] مغني اللبيب ٦٨٠/٢.

الثاني : أنها مبتدأ، وخبر كذلك إلا أن الجملة في موضع نصب بـــ"ننزعن، وهو قول يونس.

الثالث: أن الجملة مستأنفة، و"أي" استفهام، و"من" زائدة، وهو قول الأخفش، والكسائي.

الرابع : أن "أيهم" مرفوع بـــ"شيعة، وهو بمعنى "الذي"، وهو قول المبّرد.

الخامس : أن "ننزع" علقت عن العمل؛ لأن معنى الكلام معنى الشرط، والشرط لا يعمل فيما قبله، وهو قول الفراء[١].

هذا ما ذكره أبو البقاء في المسألة باختصار، وقد تحدث عنها أبو حيان، وذكر أن من العلماء من يضعّف قول سيبويه بتحتم البناء، فمنهم أبو عمر الجرمي[٢] حيث قال: خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق[٣] إلى مكة- أحداً يقول: لأضربن أيهـــم قائم بالضم، بل بنصبها، وكذلك أبو جعفر النحاس[٤] حيث قال: ما علمت أحداً من النحويين إلاّ وقد خطّأ سيبويه[٥].

الذي شاع بين النحويين أن "أي" الموصولة معربة وتبنى في حالة واحدة، وهي عندما تضاف، ويكون صدر صلتها ضميراً محذوفاً، وقال ابن مالك:

أي كـــ"ما" وأعربت ما لم تضف ** وصدر وصلها ضمير انحذف

وهذا ما نقلوه عن أئمة النحو مثل سيبويه، ولكن في هذه المسألة قد اعترض بعض النحويين على تحتم البناء، فكيف يصح قول ابن الطراوة بأن "أي" مبنية وهي منقطعة عن الإضافة.

ورسم المصحف يعتبر حجة لإضافتها؛ لأنها رسمت موصولة بالضمير، وإذا كان قول سيبويه ضعف مع أنها مضافة فقول ابن الطراوة من باب أولى، والله أعلم.

---

[١] التبيان في إعراب القرآن ٨٧٨/٢-٨٧٩.

[٢] هو صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء فقيه عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة، سكن بغداد، من كتبه "كتاب الأبنية" ، و"غريب سيبويه"، و"العروض" توفى سنة ٢٢٥هـــ، الأعلام ١٨٩/٣.

[٣] محلة كبيرة بجرجان، والخندق أيضاً قرية كبيرة في ظاهر القاهرة. معجم البلدان للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، بدون ذكر للطبعة وتأريخها،٣٩٢/٢.

[٤] هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أديب، ومفسر ، مولده ووفاته بمصر، من كتبه "تفسير القرآن" و"إعراب القرآن"، و"شرح المعلقات السبع"، الأعلام ٢٠٨/١.

[٥] البحر المحيط ٢٠٩/٦.

ثالثاً: جواب الشرط في قوله تعالى : {أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً }[١]:

اعترض ابن هشام على بدر الدين بن مالك في قوله: إن جواب الشرط في الآية محذوف، وتقديره : "ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل: **{ فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ }**[٢]، أو "كمن هداه الله" بدليل **{ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ }**[٣].

اعترض ابن هشام على التقدير الثاني وأبطله؛ لأنه يوجب كون"من" موصولة.

وإنما هذا مبني على تسمية جماعة منهم الزمخشري في مفصله[٤] الظرف من نحو :"زيد في الدار" جملة ظرفية لكونه عندهم خلفاً عن جملة مقدرة، وهذا لا يعتذر به عن ابن مالك؛ لأن الظرف لا يكون جواباً، وإن قلنا: إنه جملة[٥].

وذكر الزجاج أن الجواب يكون على ضربين، ولم يذكر أن "من" شرطية، أو موصولة، وربما كان قول بدر الدين موافقاً للزجاج إن كان يعني بالجواب جواب الشرط[٦].وكذلك الزمخشري قدّره :"كمن لم يزيّن له"[٧].

أما أبو حيّان فجعل "من" موصولة ، والخبر محذوف، وقدّره: "كمن لم يزيّن له" حملاً على قوله تعالى : {أَفَمَن كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ }[٨] [٩].

---

[١] الآية : ٨ من سورة فاطر.

[٢] من الآية السابقة نفسها.

[٣] من الآية السابقة نفسها.

[٤] هذا إشارة إلى قوله : "والجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية" شرح المفصل للزمخشري ، تأليف موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي الموصلي، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، وضع الهوامش والفهارس الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ٢٢٩/١.

[٥] مغني اللبيب ٦٦٦/٢، شرح ابن الناظم ص٧٠٥.

[٦] معاني القرآن ٢٦٤/٤.

[٧] الكشاف ٥٨٢/٣.

[٨] الآية : ١٤ من سورة محمد .

[٩] البحر المحيط ٣٠٠/٧.

وبهذا التقدير والإعراب تخرج المسألة من حيز الخلاف والظاهر في هذه المسألة أن ابن هشام اعترض على بدر الدين، ولكن في الحقيقة قد سبق الزجاج إلى ذلك، وكذلك الزمخشري في ما يفهم من كلامه.

وخلاصة القول أن بدر الدين بن مالك ذهب إلى الرأي القائل بجواز وقوع الظرف جواباً للشرط، وقد ضعفّه النحاة؛ لأن الظرف شبه جملة، وليس جملة، ومتى ما وقع جواباً لـــ"من" فهي موصولة، وهو خبر، والله أعلم.

رابعاً : شرط الإبهام في الظرف:

اعترض ابن هشام على قول الزمخشري في قوله تعالى: **{ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الأُولَى }** [١]، وقول ابن الطراوة في قوله كما عسل الطريق الثعلب[٢]، وقول جماعة في "دخلت الدار، أو المسجد، أو السوق" : إن هذه المنصوبات ظروف والصواب عنده أنها على إسقاط الجار توسعاً؛ لأن الظرف المكاني ما كان مبهماً، ويعرف بكونه صالحاً لكل بقعة كـــ"مكان" وناحية، وجهة، وجانب، وأمام، وخلف".

وكذلك قول الزجاج في قوله تعالى : **{ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ }**[٣].إن "كل" ظرف، وهذا مخالف لكلامهم، إذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله[٤].

وقال أبو حيان يسوغ كلام الزمخشري على رأي ابن الطراوة أن الصراط، والطريق، والمخرم، وما أشبهها من الظروف ليست مختصة[٥].

الخلاف في هذه المسألة أن بعض أسماء الأمكنة جاءت منصوبة، فاختلفوا في إعرابها، فمنهم من رأى تقدير حرف الجر، أي أنها منصوبة على نزع الخافض، ومن أولئك سيبويه، وقد وافقه هنا ابن هشام؛ لأنه يرى الإبهام في

---

[١] الآية : ٢١ من سورة طه.

[٢] البيت : لدن بهز الكف يعسل مثنه ** فيه كما عسل الطريق الثعلب . قائله ساعدة بن جوية، في الكتاب ٣٦،٢١٤/١، ارتشاف الضرب ٢٥٤/٢.

[٣] الآية : ٥ من سورة التوبة.

[٤] مغني اللبيب بتصرف ٦٦٠/٢-٦٦٢، الكشاف ٥٧/٣.

[٥] البحر المحيط ٣٤٤/٧.

الظروف شرط لازم، وهي فيما ذكر ظروف مختصة، وقد ورد في الكتاب: "وقد قال بعضهم: ذهبت الشام، شبهه بالمبهم، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب.وهذا شاذ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب، والمكان. ومثل ذهبت الشامَ دخلت البيت"[١].

أمّا المبرد فيرى أن "البيت" في نحو دخلت البيت مفعولاً به وهو مثل نصحته ونصحت له، أي: أنّه تارة يتعدى الفعل بنفسه، وتارة بحرف الجر[٢].

وهذه المسألة من المسائل التي انتقد فيها سيبويه حيث قال: " ومن ذلك قوله في دخلت البيتَ أنّه حذف منه حرف الجر، وإنما البيت هاهنا مفعول صحيح كما قال الله – جلّ ثناؤه : **{ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ }**[٣] [٤].

وقد ذكر ذلك في المقتضب وبيّن سبب إعرابه مفعولاً؛ وذلك لأن الدخول عمل تفعله، وتوصله إلى الدار، فهو مثل عمرت الدارَ، وهدمتُ الدار، وعلى هذا تجري الأفعال في المخصوص والمبهم[٥].

وقال ابن ولادّ إن الأصل ذهب، ودخل عدم التعدي، ومصدرهما يدل على ذلك "فعُول" وهو مصدر ما لا يتعدى من الأفعال، فالأصل استعمال حرف الجرف فإن حذف في اللفظ نوى معناه، وهذا معنى كلام سيبويه[٦].

وخلاصة القول إن الذين جعلوا مثل "الطريق" الصراط،المرصد" وما أشبه ذلك ظرفاً اعتبروه غير مختص، وبهذا لا خلاف في القاعدة العامة القائلة بأن الظرف شرطه الإبهام حتى ينتصب على الظرفية.

أمّا المبرد فيرى أن المنصوب مفعولاً بالفعل نفسه وهذا حملاً على الأفعال التي تتعدى بنفسها تارة، وتتعدى بحرف الجر تارة أخرى، وهو أسلم من التكلّف والتقديرات، والله أعلم.

---

[١] الكتاب ١/١٥-١٦.

[٢] المقتضب ٤/٣٣٦-٣٣٨.

[٣] الآية : ٢٧ من سورة الفتح.

[٤] هامش المقتضب من كتاب الرد على سيبويه، أو مسائل الغلط ٤/٣٣٧.

[٥] المقتضب ٤/٣٣٩.

[٦] هامش المقتضب من كتاب الانتصار لابن ولاّد ٤/٣٣٧.

خامساً : إعراب "قلبه" في قوله تعالى : { فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ }[١].

اعترض ابن هشام على مكي في إعراب "قَلبه" بالنصب تمييزاً، والصواب عنده أنه مشبه بالمفعول به كـ"حسن وجهه"، أو بدل من اسم "إن"[٢].

وذكر أبو حيان أن قراءة النصب هي قراءة ابن أبي عبلة، وضعّف إعراب مكي، لأنّ "قلبه" معرفة، والكوفيون يجيزون مجئ التمييز معرفة.

ثم ذكر تخريجه على التشبيه بالمفعول به، وقال : إنّه يجوز على مذهب الكوفيين، ويمتنع على مذهب المبرد، ويجوز على مذهب سيبويه في الشعر لا في الكلام.

ثم ذكر جواز البدل من اسم "إن" بدل بعض من كل، ولم يبالي بالفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر؛ لأنه يرى أنّ ذلك جائز[٣].

الاعتراض في هذه المسألة نتج عن الخلاف المذهبي بين البصريين، والكوفيين، وما دام هناك وجه يجيز إعراب "قلبه" تمييزاً فلا داعي للاعتراض، وينبغي أن يكون الاعتراض على الذي يخرج عن قواعد اللغة العربية، أي إذا أعرب بما لا وجه فيه.

سادساً : نوع اللام في قوله تعالى : {يَحْلِفُونَ بِاللّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ }[٤]:

اعترض الزجاج على من جعل اللام للقسم، أي "يحلفون بالله لكم ليرضنكم"؛ وذلك لأنهم حلفوا ليرضونهم باليمين، ولم يحلفوا ليرضونهم في المستقبل[٥].

وكذلك الزمخشري ذكر أنهم يؤكدون معاذيرهم بالحلف ليعذروهم ويرضوا عنه[٦]. وهذه الآية تحكى عن حال المنافقين. وقد ذكر ابن هشام أن من جعل اللام وما بعدها جواباً هو الكسائي، وأبو حاتم، واعتبره من الوهم[٧].

---

[١] الآية : ٢٨٣ من سورة البقرة.
[٢] مغني اللبيب ٦٥٦/٢.
[٣] البحر المحيط ٣٥٧/٢.
[٤] الآية : ٦٣ من سورة التوبة.
[٥] معاني القرآن ٤٥٨/٢.
[٦] الكشاف ٦٦٦/٢.
[٧] مغني اللبيب ٦٦٦/٢.

وكذلك أبو حيان قال: اللام في "ليرضوكم" لام كي وأخطأ من ذهب إلى أنها جواب قسم[١].

وجه الاعتراض في هذه المسألة صحيح؛ وذلك لأن اللام في "ليرضوكم" لا يمكن أن تكون لام القسم في أي حال من الأحوال؛ وذلك لأنها مكسورة، ولام جواب القسم مفتوحة مثل قوله تعالى : **{لَتُبْلَوُنَّ }**[٢] بالإضافة إلى أن معنى الآية لا يتفق مع كون العبارة قسماً، والله أعلم.

سابعاً : الحكم على المعرفة بحكم النكرة :

اعترض ابن هشام على قول الخليل، والأخفش، والمازني في "إياي، وإيّاك، وإيّاه" إن "إيّا" ضمير أضيف إلى ضمير، فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للنكرات وهو الإضافة[٣].

وذكر السيوطي أن سيبويه يرى أن اللواحق حروف تبيّن الحال كاللاحقة في "أنت، وأنتما"، وهو الذي اختاره ، وهو رأي الفارسي أيضاً، ثم ذكر رأي الخليل، والمازني، وهو ما اختاره ابن مالك، ورده السيوطي، وذكر قول الفراء بأن اللواحق ضمائر و"أي" حرف زيد دعامة.

وابن درستويه[٤] قال: إنه بين الظاهر والمضمر، وقال الكوفيون، مجموع "إيّا" ولواحقها هو الضمير[٥].

الرأي الأقرب إلى الصواب هو رأي الكوفيين؛ وذلك لأن بقية الآراء فيها شيء من التكلّف الذي لا داعي له، فـ"إيّاك" كله ضمير كما "أنتم" كله ضمير، والله أعلم.

---

[١] البحر المحيط ٦٤/٥.

[٢] الآية : ١٨٦ من سورة آل عمران.

[٣] مغني اللبيب ٦٥٧/٢.

[٤] هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه من علماء اللغة ، ولد سنة ٢٥٨هـ ، من تصانيفه "تصحيح الفصيح"، و"الإرشاد"، و"معاني الشعر" توفى ببغداد سنة ٣٤٧هـ، الأعلام ٧٦/٤.

[٥] همع الهوامع ٢١١/١-٢١٢.

ثامناً: الفرق بين اسم الفاعل المنوّن، وغير المنوّن:

مناظرة بين الكسائي وأبي يوسف[١]:

يُحكى أن الكسائي اجتمع مع أبي يوسف القاضي عند الخليفة هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو، ويقول ما النحو؟

فأراد الكسائي أن يعلمه فضل النحو، فقال له : ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتل غلامك؟ وقال له آخر: أنا قاتلٌ غلامك، أيهما كنت تأخذ به؟

قال: أخذهما جميعاً.

فقال له هارون: أخطأت – وكان له علم بالعربية – فاستحيا، وقال: كيف ذلك؟

فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامك بالإضافة؛ لأنه فعل ماضٍ، فأما الذي قال: أنا قاتلٌ غلامك بلا إضافة فإنه لا يؤخذ؛ لأنه مستقبل لم يكن بعد.

فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو[٢].

وقد ذكر الدكتور محمد آدم الزاكي في نقده وتحليله لما جرى في المناظرة، ذكر شروط عمل اسم الفاعل منوناً، ومضافاً، وما قاله النحويون في ذلك، ثم قال: والحق أن ما ذهب إليه الرشيد، والكسائي في المناظرة من فرق في المعنى على أساس الأثر الإعرابي هو ما تطمئن إليه النفس، وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة، فإن مذهبهم في إعمال اسم الفاعل النصب إذا كان بمعنى الحال، أو الاستقبال له من الشواهد مما يؤيده، والقول بأن اسم الفاعل ينصب مطلقاً، ولو كان بمعنى الماضي ليس كسابقه في القوّة، وهو مرجوح.

وعلى هذا لا يكون في قول القائل : "أنا قاتلٌ غلامك" بالتنوين اعتراف وإقرار، أو على الأقل فيه شبهة تدفع المؤاخذة[٣].

---

[١] هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، تلميذ أبي حنيفة، ولد سنة ١١٣هـ وتوفى سنة ١٨٢هـ من كتبه "الخراج"، و"أدب القاضي" و"الآثار، الأعلام ١٩٣/٨.

[٢] النحو والصرف في مناظرات العلماء ، ص٨٢-٨٣.

[٣] المرجع السابق، ص٨٦.

السبب الذي أوقع أبا يوسف في الخطأ هو أنه لم يراع شروط عمل اسم الفاعل، وذلك لأن لكل جملة من الجملتين مدلول خاص، ومن الفوائد التي تظهر هي إظهار فضل النحو، وأهميته في علم الفقه، وغيره من العلوم الأخرى.

الباب الثاني : التخريـــــج

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول : التخريـــــج على ما لم يثبـــــت في العربيّة

الفصل الثاني:التخريج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة

الفصل الثالث : التخريج على خـــلاف الأصل لغير علـــــــة

الفصـــل الأول : التخريج على ما لم يثبت في العربية

وفيه مبحثـــان

المبحث الأول : التأويل البعيد

المبحث الثاني : حـــرف الواو

المبحث الأول : التأويل البعيد

سبب تخريج المعرب للمسائل بوجه ليس في اللغة العربية هو الجهل أو الغفلة[١] ، أو أنه يذهب إلى تأويل بعيد يجعله يميل عن الصواب، ومن المسائل التي وردت في ذلك:

أولاً :إعراب حرف الكاف في قوله تعالى: {كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ }[٢].

فقال أبو عبيدة[٣]: إن الكاف حرف قسم، والمعنى: الأنفال لله، والرسول والذي أخرجك، وقد شنّع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القول وسكوته عنه، وقال: ولو أنّ قائلاً قال : "كالله لأفعلنّ" لاستحق أن يبصق في وجهه[٤].

والذي جعل ابن الشجري يقف هذا الموقف هو أن "الكاف" من أشهر استعمالاته – وهو حرف – أن يكون معناه التشبيه، فمتى دخل على لفظ الجلالة تبادر إلى ذهن السامع أن هناك تشبيه وقع، والله جلا وعلا منزه عن الشبيه والنظير.

والذي يقف على حروف القسم في اللغة العربية لا يجد حرف الكاف من بينها أبداً، فأشهرها: الواو، والباء، والتاء، والتاء اختصت بلفظ الجلالة (الله) وقد تستعمل قليلاً مع (ربّ).

وقد تستعمل الهمزة، أو هاء التنبيه فيقال : "آلله لأفعلنّ"، أو "ها الله لأفعلنّ" ولكن هذه الحروف عوضاً عن حرف القسم، حتى الجر في لفظ الجلالة في المثالين المتقدمين بحرف الجر الذي نابت عنه الهمزة، و"ها"[٥].

ثم من أغرب الأشياء في هذه المسألة أن يخرج المعرب (ما) باعتباره اسم موصول بمعنى الذي، ومن المعروف أنّ (ما) تستعمل لغير العاقل، و"الذي" للعاقل

---

[١] مغني اللبيب ٦٢٥/٢.

[٢] الآية : ٥ من سورة الأنفال.

[٣] هو مَعمَر بن المثنى النحوي البصري، ولد سنة ١٠١هـ ، وتوفى سنة ٢٠٩هـ، له نحو مئتي مؤلف، منها "تقائض جرير والفرزدق، و"مجاز القرآن" ، و"معاني القرآن" ميلاده ووفاته بالبصرة. الأعلام ٢٧٢/٧.

[٤] مغني اللبيب ٦٢٥/٢.

[٥] منحة الجليل في هامش شرح بن عقيل ٧/٣.

ولغيره، فكيف تحمل (ما)على لفظ الجلالة؟ ولكن قد تستعمل (ما) للعاقل أحياناً إذا اختلط بغيره، وذلك نحو قوله تعالى : **{سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ }**[١].

أما وقوعها استقلالاً للعاقل فضعيف، ومن ظنّ أن (ما) في قوله تعالى: **{وَالسَّمَاء وَمَا بَنَاهَا }**[٢]. أن (ما) اسم موصول فليس بسديد؛ وذلك لأن (ما) في الآية موصول حرفي مصدري، والتقدير: والسماءِ، وبنائها[٣].

أما عن الإعراب الآخر لحرف "الكاف" باعتباره حرف جر يستعمل للتشبيه فإن أوجه الإعراب فيه قد بلغت سبعة أوجه[٤]، ولكن الأقرب إلى الصواب هو أن "الكاف" وما دخلت عليه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذه الحال كحال إخراجك، أي أن حالهم في كراهية تنفيلك الغزاة مثل حالهم في كراهيّة خروجك من بيتك، وهو أحد أقوال الزمخشـــــري[٥]، وأبي البقاء العكبري[٦]، وقد رجحه ابن هشام في المغني[٧].

وسبب الاختيار لهذا الرأي هو أن تفسير الآية يؤيده، فورد في تفسير الآية أنّ "الكاف" تقتضي مشبهاً، قال ابن عطية : شبهت هذه القصة التي هي إخراجه من بيته بالقصة المتقدمة التي هي سؤالهم عن الأنفال وكراهتم لما وقع فيها، والمعنى: حالهم في كراهة تنفيل الغنائم كحالهم في حالة خروجك للحرب[٨].

ثانياً: واو ضمير الذكور وهو ما يعرف بـــ"واو الجماعة" كالواو في نحو "الرجال قاموا"، وما دام حكم عليه بأنّه ضمير فهو اسم، ولكن شذ من جعله حرفاً، وجعل الفاعل في نحو الجملة المتقدمة ضميراً مستتراً وهو رأي الأخفش والمازني، ودليلهم في ذلك أنها تستعمل لغير العقلاء، وذلك في قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ }[٩]، وذلك لتوجيه الخطاب إليهم [١٠].

---

[١] الآية : ١ من سورة الحشر، ومن سورة الصف.
[٢] الآية : ٥ من سورة الشمس.
[٣] المقتضب :٤٢/١، ٥١/٢.
[٤] التبيان في إعراب القرآن ٦١٦/٢.
[٥] الكشاف ١٩٠/٢-١٩١.
[٦] التبيان في إعراب القرآن ٦١٦/٢.
[٧] مغني اللبيب ٦٢٨/٢.
[٨] صفوة التفاسير ٤٩٤/١.
[٩] الآية : ١٨ من سورة النمل.
[١٠] مغني اللبيب ٤٢١/٢.

ولو صحّ قول الأخفش والمازني؛ لأصبحت معظم الضمائر المتصلة حروفاً؛ وذلك مثل نون النسوة في نحو "النساء ذهبن" فيقدر الفاعل ضمير مستتر تقديره "هن"، ومثل ألف الاثنين في نحو "الرجلان ذهبا" فيقدر الفاعل ضمير مستتر تقديره "هما"؛ وبذلك تصبح الضمائر معظمها مستتر، والأحرف دلالة عليها، وهذا ما لم يقله أحد.

ولكن السبب في مجئ هذه الواو في مخاطبة ما لا يعقل، هو أن النمل وصف بصفة من يعقل[١]، فجعلت النملة قائلة، والنمل مقولاً لهم، كما يكون في أولى العقل، فأجرى الله تعالى الخطاب مجرى خطاب العقلاء[٢].

وجعل الواو حرفاً في هذه المسألة يشابه قول من أعرب الواو حرفاً في لغة: "أكلوني البراغيث"[٣] فأعربها حرفاً والفاعل هو الاسم الظاهر "البراغيث"، وذكر النحويون ضعف هذا الوجه من الإعراب، والأقوى أن يعرب "الواو" فاعلاً، والاسم الظاهر بدلاً منه[٤]، وهذا كله لتجنب جعل الضمير حرفاً، فلا ينبغي لأحد أن يحمل اللغة ما لا تحتمل؛ حتى لا تخرج اللغة عن القاعدة العامة بسبب تلك الأقوال الشاذة.

ثالثاً : أن يكون في الكلام تأويل على تأويل، ومثل ذلك أن يؤول "أن" والفعل بالمصدر، ثم يؤول المصدر بالوصف، ثم يؤول إلى المعنى المراد، ومن ذلك قوله تعالى : **{وَمَا كَانَ هَـذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى }**[٥]، فالتقدير: ما كان افتراءً، أي ما كان مفترى[٦]، فالزمخشري وقف عند التأويل الأول، فأوّله بالمصدر فقط، أي ما كان افتراء[٧]، أما أبو البقاء فأوّله بالمصدر، وبالوصف فقال: "أي وما كان القرآن افتراءً، والمصدر هنا بمعنى المفعول؛ أي مفترى"[٨].

---

[١] التبيان في إعراب القرآن ١٠٠٦/٢.
[٢] الكشاف ٣٤٥/٣، صفوة التفاسير ٤٠٤/٢.
[٣] هي لغة طائفة من العرب، وهم بنو الحارث بن كعب، نقل ذلك الصفّار في شرح الكتاب، فهم يأتون في الفعل بعلامة تدل على نوع الفاعل شرح ابن عقيل ٨٠/٢.
[٤] ويمكن كذلك جعل الاسم مبتدأ، والفعل قبله خبراً له، المرجع السابق ٨٥/٢.
[٥] الآية : ٣٧ من سورة يونس.
[٦] مغني اللبيب ٦٢٦/٢.
[٧] الكشاف ٣٣٥/٣.
[٨] التبيان في إعراب القرآن ٦٧٥/٢.

وفي هذه الآية الكريمة يمكن أن يكتفى بالتأويل الأول، ولا يؤثر ذلك في حكم الآية ولا معناها، ولكن الذي أوقع الخلاف هو التأويل في قوله تعالى: **{وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ }** [١] ؛ وذلك لأن التأويل الأول يترتب عليه حكم فقهي، والتأويل الثاني يترتب عليه حكم آخر، وذلك لاختلافهم في العدد الموجب للكفارة، أهو العود إلى القول؟، أم العود إلى المقول فيهن، فقول الجمهور إنّ العود الموجب للكفارة العود إلى المرأة، لا العود إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر[٢].

والزمخشري خرّج التأويل الأول بأفضل وجه؛ وذلك قوله : " يعني والذين كانت عادتهم أن يقولوا هذا القول المنكر فقطعوه بالإسلام، ثم يعودون لمثله، فكفارة من عاد أن يحرر رقبة ثم يماس المظاهر منها"[٣] ثم ذكر وجهاً آخر وهو أن معنى " ثم يعودون لما قالوا": ثم يتداركون ما قالوا، أي " أن تدارك هذا القول وتلافيه بالكفارة".

وبهذا تُزال شبهته أهل الظاهر في قولهم : إذا كرر لفظ الظهار فقد عاد، فإن لم يكرر لم يكن عوداً، ولو كان المراد هذا لكان :"ثم يعيدون ما قالوا"[٤].

ثم ذكر الزمخشري تأويل القول بالمقول فيه، ويكون المعنى:"ثم يريدون العود للتماس"[٥].

وأوضح ما ورد في تفسير الآية " والذيــن يظاهرون من نسائهم" أي يظاهرون من زوجاتهم بتشبيههن بالأمهات "ثم يعودون لما قالــوا" أي يعودون عمّا قالوا، ويندمون على ما فرط منهم، ويرغبــون في إعادة أزواجهم إليهم فتحرير رقبة"[٦].

---

[١] الآية : ٣ من سورة المجادلة.

[٢] مغني اللبيب ٦٢٦/٢.

[٣] الكشاف ٤٨٧/٤.

[٤] التفسير الكبير ٢٢٤/٢٩.

[٥] الكشاف ٤٧٤/٤،

[٦] صفوة التفاسير ٣٣٦/٣.

وبهذا يتخرّج التأويل الأول من غير إشكال، ويكون العود عود عن القول، وسياق الآية الكريمة يوضح ذلك في قوله تعالى: **{ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا }**[1] ، ولو كان العود للمقول فيهن لأشكل الأمر هل العود بالمسّ أم بغيره؟ وهل التحريم جزئي أم كليّ؟. ولهذا فإن التأويل الأول بالمصدر يكفي من ذلك كله.

رابعاً : تخصيص "هل" بالمضارع بالاستقبال:

من المعروف عن أداة الاستفهام "هل" أنها تخصص المضارع بالاستقبال نحو: "هل تسافر؟" فقال ابن سيده[2] في شرح الجمل : لا يكون الفعل المستفهم عنه إلاّ مستقبلاً، ونسى وقوع الفعل الماضي بعدها في نحو قوله تعالى : **{ فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً }**[3] فهذا يعتبر سهواً منه[4]، ويمكن أن يحمل على أنه يقصد بالفعل الذي ذكره الفعل المضارع، وهذا أفضل من تخطئته.

---

[1] الآية : ٣ من سورة المجادلة.

[2] هو علي ابن إسماعيل ولد بمرسية في شرق الأندلس سنة ٣٩٨هـ وكان ضريراً وانتقل إلى دانية وتوفى بها سنة ٤٥٨هـ، له عدد من المؤلفات منها: "المخصص" والمحكم والمحيط للأعظم" فهو نابغ في آداب العربية ومفرداتها، الأعلام ٢٦٣/٤.

[3] الآية : ٤٤ من سورة الأعراف.

[4] مغني اللبيب ٤٠٤/٢.

المبحث الثاني : حـــرف الواو

أولاً : الواو في قوله تعالى : **{ فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ }**[1] قال ضعفاء المعربين والمفسرين: إن الواو نائبة عن "أو" ولم يُعرف ذلك في اللغة، ويعتبر القول به عجز عن درك الحق؛ وذلك لأن الأعداد التي تجمع قسمان: قسم يؤتى به ليضم بعضه إلى بعض وهو الأعداد الأصول، نحو قوله تعالى : **{ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ }**[2] وقسم يراد به الانفراد لا الاجتماع، وهو الأعداد المعدولة كهذه الآية، وآية سورة فاطـــر **{ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ }**[3] أي: منهم جماعة ذوو جناحين جناحين، أو جماعة ذوو ثلاثة ثلاثة، وجماعة ذوو أربعة أربعة، فكل جنس مفرد بعدد[4].

وأوضح الزمخشري معنى التكرير في قوله تعالى : "**مثنى وثلاث ورباع**" بأن الخطاب للجميع، فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذي أطلق عليه ثم ذكر أن الواو عطـــف بها دون "أو" وذلك لأنها دلت على إطلاق أن يأخذ الناكحـــــون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع، إن شاءوا مختلفين فـــي تلك الأعداد وإن شاءوا متفقيـــن فيها، محظوراً عليهم ما وراء ذلك[5].

والذي يظهر في هذه المسألة أن الذين جعلوا الواو في الآية الكريمة بمعنى"أو" لم يلاحظوا لفظ الخطاب، فالخطاب للجماعة؛ فلذا لابد أن يأتي بالعدد المعدول ولو كان العدد غير معدول للزم جميع الناس أن ينكحوا امرأتين، وثلاث، وأربع، وبهذا تكون الزوجات لجميع الناس تسع نساء فقط، وهذا معنى مستحيل ولو كان العدد معدولاً، والواو بمعنى "أو" فيكون كل الناس خيروا في أن ينكحوا اثنين اثنتين، أو كل الناس ينكحوا ثلاث ثلاث، أو ينكحوا أربع أربع ولا يجوز لهم غير ذلك وهذا مستحيل قطعاً؛ لأن رغبات الذين يريدون التعدد تختلف.

---

[1] الآية : ٣ من سورة النساء.

[2] الآية : ١٩٦ من سورة البقرة.

[3] الآية : ١ من سورة فاطر.

[4] مغني اللبيب ٧٥٣/٢.

[5] الكشاف ٣٥٦/١-٤٥٧.

ولهذا جاءت الآية الكريمة بلفظ العدد المعدول، وبالواو فأباحت لكل الناس التعدد بالطريقة التي يرغب فيها على وفق الشريعة السمحاء، فمجموعة من الناس اختارت مثنى، وأخرى ثلاث، وأخرى رباع.

وقال أبو البقاء : الواو في "وثلاث ورباع" ليست للعطف الموجب للجمع في زمن واحد؛ لأنه لو كان ذلك لكان عيّاً، إذ من أرك الكلام أن تفصل التسعة هذا التفصيل؛ ولأن مثنى ليست عبارة عن ثنتين فقط، بل ثنتين ثنتين وهذا المعنى يدل على التخيير، لا الجمع[١].

فكلام أبي البقاء يشعر كأن الخطاب لشخص واحد، مع أن الخطاب للناس كافة بأن يختاروا من هذه الأعداد. فأصل المسألة هو الاختلاف في "واو" العطف هل تأتي بمعنى "أو" في أحد معانيها أم لا، فالذيــن زعموا أنها تأتي بعد ذلك المعنى جعلوا شاهدهم في ذلك قوله تعالى بعد ذكــر الثلاثة والسبعة:**{ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ }**[٢] وقالوا لئلا يتوهم إرادة الإباحة[٣].

ولكن ماذا يقولون في قوله تعالى : **{وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً }**[٤] فهل يفهم من الثلاثين والعشر الإباحة أو التخيير؟ وهل ذكرت الأربعين لدفع ذلك؟، فإذا كان الأمر كذلك فإن الواو لا يمكن أن تأتي بمعنى "أو" إلا على ضعف، ولذلك لا يمكن أن تحمل الواو في الآية على ذلك، ثم إن معنى مثنى، وثلاث، ورباع يكفي في فهم الآية الكريمة، ولا يحتاج إلى تأويل.

ثانياً : واو الثمانية :

ذكر جماعة من الأدباء، ومن النحويين الضعفاء، ومن المفسرين،وزعموا أن العرب إذا عدّوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية، إيذاناً بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعدها مستأنف، وجعلوا من ذلك قوله تعالى : **{ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ }**[٥] مع أن واو الثمانية لا حقيقة لها، وقيل هي واو الحال ولكن لا يوجد عامل الحال فإن قدر

---

[١] التبيان في إعراب القرآن ٣٢٩/١.

[٢] الآية : ١٩٦ من سورة البقرة.

[٣] مغني اللبيب ٤١٢/٢.

[٤] الآية : ١٤٢ من سورة الأعراف.

[٥] الآية : ٢٢ من سورة الكهف.

معنوياً فالمعنوي لا يحذف، وقيل عاطفة خبر هو جملة على خبر مفرد، والأصل هم سبعة وثامنهم كلبهم، وقيل للاستئناف[١].

والزمخشري يرى أن هذه الواو هي التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالاً على المعرفة[٢]، ووافقه في ذلك أبو البقاء، وذكر جواز وقوعها للاستئناف[٣].

أما واو الثمانية فالذين أثبتوها ذهبوا فيها مذاهب شتى، واعتبروا أشياء تابعة لمسألتهم وليست لها صلة بالقاعدة التي وضعوها، ومن ذلك قولهم في آية سورة الزمر "فتحت"[٤] في الآية التي تتحدث عن أبواب النار، أما في الحديث عن أبواب الجنة قال تعالى "وفتحت"[٥] قالوا لأن أبوابها ثمانية، مع أن الآية الكريمة ليس فيها ذكر للعدد البتة.

وكذلك في قوله تعالى : **{التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ }**[٦] فقالوا "الناهون عن المنكر" هو الوصف الثامن؛ لذلك دخلت عليه الواو، ويرى ابن هشام أن العطف في هذا الوصف إنما كان من جهة أن الأمر والنهي متقابلان بخلاف بقية الصفات.

وكذلك في قوله تعالى : **{عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً }**[٧] فجعلوا الواو في "وأبكارا" واو الثمانية، وردّ ابن هشام على من زعم ذلك بحجتين : الأولى: أن هذه الواو وقعت بين صفتين لا يمكن أن تجتمعان في شخص واحد، وهما الثيــوبة والبكارة.

الحجة الثانية أن الصفة "أبكاراً" ليست ثامنة حتى تعتبر الواو الداخلة عليها واو الثمانية، بل هي صفة تاسعة إذ أول الصفات "خيراً منكن".

---

[١] مغني اللبيب ٢/٧٥٤-٧٥٥.
[٢] الكشاف ٢/٦٨٥-٦٨٦.
[٣] التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٤٣.
[٤] الآية : ٧١ من سورة الزمر.
[٥] الآية : ٧٣ من سورة الزمر.
[٦] الآية : ١١٢ من سورة التوبة.
[٧] الآية : ٥ من سورة التحريم.

ولكن ربما يعتبر أصحاب الرأي الأول أن الصفات الثماني تفعيل لصفة "خيراً منكن".

وكذلك في قوله تعالى : **{سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً}**[١] فاعتبر ابن هشام أن من قال إن الواو في "وثمانية" هي واو الثمانية اعتبره سهواً بيناً؛ وذلك لأن هذه الواو هي واو العطف[٢].

ثم إن "السبع" عدد الليالي، و"الثمانية" عدد الأيّام، ومن هذا يتضح ضعف قول من زعم بوجود واو الثمانية، فكل واو زعموا فيها ذلك ظهرت عند الإعراب إمّا واو الحال، وإما واو العطف، وإمّا واو الاستئناف، ولا حاجة لإضافة واو جديدة؛ لأن ذلك يعتبر تكلفاً، وإقحاماً لأشياء ليست في اللغة العربية، فيكفي الموجود بين الأيدي، ولا سيما أنّه موفٍ بالغرض، وما يتطلبه الكلام.

ثالثاً: الواو الداخلة على جملة النعت:

هذه الواو أثبتها الزمخشري ومن قلّده، وزعموا أنها تدخل على الجملة الموصوف بها؛ لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت، وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال[٣].

من ذلك الواو في قوله تعالى : **{ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ }**[٤] وقد مرّ الحديث عنها في المسألة السابقـــة، وظهر رأي الزمخشري جلياً، واتضح الإعراب الصحيح لهذه الواو. وكذلك الواو في قولـــــه تعالى:**{ وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ }**[٥] ، وكذلك في قوله تعالى : **{أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا }**[٦] ، فالواو في جملة "وهو خيرٌ" وجملة "وهي خاوية" هي واو الحال، والمسوغ لمجئ الحال من النكرة هو امتناع الوصفية، هذا رأي ابن هشام، وحجته في ذلك أن الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة؛

---

[١] الآية : ٧ من سورة الحاقة.

[٢] مغني اللبيب ٤١٨/٢-٤٢٠.

[٣] مغني اللبيب ٤٢٠/٢.

[٤] الآية : ٢٢ من سورة الكهف.

[٥] الآية : ٢١٦ من سورة البقرة.

[٦] الآية : ٢٥٩ من سورة البقرة.

ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو "في الدار قائماً رجلٌ" وعند جمودها نحو: "هذا خاتمٌ جديداً" والمانع للوصفية في هاتين الآيتين هو اقتران الجملة بالواو[١].

وجوّز أبو البقاء الوجهين في قوله تعالى : "وهو خيرٌ لكم" فأعرب الجملة في موضع نصب، وقال :" يجوز أن يكون صفة لشيء، وساغ دخول الواو لمّا كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالاً، ويجوز أن تكون حالاً من النكرة؛ لأن المعنى يقتضيه"[٢].

وكذلك في قوله تعالى : "وهي خاويةٌ"، فأعربها في موضع جر صفة لقرية، أو حالاً من قرية على اعتبار أنها وصفت بقوله تعالى : "على عروشها"، وكذلك جوّز وقوعها حالاً من العروش[٣].

وكذلك الواو في قوله تعالى:**{وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ }**[٤] فأعرب الزمخشري "ولها كتاب" صفة لقرية ولم يكتف بذلك بل قال: "والقياس ألا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى:**{وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلا لَهَا مُنذِرُونَ }**[٥] وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني وعليه ثوب"[٦]. ووافق أبو البقاء الزمخشري في إعراب جملة "ولها كتاب" فأعربها نعتاً لقرية"[٧].

وأعربها ابن هشام حالاً وذكر أن المسوغ لمجئ الحال من النكرة في هذه الآية أمران : أحدهما : خاص بها وهو اقتران الجملة بإلا، إذا لا يجوز التفريغ في الصفات، لا تقول: "ما مررت بأحدٍ إلا قائمٍ" نص على ذلك أبو عليّ وغيره، والثاني: عام في بقية الآيات، وهو اقترانها بالواو[٨].

---

[١] مغني اللبيب ٤٢٠/٢.

[٢] التبيان في إعراب القرآن ١٧٣/١.

[٣] المرجع السابق ٢٠٨/١.

[٤] الآية : ٤ من سورة الحجر.

[٥] الآية : ٢٠٨ من سورة الشعراء.

[٦] الكشاف : ٥٤٨/٢-٥٤٩.

[٧] التبيان في إعراب القرآن ٧٧٧/٢.

[٨] مغني اللبيب ٤٢٠/٢-٤٢١ بتصرف.

والذي دفع الزمخشري ومن وافقه إلى إعراب مثل هذه الجمل صفات؛ هو القول السائد بين النحويين بأن الجمل بعد النكرات صفات؛وبعد المعارف أحوال، وذلك لأن النكرة تحتاج للتبيين، والتوضيح؛ لإزالة إبهامها وغموضها، ولكن عندما نظروا إلى الواو التي تصدرت الجملة احتاروا في وضعها، فجعلوها تأكيداً للصوق الصفة بالموصوف؛ ولهذا جعلوها زائدة، والدليل على ذلك قول الزمخشري: "والقياس ألا يتوسط الواو بينهما"، والأقرب إلى الصواب هو جعل مثل هذه الواو للحال؛ وذلك لأن هناك أسباباً سوى الواو تجعل الحال يقع من النكرة كما تقدم ذكر ذلك.

أمّا في قول الزمخشري: "جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني، وعليه ثوب" قصد بذلك حذف واو الحال، وفي الحقيقة واو الحال هي رابط من روابط الجملة الحالية، ومن روابط جملة الحال أيضاً الضمير العائد على صاحب الحال، ولعل الذي سوغ حذف الواو هو الضمير في (عليه) الذي يعود على صاحب الحال؛ لأنه به يتم ربط الجملة.

الفصل الثاني : التخريج على الأمور البعيدة والأوجـــه الضعيفة

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول : المرفوعات

المبحث الثاني : المنصوبات

المبحث الثالث : الربط بين المتباعدين

المبحث الرابع : تخريج بعض الحروف

المبحث الأول : المرفوعات

في هذا الجانب تجد أن المعرب يترك الوجه القريب والقوى في المسألة ويخرج الإعراب على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، فقال ابن هشام: " إن كان لم يظهر له إلا ذلك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته"[١].

وفي هذا المبحث بعض المرفوعات:

أولاً: رفع "أحسن" في قوله تعالى: **{ تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ }**[٢]

قرأ يحي بن يعمر[٣] "أحسن" بالرفع فقال التبريزي[٤]: إن أصله "أحسنوا" فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة، ويرى ابن هشام أن اجتماع حذف الواو، وإطلاق الذي على الجماعة ليس بالسهل، والأولى تقدير مبتدأ، أي: "هو أحسنٌ" وهو رأي الجماعة[٥].

والزمخشري قد وضّح ذلك في قوله: "على الذي أحسن، على من كان محسناً صالحاً، يريد جنس المحسنين.

وتدل قراءة عبد الله[٦] :"على الذين أحسنوا"، أو أراد به موسى عليه السلام[٧] ثم ذكر القراءة بالرفع وخرجها على حذف المبتدأ.

---

[١] مغني اللبيب ٦٢٦/٢-٦٢٧.

[٢] الآية : ١٥٤ من سورة الأنعام.

[٣] يحي بن يعمر العداوني أبو سليمان البصري، أخذ القراءة عن أبي أسود الدؤلي وسمع من ابن عباس، وابن عمر، وعائشة رضي الله عنهم أجمعين، وقرأ عليه أبو عمر بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، توفى قبل سنة ٩٠هـ، طبقات القراء ٤١/١.

[٤] هو يحي بن علي بن محمد الشيباني التبريزي من أئمة اللغة والأدب، ولد سنة ٤٢١هـ ونشأ ببغداد وتوفى بها سنة ٥٠٢هـ، له عدد من المصنفات منها "الملخص في إعراب القرآن .خ" و"شرح اللمع لابن جني" ، و"تهذيب إصلاح المنطق لابن السكيت" ، الأعلام ١٥٧/٨.

[٥] مغني اللبيب ٦٣٣/٢.

[٦] هذه القراءة لم تذكر في البحر المحيط، ٢٥٥/٤، ولا في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف- الدكتور عبد الحليم النجار- الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة ١٣٨٦هـ-٢٣٤/١.وعبد الله هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ، من أهل مكة، أول من جهر بالقرآن في مكة، توفى في خلافة سيدنا عثمان رضي الله عنه سنة ٣٢هـ، الاعلام ١٣٧/٤

[٧] الكشاف ٧٧/٢-٧٨.

ولعل التبريزي اعتمد في إعراب الآية الكريمة على قراءة عبد الله، ولكن الذي أضعف هذا الوجه هو أن الكلمتين في الجملة كل واحدة منها تحتاج إلى تأويل حتى يستقيم الإعراب، والأولى اختيار أقرب الوجوه وأسهلها من غير تكلّف، مع أن بعض العلماء يرى ضعف حذف المبتدأ، منهم أبو البقاء حيث قال: "ويقرأ بضم النون على أنه اسم، والمبتدأ محذوف، وهو العائد على الذي، أي على الذي هو أحسنُ، وهو ضعيف"[١].

ولم يذكر سبب الضعف، لعله نظر إلى أن المحذوف هو العائد على الموصول.

وأمّا رفع (يتمُ) في قوله تعالى : **{ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ }**[٢] وهي قراءة ابن محيصن[٣]، فقال بعضهم إن أصلها أن يتموا بالجمع، وهو قول حسن؛ لأن "من" يمكن أن تحتمل الجمع مثل قوله تعالى :**{وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ }**[٤]، ولكن الأظهر منه قول الجماعة : إنه قد جاء على إهمال (أنْ" الناصبة حملاً على أختها (ما) المصدرية[٥].

والملاحظ أن رأي الجماعة يخرّج المسألة على أقرب الوجوه وأوضحها، ثم إن القراءة "يتمُ الرضاعةَ" هي ليست قراءة ابن محيصن، بل هي منسوبة إلى مجاهد[٦]، أما قراءة ابن محيصن فهي بالتاء من "تمّ" ورفع (الرضاعة)[٧]:"تتم الرضاعة" فهي لا تحتاج إلى تقدير أو تأويل.

أما تخريج قراءة مجاهد فالذين جعلوا "أن" مهملة هم البصريون، أمّا الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة، وشذ وقوعها موقع الناصبة[٨].

---

[١] التبيان في إعراب القرآن ٥٥٠/١.

[٢] الآية : ٢٣٣ من سورة البقرة.

[٣] هو الإمـــام أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محيص السهمي، قارئ أهل مكة، قرأ على سعيـــد بن جبير، ومجاهد، ودرباس مولى ابن عباس، وقرأ عليه شبل بن عبّاد، وأبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، توفى بمكة سنة ١٢٣هـــ، طبقات القراء ٨٩/١.

[٤] الآية : ٤٢ من سورة يونس.

[٥] مغني اللبيب ٦٣٣/٢.

[٦] هو مجاهد بن جبر الإمام أبو الحجاج المكي المفسر، المقرئ ، مولى السائب المخزومي، قرأ القرآن على ابن عباس رضي الله عنه، وقرأ عليه ابن كثير، وأبو عمرو، وابن محيصن، وآخرون، توفى سنة ١٠٣هـــ، طبقات القراء ٤٢/١.

[٧] البحر المحيط لأبي حيّان، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه الدكتور زكريا عبد المجيد، والدكتور أحمد النجولي- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـــ- ٢٠٠١م، ٢٢٣/٢.

[٨] المرجع السابق ٢٢٣/٢.

ثانياً: المرفوع المقدّر في قوله تعالى: **{ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ }**[١].

قال جماعة: إن فيه حذف مضافين، والمعنى علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم ، وهذا معنى حسن، إلاّ أنه فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما، والأولى أن تكون "تبيّن" بمعنى وضح، و"أن" وصلتها بدل اشتمال من الجن، والتقدير: وضح للناس أن الجن لو كانوا...[٢] وهذا هو رأي الزمخشري، وابن هشام، وأضاف الزمخشري رأيين آخرين هما:

الأول: أن يكون المقصود بالجن كلهم، والتقدير علم الجنُ كلهم.

الثاني: أن يكون المقصود بالجن المدعون علم الغيب، والتقدير: علم المدعون علم الغيب منهم عجزهم.

وفي هذين الرأيين أسند الفعل للظاهر، وقدّر : "تبيّن" بمعنى "علم"[٣].

وذكر صاحب الدر المصون الرأي الأول، وهو حذف المضاف، والرأي الثاني بجعل "الجن" فاعل من غير حاجة إلى حذف مضاف، وذكر رأياً ثالثاً وهو أن "تبيّن" متعد بمعنى "أدرك" وحينئذ يكون المراد بالجنّ ضعفهم، وبالضمير في "كانوا" مردتهم وكبارهم[٤].

والرأي الأخير لا يختلف كثيراً عن تقدير حذف مضافين، والأقرب منه رأيه الأول بتقدير مضاف واحد وقدّره "تبيّن أمر الجن".

والأوضح في إعـراب الآيـــة الكريمة أن "تبيّن" بمعنى علم والجن فاعل، والتقدير: علمت الجنُ جهلها بالغيب ولفظ الجـــنّ يصدق على كل أجناسهم من المردة أو الضعفاء، وبهـــذا لا تحتاج المسألة إلى تقدير محذوف وهو الأولى.

---

[١] الآية : ١٤ من سورة سبأ.

[٢] مغني اللبيب ٦٣٥/٢.

[٣] الكشاف ٥٥٦/٣.

[٤] الدر المصون ٤٣٧/٥.

ثالثاً : إعراب "بسم الله" في البسملة في سورة الفاتحة:

قال ابن حبيب[١]: إن "بسم الله" خبر، و"**الحمد**"[٢] مبتدأ، ولله حال، والصواب أن "الحمد لله" مبتدأ وخبر، واسم "الله" على ما تقدم في إعرابها[٣].

رأي ابن حبيب في هذه المسألة ببعيد عن الصواب؛ وذلك لأن البسملة تبدأ بها جميع سور القرآن الكريم ما عدا سورة التوبة، فلو جعل "الحمد" مبتدأ في سورة الفاتحة فكيف يكون حال بقية السور التي تبتدئ بأفعال، مثل سورة العلق **{اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ }**[٤] فهل يستقيم أن تكون البسملة هي الخبر، ومطلع السورة هو المبتدأ؟ فلا شك أن ذلك مستحيل.

فلذلك يجب أن تعرب البسملة إعراباً يوافق تركيبها اللغوي، فـــ"بسم الله" جار ومجرور،ولابد له من شيء يتعلق به، فعل أو ما في معناه ، ولا يستثنى من ذلك إلا حرف الجر الزائد، ولعل، ولولا عند من يجر بهما، أما سوى ذلك فلابد له أن يتعلق[٥].

والبسملة ما تتعلق به محذوف، واختلف في تقديره، فالزمخشري قدره فعلاً متأخراً عنها: "بسم الله أقرأ أو أتلوا" ودليله في ذلك قوله تعالى : **{ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَيهَا وَمُرْسَاهَا }** [٦]؛ وذلك لأهمية المتقدم، ثم ذكر تقديم الفعل في قوله تعالى: **{اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ }**[٧] وعلل ذلك بأنّ تقديم الفعل في الآية أوقع؛ وذلك لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم[٨].

هذا الرأي الذي ذهب إليه الزمخشري هو رأي الكوفيين، ومنهم من قدّر الفعل بعد الجار والمجرور، ومنهم من قدره قبله، وعلى هذا فالجار والمجرور في محل نصب بالمحذوف.

---

[١] هو محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي، بالولاء، أبو جعفر البغدادي ، له عدد من المؤلفات منها "مختلف القبائل ومؤلفاتها"، و"أمهات النبي" توفى سنة ٢٤٥هـــ، الأعلام ٧٨/٦.

[٢] الآية : ٢ من سورة الفاتحة.

[٣] مغني اللبيب ٦٣٤/٢.

[٤] الآية : ١ من سورة العلق.

[٥] الدر المصون ٥٥/١.

[٦] الآية : ٤١ من سورة هود.

[٧] الآية : ١ من سورة العلق.

[٨] الكشاف ١٢/١-١٣.

أما عند البصريين فالمحذوف مبتدأ والجار والمجرور خبره، ويقدرونه: ابتدائي بسم الله، أي كائن بسم الله، فالباء متعلقة بالكون والاستقرار.

ومن البصريين من يقدر المحذوف مبتدأ حذف هو وخبره، وبقي معموله، والتقدير: ابتدائي بسم الله كائن، أو مستقر، أو قراءتي باسم الله كائنة، أو مستقرة. وفيه نظر من حيث أنه يلزم حذف المصدر، وإبقاء معموله، وقد نصّ مكي على منعه[١].

والرأي الأقرب إلى الصواب من جملة هذه الآراء هو تقدير الفعل بعد (بسم الله)؛ وذلك لأن الإنسان مأمور بذكر الله قبل أن يشرع في أي فعل من الأفعال، ولهذا تقدير لفظ الفعل بعدها هو الأكثر مناسبة.

وهذا الإعراب يناسب البسملة في أي موضع من مواضعها، سواء أكانت في افتتاح الخطابات، أو الأعمال المعتادة.

رابعاً : إعراب "يضرّكم" في قوله تعالى:**{ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً }**[٢]

يقرأ الفعل "يضرّكم"[٣] بضم الضاد وتشديد الراء وضمها، فاختلف في إعرابه على أوجه:

الأول: أنّه في نيّة التقديم، أي لا يضرّكم كيدهم شيئاً إن تصبروا...، وهو قول سيبويه[٤].

الثاني: أنّه على حذف الفاء، وهو قول المبّرد[٥]، وعلى هذين القولين الضمة إعراب، ولكن المبرد خرّج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في الشعر.

---

[١] الدر المصون ٥٥/١.

[٢] الآية : ١٢٠ من سورة آل عمران.

[٣] قرأ الكوفيون وابن عامر بفتح الياء والتشديد وضم الضاد والراء، وقرأ الباقون بفتح الياء، وكسر الضاد، والتخفيف، والجزم، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٥٥/١.

[٤] الكتاب ٤٣٨/١، لم يورد الآية الكريمة صراحة بل استشهد بالشعر.

[٥] المقتضب ٧٠/٢، لم يورد الآية الكريمة كذلك.

الثالث: أنها ليست إعراباً، بل لمّا اضطر إلى التحريك حرّك بالضم إتباعاً لضمة الضاد وبه قال الزمخشري[١] وابن هشام[٢]، ويقرأ[٣] بفتح الراء على أنه مجزوم حرّك بالفتح لالتقاء الساكنين؛ لأنه أخف من الضم والكسر.

وسبب ضعف احتمال الرفع وجود الشرط مضارعاً في الآية الكريمة وهو الفعل "تصبروا"، قال ابن مالك:

وبعد ماضٍ رفعك الجزا حسن ** ورفعـــه بعد مضارع وهن

أي إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز جزم الجزاء، وجاز رفعه، وكلاهما حسن، أما إن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً فيجب الجزم، ورفع الجزاء ضعيف[٤].

والفعل "يضرُّ" مدغم عينه في لامه، فإذا اتصل به ضمير رفع سكن آخره، فيجب حينئذ الفك، نحو ضَرَرْت، فإذا دخل عليه جازم جاز الفك، نحو: لم يضرُرْ، وقوله تعالى : **{ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ }**[٥] والفك لغة أهل الحجاز[٦]، وجاز الإدغام، نحو قوله تعالى : **{ وَمَن يُشَاقِّ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ }**[٧] والإدغام لغة تميم[٨] [٩].

فالرأي الأقرب إلى الصواب في رفع "يضرّكم" هو أن الضمة ليست إعراباً، بل حركت للاتباع، والأصل لا يَضْرركُم فنقلت حركة الراء الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها، فالتقى ساكنان من جنس واحد فادغما وحرّك المدغم بالضمة لمناسبـــة ما قبلها وما بعـدها، ويقوي هذا قراءة النصب "لا يَضُرّكُم" على الأصل.

---

[١] الكشاف ٤٠٠/١، التبيان في إعراب القرآن ٢٨٨/١-٢٨٩.

[٢] مغني اللبيب ٦٣٣/٢-٦٣٤.

[٣] نسبت هذه القراءة إلى عاصم وقال أبو حيان: هي أحسن من قراءة ضم الراء، البحر المحيط الطبعة المحققة ٤٦/٣.

[٤] شرح ابن عقيل ٣٥/٤-٣٦.

[٥] الآية : ٢١٧ من سورة البقرة.

[٦] كلمة الحجاز تطلق على المنطقة المرتفعة الممتدة من اليمن إلى أطراف بوادي الشام، معجم البلدان ٣١٨/٣-٣١٩.

[٧] الآية : ٤ من سورة الحشر.

[٨] تميم قبيلة عدنانية، عظيمة تنتسب إلى تميم بن مرّ بن أدّ، كانت منازلهم بأرض نجد متصلة بالبصرة واليمامة والبحرين، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، تأليف عمر رضا كحالة، دار العلم للملايين- بيروت الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م، ١٢٦/١.

[٩] شرح ابن عقيل ٥٩١/٢ الخصائص النحوية والتصريفية لقبيلة بني تميم، تأليف الدكتور محمد أحمد علي الشامي- جامعة الملك عبد العزيز فرع المدينة المنورة، أكتوبر ١٩٨٩م الطبعة الأولى - دار جامعـــة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر،ص٤٨.

خامساً : إعراب "نُنجي" في قوله تعالى : { وَكَذَلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ }[١]

قرأ ابن عامر[٢] وعاصم[٣] "نُجّي المؤمنين" فقيل الفعل ماض مبني للمفعول، وفيه ضعف من جهات:

أولاً: إسكان آخر الماضي.

ثانياً : إنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل؛ لأن تقديره "نُجي النجاءُ المؤمنين".

ثالثاً : إنابة غير المفعول مع وجوده.

وقيل مضارع أصله "نُنجِّيْ" بسكون ثانية، وفيه ضعف؛ وذلك لأن النون عند الجيم تخفي ولا تدغم، وقد زعم قوم أنها أدغمت فيها قليلاً.

وقيل مضارع أصله "ننجّيْ" بفتح ثانيه، وتشديد ثالثه، ثم حذفت النون الثانية، وهـــذا قد ورد في ندور كقــراءة[٤] بعضهم **{مَا نُنَزِّلُ الْمَلائِكَةَ إِلاَّ بِالحَقِّ }**[٥][٦].

الحقيقة أن قراءة "نجّيْ" متى خرّجت نحوياً جاءت على وجه مرجوح؛ فلذا يمكن اختيار أقرب الوجوه فتتخرج به القراءة؛ لأنها قراءة متواترة، ولا يجوز أن يلحن القارئ بها، وقد رجّح صاحب الدر المصون الرأي الأخير، وذلك في قوله: "نجّيْ" بتشديد الجيم وسكون الياء فيها أوجه، أحسنها أن يكون الأصل "ننجيّ" بضم الأولى وفتح الثانية، وتشديد الجيم فاستقل توال مثلين، فحذفت الثانية كما حذفت في قوله " مانزّل الملائكـــــة" في قراءة، كما تقــدم، وكما حذفت التاء الثانية في قوله: "تذكرون"[٧] و"تظاهرون"[٨] وبابه، ولكن أبو البقاء استضعف هذا التوجيه[٩].

---

(١) الآية : ٨٨ من سورة الأنبياء.

(٢) هو عبد الله بن عامر اليحصبي الدمشقي، إمام الشاميين في القراءة، أخذ القراءة عن أبي الدرداء، وعن المغيرة بن أبي شهاب، وقرأ عليه يحي بن الحارث، توفى سنة ١١٨هـ، طبقات القراء ٥٩/١.

(٣) هو عاصم بن أبي النجود، إمام أهل الكوفة واسم أبيه بهدلة وقيل أمه، قرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السلمي، وزرّ بن جيش الأسدي، توفى في آخر سنة ١٢٧هـ، طبقات القراء ٧٥/١.

(٤) هي قراءة الحرميين والعربيين، أي بمعنى (تتنزل) البحر المحيط، الطبعة المحققة ٤٣٤/٥، الكشف وجوه القراءات السبع ٢٩/٢-٣٠.

(٥) الآية : ٨ من سورة الحجر.

(٦) مغني اللبيب ٦٣٧/٢.

(٧) الآية : ١ من سورة النور.

(٨) الآية : ٨٥ من سورة البقرة.

(٩) الدر المصون ١٠٥/٥-١٠٦.

ولعل هذا التوجيه يناسب الفعل الذي قبله وذلك في قوله تعالى : **{وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ }**[1]

وبهذا يكون "نجينا" هو الماضي و"ننجي" مضارعه، وهذا التوجيه له شبيه في قراءة "نزل" وحجة أبي البقاء في ضعف هذا الوجه هو أن النون الثانية أصل وهي فاء الكلمة، فاعتبر أنّ حذفها بعيد، ثم إن حركة النون الثانية تختلف عن الأولى فلا يستثقل الجمع بينهما[2].

ولكن في الحقيقة قد يقع الحذف في بعض أصول الكلمة مثل حذف فاء الكلمة في "نعد" وأصلها "نوعد"، ثم إن الاستثقال ربما لا يكون سببه اجتماع النونين فقط، بل وجود الجيم المشددة بعدهما يزيد الثقل، فتحذف النون الثانية للتخفيف، وهذا من أقرب الوجوه إلى الصواب.

---

[1] الآية : ٨٨ من سورة الأنبياء.

[2] التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٢٥.

المبحث الثاني : المنصوبات

أولاً: حكم الاستثناء في قوله تعالى: **{وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّـــةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَــن سَفِهَ نَفْسَهُ }**[١]

أورد ابن هشام أن الكرماني[٢] قال إن "من" نصب على الاستثناء و"نفسه" توكيد، فحمل قراءة السبعة[٣] على النصب في مثل "ما قام أحدٌ إلا زيداً"، كما حمل الزمخشري قراءتهم على البدل في مثل "ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ"، وإنما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين، ألا ترى إجماعهم على الرفع في قوله تعالى: **{ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلا أَنفُسُهُمْ }**[٤]، وأن أكثرهم قرأ به في قوله تعالى : **{ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ }**[٥]، أو أنه لم يقرأ أحد بالبدل في قوله تعالى: **{وَمَا لأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى إِلا ابْتِغَاء وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى }**[٦]؛ لأنه منقطع، وقد قيل: إن بعضهم قرأ به في قوله تعالى:**{ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ }**[٧]، وإجماع الجماعة على خلافه[٨].

وحكم المستثنى بـــ"إلا" في الحقيقة النصب، إن وقع بعد تمام الكلام الموجب، ولا فرق بين المتصل، والمنقطع. فإن وقع بعد إتمام الكلام الذي ليس بموجب، هو المشتمل على النفي أو شبهه، كالنهي والاستفهام، فإما أن يكون الاستثناء متصلاً، وإمّا منقطعاً، والمراد بالمتصل أن يكون المستثنى بعضاً ممّا قبله، وبالمنقطع: ألا يكون بعضاً ممّا قبله.

---

(١) الآية : ١٣٠ من سورة البقرة.

(٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن موسى، أبو عبد الله الكرماني الورّاق، عالم باللغة والنحو قرأ على ثعلب، من كتبه "الموجز" في النحو، "الجامع" في اللغة، توفى سنة ٣٢٩هـ، الأعلام ٢٢٤/٦.

(٣) السبعة هم ابن عامر، وابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة، ونافع، والكسائي، والحجة للقراءة السبعة تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي المتوفى ٣٧٧هـ، وضع حواشيه كامل مصطفى الهنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ١٨/١-١٩.

(٤) الآية : ٦ من سورة النور.

(٥) الآية : ٦٦ من سورة النساء.

(٦) الآيتان : ١٩-٢٠ من سورة الليل.

(٧) الآية : ١٥٧ من سورة النساء.

(٨) مغني اللبيب ٦٣٢/٢.

فإن كان متصلاً جاز نصبه على الاستثناء، وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب، وهو المختار، والمشهور أنّه بدل من متبوعه، وإن كان منقطعاً تعين النصب عند جمهور العرب إلا بني تميم[١].

والصحيح في إعراب "من سفه نفسه" أن "من سفه" في موضع رفع بدل من الضمير المستكن في يرغب، ويجوز أن يكون في موضع نصب على الاستثناء، والرفع أجود على البدل، لأنه استثناء من غير موجب.

أما "نفسه" ففي نصبها سبعة أوجه أحسنها: أن يعرب مفعولاً به، وذلك لأن ثعلباً[٢]، والمبرد حكيا أن سفه بكسر "الفاء" يتعدى بنفسه[٣].

ومما سبق يتضح أن البدل يستحسن، بل ويقع كثيراً إذا كان الكلام غير موجب، والاستثناء متصلاً، وذلك مثل الرفع في "أنفسهم" و"قليل".

أما إن كان الكلام غير موجب، والاستثناء منقطع فالأكثر النصب على الاستثناء، وذلك مثل النصب في "ابتغاء"، و"اتباع".

ومن هذا يتضح خطأ من أعرب (نفسه) توكيداً؛ وذلك لأن التوكيد تابع يتبع في الإعراب، مع أنه منصوب، و(منْ) في محل رفع على البدل.

وتوكيد الضمير المتصل بالنفس، والعين، لا يأتي إلا بعد الضمير المنفصل مثل قوموا أنتم أنفسكم[٤]، فتكون "من سفه هو نفسه"، قال ابن مالك :

وإن تؤكد الضميـــــر المتصل ** بالنفس أو العين فبعد المنفصل

---

[١] شرح ابن عقيل ٢/٢٠٩-٢١٥. بتصرف.

[٢] هو أحمد بن يحي بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد سنة ٢٠٠هـ وتوفى سنة ٢٩١هـ، له عدد من المصنفات منها "معاني القرآن" و"إعراب القرآن" و"معاني الشعر" الأعلام ١/٢٦٧.

[٣] الكشاف ١/١٨٨، التبيان في إعراب القرآن ١/١١٦. البحر المحيط، الطبعة المحققة ١/٥٦٥، الدر المصون ١/٣٧٣- ٣٧٤،

[٤] شرح ابن عقيل ٣/٢١٢-٢١٣.

ثانياً: نصب "أهل" في قـــوله تعالى : **{ إِنَّمَا يُرِيــدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ }**[١]

قال بعضهم إنّ "أهل" منصوب على الاختصاص، وهذا ضعيف؛ لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل: "بك الله نرجو الفضل"، وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلم[٢]. والزمخشري جوّز نصبه على النداء، أو على المدح[٣]، وكذلك أبو البقاء حيث قال : "أهل البيت"؛ أي يا أهل البيت، ويجوز أن ينتصب على التخصيص والمدح، أي: أعني، أو أخص[٤].

في هذه المسألة الحمل على النداء أقرب إلى الصواب، وذلك لكثرة حذف أداة النداء في الاستعمال ولا يمتنع حذفها إلا مع المندوب، نحو "وازيداه"، أو الضمير نحو: "يا إياك قد كفيتك" ، أو المستغاث نحو : "يا لزيدٍ".

أما مع سوى هذا فيحذف الحرف جــوازاً، فتقــول: في "يــا زيد أقبل" "زيد أقبل"[٥].

فتقدير أداة النداء أولى من تقديــر الفعل، ثم إن هناك مواقع أخرى في القرآن الكريم تؤكد حذف أداء النداء، ولا يمكن أن يقدر فيها فعل الاختصاص، وذلك مثل قوله تعالى : **{يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَــذَا }**[٦] فكلمة "يوسف" منادى مبني على الضم في محل نصب، وهــو محذوف حرف النداء، والتقدير: "يا يوسف" والله أعلم.

ثم إن النصب على الاختصاص يقــع بعد ضمائر التكلم كثيراً، والضمير في الآية ضمير الخطاب، فالحمــل على الاختصـــــاص خلاف الأولى، وبعيد عن الحقيقة.

---

[١] الآية : ٣٣ من سورة الأحزاب.

[٢] مغني اللبيب ٦٣١/٢.

[٣] الكشاف ٥٢٢/٣.

[٤] التبيان في إعراب القرآن ١٠٥٧/٢.

[٥] شرح ابن عقيل ٢٥٦/٢-٢٥٧.

[٦] الآية : ٢٩ من سورة يوسف.

ثالثاً : نصب "سلسبيلا" في قوله تعالى: **{عَيْناً فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً }**[١]

قال بعضهم إن الوقف على "تسمى"، أي عيناً مسماة معروفة، وإن "سلسبيلا" جملة أمرية أي: اسأل طريقاً موصلة إليها، ودون هذا في البعد قول آخر: إنه علم مركب كتأبط شراً، والأظهر أنه اسم مفرد مبالغة في السلسال، ثم يحتمل أنّه نكرة، ويحتمل أنه علم منقول وصرف لأنه اسم لـــ"ماء"[٢].

والزجاج يرى أنه صرف لأنّه رأس آية مع أنه اسم عين، وفسر السلسبيل بأنه : ما كان في غاية السلاسة، فالعين سميت بصفتها[٣].

وقال الزمخشري قد زيدت الباء في التركيب حتى صارت الكلمة خماسية، ودلت على غاية السلاسة ثم ذكر القول بتركيب الكلمة "سل سبيلاً"، ورد على قائله وذكر أنه غير مستقيم على ظاهره، وأنه تكلّف، وابتداع[٤].

وقول أبي البقاء :" "السلسبيل" كلمة واحدة، وزنها فَعْلَلِيْل مثل دردبيس[٥]"[٦] في هذا القول إشارة إلى القول بأن "سلسبيلا" مركب، وفيه ردّ، وإدحاض له.

والصواب في المسألة هو أنّ "سلسبيل" اسم للعين، ثم إنّ المدّعي أن "سلسبيلا" جملة أمرية جعل الوقف على "تسمى" فبأي وجه حق يقف عند هذه الكلمة؟ والوقف والابتداء له أحكام وشروط، وليس لكل أحد حق الوقف في أي كلمة شاء، ثم يرتب على ذلك أحكاماً بعيدة كل البعد عن الصواب، فالشخص إذا وقف مضطراً على مثل هذه الكلمة فيجب عليه ألا يبدأ بما بعدها، بل يبدأ بها أو بما قبلها، ثم يواصل التلاوة.

ثم إن الكلمة لم تكتب في المصحف "سل سبيلا" منفصلة بل كتبت على شكل الكلمة الواحدة، فلذا لا ينبغي لأي متوهم أن يتوهم مثل ذلك[٧].

ومثل هذه الأقوال الشاذة ينبغي ألا تحكى في كتب التفسير حتى لا يظن بعض الناس أنها تعتبر من ضمن الآراء في تفسير الآيات.

---

[١] الآية : ١٨ من سورة الإنسان.

[٢] مغني اللبيب ٦٣٥/٢-٦٣٦.

[٣] معاني القرآن وإعرابه ٢٦١/٥.

[٤] الكشاف ٦٥٩/٤-٦٦٠.

[٥] هي خرزة سوداء كان سوادها لون الكبد، والدردبيس هو أيضاً الشيخ الكبير – لسان العرب مادة (درس).

[٦] التبيان في إعراب القرآن، ١٢٦٠/٢.

[٧] الدر المصون ٤٤٦/٦.

رابعاً : إعراب "زهرة الحياة" في قوله تعالى: {وَلا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنيَا }[١].

قال مكي وغيره إن "زهرة" حال من الهاء في "به"، أو من "ما"، وإن التنوين حذف للساكنين، وإن جر "الحياة" على أنه بدل من "ما"[٢].

وقال الزمخشري: إنه انتصب على أحد أربعة أوجه:

الأول: على الذم وهو النصب على الاختصاص، الثاني: على تضمين الفعل "متعنا" معنى أعطينا وخوّلنا، فيكون مفعولاً ثانياً له، الثالث: على إبداله من محل الجار والمجرور، الرابع: على إبداله من أزواجاً، على تقدير ذوي زهرة[٣].

أما أبو البقاء فذكـــــر في نصبه سبعة أوجه، اتفق مع الزمخشري في ثلاثة وهي:

الأول : أن يكون بدلاً من موضع "به"، الثاني: أن يكون بدلاً من "أزواجاً"، الثالث: أن يكون على الذم "اختصاص" ثم بقية الأوجه هي:

الأول: أن يكون منصوباً بفعل محذوف وقدّره "جعلناهم".

الثاني : أن يكون بدلاً من "ما"، وذكر أنه اختاره بعضهم، وضعفه آخرون؛ وذلك لأن قوله تعالى : "لنفتنهم" من صلة متعنا؛ فيلزم منه الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي.

الثالث : أن يكون حالاً من الهاء، أو من "ما".

الرابع : أنه تمييز لـــ"ما" أو للـــ"هاء" في به، وقال: "حكى عن الفراء وهو غلط؛ لأنه معرفة"[٤].

وأوصل صاحب الدر المصون الأوجه في النصب إلى عشرة، والجديد فيها النصب على أنّه صفة لأزواج. فكل الأقوال التي أدلى بها البصريون في هذه المسألة تحتاج إلى تأويل، أو إلى تقدير محذوف، وربما يوقع ذلك في محظور،

---

[١] الآية : ١٣١ من سورة طه.

[٢] مغني اللبيب ٦٣٦/٢.

[٣] الكشاف ٩٥/٣.

[٤] التبيان في إعراب القرآن ٩٠٩/٢.

ولو جعلوا "زهرة" تمييزاً كما قال الفراء لما أحوج إلى تلك التأويلات،والتقديرات، والمانع لهم من ذلك هو اشتراطهم في التمييز أن يكون نكرة، لذا غلّط أبو البقاء الفراء، مع أن إعراب زهرة تمييزاً أسهل وأوضح، وابن هشام ذكر مثل تلك الأوجه ورجّح كونه مفعولاً لفعل محذوف تقديره "جعلناهم" أو "آتينا"[١].

خامساً : إعراب "ألا نقاتل" في قوله تعالى: { وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللّهِ }[٢]

قال بعضهم : إن الأصل : ومالنا وأن لا نقاتل، أي: مالنا وترك القتال، كما تقول : "مالك وزيداً" ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه[٣].

وقــدّر الزمخشري في المسألـــــة حرف الجـــــر أي: أيّ داعٍ لنا إلى ترك القتال[٤].

وقدّره أبو البقاء "في" قال: "تقديره: في ألا نقاتل، أي في ترك القتال، فتتعلق "في" بالاستقرار، أو بنفس الجار، فيكون "ألا نقاتل" في موضع نصب عند سيبويه، وجر عند الخليل.

وقال الأخفش :"أن" زائدة، والجملة حال، تقديره : ومالنا غير مقاتلين، مثل قوله تعالى: **{ مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا }**[٥] وقد أعمل "أن" وهي زائدة"[٦].

وحذف واو المفعول معه مستبعد؛ وذلك لأن تعريف المفعول معه: هو الاسم، المنتصب، بعد واوٍ بمعنى مع، والناصب له ما تقدمه من فعل أو شبهه.

وزعم قوم أنّ الناصب له هو الواو،، وضعّفه أن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء، لم يعمل إلا الجر[٧].

وقال ابن مالك:

ينصب تالي الواو مفعــولاً معه ** في نحو سيري والطريق مسرعة

---

[١] مغني اللبيب ٦٣٦/٢.

[٢] الآية : ٢٤٦ من سورة البقرة

[٣] مغني اللبيب ٦٢٩/٢.

[٤] الكشاف ٢٨٧/١.

[٥] الآية : ١١ من سورة يوسف.

[٦] التبيان في إعراب القرآن ١٩٦/١-١٩٧.

[٧] شرح ابن عقيل ٢٠٢/٢-٢٠٣.

وهذا يؤكد نصب المفعول معه بعد الواو، أي يعتبر وجود الواو مهماً، وهو الذي يحدد نوع المنصوب، أما اعتبار حذف واو المفعول معه فمسألة تحمّل اللغة العربية ما لم تحتمله، فكل ما يحذف في اللغة لابد له من دليل يدل عليه، فإذا وجد الاسم منصوباً وليس هناك دليل على تلك الواو فكيف يعرف.

هذا على رأي من يقول أن الناصب للمفعول معه الفعل، أو شبهه، أمّا على رأي من قال إن الناصب للمفعول معه "الواو" فيكون قد سد الباب أمام من زعم حذف "واو" المفعول معه؛ وذلك لكونه قد حذف العامل من غير دليل يدل عليه.

سادساً: النصب في جواب الترجّي في قوله تعالى: **{ فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلّهِ أَندَاداً }**[١]

اعترض ابن هشام على الزمخشري في قوله: إنه يجوز كون "تجعلوا" منصوباً في جواب الترجّي أعني "لعلكم تتقون"[٢] على حد النصب في قراءة حفص[٣] "فاطلع"[٤]. قال ابن هشام وهذا لا يجيزه بصري ويتأولون قراءة حفص: إماّ على أنه جواب للأمر وهو "ابن لي صرحا"[٥] أو على العطف على الأسباب[٦].

والزمخشري ذكر فيه ثلاثة أوجه منها النصب على الترجّي، والآخران هما: الأول: أن يتعلق بالأمر أي أعبدوا ربكم فلا تجعلوا، والثاني: أن يتعلق بـــ"الذي جعل لكم" إذا رفعته على ابتداء، أي: هو الذي خصكم بهذه الآيات العظيمة والدلائل النيرة الشاهدة بالوحدانية، فلا تتخذوا له شركاء[٧].

---

[١] الآية : ٢٢ من سورة البقرة.

[٢] الآية : ٢١ من سورة البقرة.

[٣] هو حفص بن سليمان بن المغيرة، الإمام أبو عمر الكوفي الأسدي تلميذ عاصم، وابن زوجته، ولد سنة ٩٠هـــ، وقرأ عليه عمرو بن الصباح، وعبيد بن الصباح، وغيرهما توفى سنة ١٨٠هـــ، طبقات القراء ١٤١/١.

[٤] الآية : ٣٧ من سورة غافر.

[٥] الآية : ٣٦ من سورة غافر.

[٦] مغني اللبيب ٦٣١/٢.

[٧] الكشاف ١٠١/١.

والنصب بعد الترجّي أجازه الكوفيون قاطبة، فيعاملون الرجاء معاملة التمني، فينصبون جوابه المقرون بالفاء، كما نصب جواب التمني، ووافقهم ابن مالك وذلك في قوله:

والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما إلى التمني ينتسب**[1]

والنصب بعد الترجّي جائز؛ وذلك لوجوده في القراءة السبعية المتواترة، التي – بفضل الله تعالى– انتشرت في معظم أقطار العالم، وهي رواية حفص عن عاصم، وإذا كان الكوفيون يجيزونه فلا مجال للتعنت وحمل الآية على وجه بعيد هذا في نصب "فاطلع".

أما في قوله "فلا تجعلوا" فالنصب على الترجّي بعيد وذلك للتباعد بينهما، والأولى جعله متعلقاً بالذي.

سابعاً: إعراب اللام في "لتستووا" في قوله تعالى: **{وَالَّذِي خَلَقَ الأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ }**[2]

ذكر ابن هشام أن بعض الناس زعم أن اللام للأمر، والفعل مجزوم، وقال: الصواب أنها لام العلة والفعل منصوب؛ وذلك لضعف أمر المخاطب باللام[3].

ومن زعم أن اللام للأمر هو ابن عطيّة، ذكر ذلك صاحب الدر المصون، وضعّف قوله، وقال: نص النحويون على قلة دخول اللام على أمر المخاطب، ما عدا الزجاجي أبا القاسم[4]. فقد جعلها لغة جيّدة[5].

والذي ينظر إلى معنى الآية الكريمة يجد أن الفلك والدواب جُعلت؛ لأجل الركوب، والاستواء على ظهورها، ولو كان الخطاب بالاستواء أمراً؛ لأمتنع استعمال الدواب في جرّ المقطورات، وفي حرث الأرض، وغير ذلك من المنافع، ولصار التنقل محصوراً على الدواب أو الفلك.

---

[1] شرح ابن عقيل ٤/١٩–٢٠.

[2] الآيتان : ١٢–١٣ من سورة الزخرف.

[3] مغني اللبيب ٢/٦٣٢.

[4] هو عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي، شيخ العربية في عصره، ولد في نهاوند ونشأ في بغداد وسكن دمشق وتوفى بطبرية سنة ٣٣٧هـ وله عدد من المصنفات منها "الإيضاح في علل النحو" الأعلام ٣/٢٩٩.

[5] الدر المصون ٦/٩٣.

ولعل الذي ظنّ أن اللام للأمر نظر إلى ما بعد الاستواء، وهو ذكر نعمة الله المعطوفة على الاستواء، فظنّ أن الاستواء مأمور به، كما أن ذكر النعمة مأمور به، ولكن ليس كل المأمورات في القرآن الكريم جاءت على صيغة الأمر، بل منها ما جاء على صيغة الخبر، وذلك مثل قوله تعالى : **{وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ }**[1] فيرضعن أمر بالرضاعة[2]، وكذلك قوله تعالى : **{ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِناً }**[3] معناه أمّنوه[4]، وهذا لا يمنع أن يكون الاستواء على ظهور الدواب والفلك عله لوجودها، ثم أمرنا الله تعالى أن نذكر هذه النعمة العظيمة، والله أعلم.

---

[1] الآية : ٢٣٣ من سورة البقرة.

[2] أي واجب على الأمهات أن يرضعن أولادهن، صفوة التفاسير ١/١٥٠.

[3] الآية : ٩٧ من سورة آل عمران.

[4] هذا على أحد وجوه تفسير الآية، التفسير الكبير ٨/١٣٢.

المبحث الثالث : الربط بين المتباعدين

أكثر الربط بين المتباعدين يقع في العطف والإخبار؛ وذلك بأن يقدر المعرب أن الكلمة أو الجملة قد ارتبطت بكلام متقدم بعيد، فيصعب الربط بينهما، وقد وقع ذلك في عدد من المسائل.

أولاً : عطف "قيله" في قوله تعالى: **{وَقِيلِهِ يَارَبِّ إِنَّ هَؤُلاء قَوْمٌ لا يُؤْمِنُونَ }**[١]

قرئ بالحركات الثلاث[٢] وذكر الأخفش في نصبه أنه جملة عطفت على **{أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم }**[٣]، وقدرها : "وقال قيله"، وعطفه الزجاج على محل الساعة في قوله تعالى : { وَعِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ }[٤]، كما تقول: "عجبت من ضرب زيدٍ وعمراً"، وحمل الجر على لفظ الساعة، والرفع على الابتداء، والخبر ما بعده: وجوز عطفه على "علم الساعة" على تقدير حذف مضاف، أي: عنده علم الساعة، وعلم قيله[٥].

قال الزمخشري "والذي قالوه ليس بقويّ في المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضاً، ومع تنافر النظم. وأقوى من ذلك وأوجه: أن يكون الجر، والنصب على إضمار حرف القسم، وحذفه، والرفع على قولهم: أيمن الله، وأمانة الله، ويمين الله، ولعمرك، ويكون قوله" "**إن هؤلاء قوم لا يؤمنون**" جواب القسم"[٦].

وذكر أبو البقـــاء أن (قيله) يقرأ بالجر عطفاً على لفظ الساعة، ثم قال: "وقيل هو قسم"[٧] كأنه يشعر بضعف إعرابه قسماً.

---

[١] الآية : ٨٨ من سورة الزخرف.

[٢] قرأ بالخفض عاصم وحمزة، وقرأ الباقون بالنصب، وقرأ الأعرج ومجاهد والحسن وقتادة "بالرفع"، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٦٢/٢، البحر المحيط الطبعة المحققة ٣٠/٨.

[٣] الآية : ٨٠ من سورة الزخرف.

[٤] الآية : ٨٥ من سورة الزخرف.

[٥] الكشاف ٢٦١/٤، مغني اللبيب ٦٢٧/٢.

[٦] الكشاف ٢٦١/٤.

[٧] التبيان في إعراب القرآن ١١٤٣/٢.

وذكر ابن هشام أن العطف على لفظ "الساعة" في من خفض، وعلى محلها في من نصب، فيه نوع من التباعد، ثم ذكر اختيار الزمخشري للقسم في الجر، ثم ذكر أوجهاً للنصب منها: عطفـــــه على "سرهم" مع أن التباعد في هذا أكثر من لفظ الساعة، أو على مفعول محذوف معمول ليكتبون، أو يعلمون، أي يكتبون ذلك، أو أنّه مصدر لقال محذوفـــاً، أو نصب على إسقاط حرف القسم، وهو اختيار الزمخشري[١].

وقول الزمخشري أقرب إلى الصواب؛ وذلك لأنه لم يتكلف الربط بين كلمتين متباعدتين هذا التباعد الذي يجعل المعنى غامضاً.

ثانياً: عطف "آتينا" في قوله تعالى : **{ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ }**[٢]

قال بعضهم: إنه عطف على قوله تعالى : **{وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ }**[٣]. ومن الملاحظ أن الآية الأولى رقمها مائة وأربعة وخمسون، والثانية رقمها أربعة وثمانون، وبينهما عشر صفحات في المصحف، أو يزيد على ذلك، ومع هذا ذكره الزمخشري بصيغة التضعيف حيث قال : " "ثم" أعظم من ذلك أنّا "آتينا موسى الكتاب" وأنزلنا هذا الكتاب المبارك. وقيل: هو معطوف على ما تقدم قبل شطر السورة من قوله تعالى : "ووهبنا له إسحاق ويعقوب"[٤].

والأفضل ألا يذكره أصلاً، ووافقه ابن هشام في الرأي الأول، وجعله صواباً فقال: " أما "ثم آتينا" فعطف على **{ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ }**[٥] و"ثم"؛ لترتيب الأخبار، لا لترتيب الزمان، أي ثم أخبركم بأنا آتينا موسى الكتاب"[٦].

والرأي القائل بأن العطف على "ذلكم" هو الصواب؛ وذلك للربط بين المعطوفين من غير أي فاصل، ثم إن ذلك لا يؤثر في المعنى بشيء، وذلك خيـــــر من التكلّف.

---

[١] مغني اللبيب ٦٢٧/٢.

[٢] الآية : ١٥٤ من سورة الأنعام.

[٣] الآية : ٨٤ من سورة الأنعام.

[٤] الكشاف ٧٧/٢.

[٥] الآية : ١٥٣ من سورة الأنعام.

[٦] مغني اللبيب ٦٣٠/٢.

ثالثاً: عطف "كل أمرٍ" في قوله تعالى: **{ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ }**[١]

قال الزمخشري في قراءة من قرأ بكسر القاف والجر[٢]: إن ذلك عطفاً على الساعة، أي: اقتربت الساعة، واقترب كل أمر مستقر[٣].

واعترضه ابن هشام بأن "كل أمر مستقر" مبتدأ حذف خبره، أي: وكل أمر مستقر عند الله واقعٌ أو ذكر خبره وهو "حكمة بالغة" وما بينهما اعتراض. وضعف قول من قال: إن "مستقر" الخبر وخفض على الجوار؛ لأن ذلك لم يثبت في الخبر[٤].

والرأي الأقرب إلى الصواب هو جعل "كل أمر مستقر" مبتدأ حذف خبره؛ لأن الخبر في هذه الحالة يفهم من السياق، ويدل على ذلك القراءة برفع "مستقر"[٥] وهو أفضل من ربط المتباعدين، أما جعل "مستقر" خبر وخفض على الجوار فضعيف كما قال ابن هشام.

رابعاً : عطف "في موسى" في قوله تعالى: **{وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ }**[٦]

أجاز الزمخشري عطف "وفي موسى" على قوله تعالى : **{وَفِي الأَرْضِ آيَاتٌ }**[٧] والآية الأولى رقمها ثمانية وثلاثون، والثانية رقمها عشرون، فبينهما تباعد ملحوظ، ورأيه الثاني هو الصواب؛ وهو عطف الآية على التي قبلها وهو قوله : "وتركنا فيها آية"[٨] على معنى وجعلنا في موسى آية[٩]، واختار ابن هشام الرأي الثاني وهو العطف على "فيها"[١٠] وهذا أفضل الوجوه وذلك لربط الآية بالآية التي قبلها مباشرة من غير فواصل.

---

[١] الآية : ٣ من سورة القمر.

[٢] هي قراءة : أبي جعفر زيد بن علي، البحر المحيط الطبعة المحققة ١٧٢/٨.

[٣] الكشاف ٤٢١/٤.

[٤] مغني اللبيب ٦٣٠/٢.

[٥] هي القراءة المتواترة التي قرأ بها السبعة.

[٦] الآية : ٣٨ من سورة الذاريات.

[٧] الآية : ٢٠ من سورة الذاريات.

[٨] الآية : ٣٧ من سورة الذاريات.

[٩] الكشاف ٣٩٣/٤.

[١٠] مغني اللبيب ٦٣٠/٢.

خامساً: عطف "فاستفتهم" في قوله تعالى:**{فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ }**[١]

قال الزمخشري: "فاستفتهم" معطوف على مثله في أول السورة، وإن تباعدت بينها المسافة: أمر رسوله صلى الله عليه وسلم باستفتاء قريش عن وجه إنكار البعث أولاً، ثم ساق الكلام موصولاً بعضه ببعض، ثم أمره باستفتائهم عن وجه القسمة الضيرى التي قسموها"[٢].

واعترض على هذا الرأي ابن هشام، واعتبره من أبعد الاحتمالات أن تعطف الآية على قوله تعالى: **{فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقاً }**[٣] وذكر أن الصواب خلاف ذلك[٤]. والآية المعطوفة رقمها مائة وتسعة وأربعون، والمعطوف عليها رقمها أحد عشر وبينهما ما يزيد على خمس صفحات في المصحف، فكيف ترتبطان؟.ورأي ابن هشام هو الأقرب إلى الصواب.

سادساً : الخبر لقوله تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءهُمْ }**[٥]

اعترض ابن هشام على أبي عمرو[٦] في جعل الخبر قوله تعالى: **{ أُوْلَئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ }**[٧]؛ وذلك للفصل الطويل، والزمخشري[٨] يرى قوله تعالى: "إن الذين كفروا" بدل من قوله تعالى : **{إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا }**[٩]، وهو أقرب إلى الصواب، وقد ذكره ابن هشام، وذكر رأياً آخر وهو جعله مبتدأ، والخبر مذكور وهو قوله "ما يقال لك"[١٠] [١١].

---

[١] الآية : ١٤٩ من سورة الصافات.

[٢] الكشاف ٦٠/٤.

[٣] الآية : ١١ من سورة الصافات.

[٤] مغني اللبيب ٦٢٧/٢.

[٥] الآية : ٤١ من سورة فصلت.

[٦] هو زبّان بن عمار التميمي المازني البصري ولد بمكة سنة ٧٠هـ وتوفى بالكوفة سنة ١٥٤هـ، من أئمة اللغة والأدب وأحد القراء السبعة، ويلقب أبوه بالعلاء، الأعلام ٤١/٣.

[٧] الآية : ٤٤ من سورة فصلت.

[٨] الكشاف ١٩٦/٤.

[٩] الآية : ٤٠ من سورة فصلت.

[١٠] الآية : ٤٣ من سورة فصلت.

[١١] مغني اللبيب ٦٢٧/٢.

سابعاً: جواب القسم في قوله تعالى : **{ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ }**[١]

اعترض ابن هشام[٢] على الزجاج[٣] والكوفيين في قولهم: إن جواب القسم هو قوله تعالى: **{إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ }**[٤]

والزمخشري يرى أن الجواب محذوف حيث قال: "قد ذكر اسم هذا الحرف من حروف المعجم على سبيل التحدي، والتنبيه على الإعجاز كما مرّ في أول الكتاب، ثم أتبعه القسم محذوف الجواب لدلالة التحدي عليه. كأنه قال: (والقرآن ذي الذكر) إنه لكلام معجز"[٥].

وذكر ابن هشام حذف الجواب، وقال: "وقيل مذكور، فقال الأخفش "إن كل إلا كذب الرسل"[٦]، وقال الفراء وثعلب: "ص"؛ لأن معناها صدق الله، ويرده أن الجواب لا يتقدم، فإن أريد أنه دليل الجواب فقريب، وقيل "كم أهلكنا" وحذفت اللام للطول"[٧].

الرأي الأقرب إلى الصواب هو تقدير جواب القسم محذوفاً؛ وذلك لوجود الحذف في مواضع متعددة في القرآن الكريم، أما القول بأن الجواب "إن ذلك لحق تخاصم أهل النار"[٨] فبعيد كل البعد، وذلك لربط أول آية في السورة بالآية التي رقمها أربعة وستون في ما يقارب نهاية السورة.

---

[١] الآية : ١ من سورة ص.

[٢] مغني اللبيب ٦٢٧/٢.

[٣] معاني القرآن وإعرابه ٣١٩/٤.

[٤] الآية : ٦٤ من سورة ص.

[٥] الكشاف ٦٧/٤.

[٦] الآية : ١٤ من سورة ص.

[٧] مغني اللبيب ٦٣٠/٢.

[٨] الآية : ٦٤ من سورة ص.

المبحث الرابع : تخريج بعض الحروف

أولاً: الباء في قوله تعالى : **{وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ }**[١]

ذكر ابن هشام أن بعضهم قال: إن الباء زائدة و"أنفسهن" توكيد للنون، وإنما لغة الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس، أو العين أن يكون بعد التوكيد المنفصل نحو قمتم أنتم أنفسكم[٢].

والزمخشري ذكر معنى النفس في قوله : " في ذكر الأنفس تهييج لهنّ على التربص، وزيادة بعث؛ لأن فيه ما يستنكفن منه فيحملهن على أن يتربصن، وذلك أنّ أنفس النساء طوامح إلى الرجال، فأمرن أن يقمعن أنفسهن ويغلبنها على الطموح، ويجبرنها على التربص"[٣].

وذكر أبو حيّان أن "بأنفسهن" متعلق بـــ"يتربصن"، والباء للسبب، أي من أجل أنفسهن ثم قال: "لا يقال: إن التوكيد هنا لا يجوز؛ لأنه من باب توكيد الضمير المرفوع المتصل، وهو يشترط فيه أن يؤكد بضمير منفصل، وكان يكون التركيب: يتربصن هن بأنفسهن؛ لأن هذا التوكيد لمّا جرّ بالباء خرج عن التبعية، وفقدت فيه العلة التي لأجلها امتنع أن يؤكد بالضمير المرفوع المتصل"[٤].

وإذا كان الفعل "تربص" و "يتربص" يتعلق به الجار والمجرور فلا داعي للتوجيه الضعيف، حتى في قول أبي حيّان بخروج "أنفسهن" عن التبعية يجعل الحكم على الكلمة أنها مجرورة، فلا يمكن جعلها توكيداً، ثم إن الفعل "تربّص" جاء في قوله تعالى : **{قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ اللّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِ }**[٥] ، فـــ"بنا" و"بكم" متعلقات بـــ"تربصون"، و"نتربص"[٦]، وبهذا فالذي أقرب إلى الصواب حمل"بأنفسهن" على أنها متعلقة بيتربصن؛ وذلك بحملها على أشباهها في القرآن الكريم، وللخروج من الخلاف في جعل "الأنفس" توكيداً للضمير.

---

[١] الآية : ٢٢٨ من سورة البقرة.

[٢] مغني اللبيب ٦٣٢/٢.

[٣] الكشاف ٢٦٧/١.

[٤] البحر المحيط ١٩٦/٢-١٩٧.

[٥] الآية : ٥٢ من سورة التوبة.

[٦] التبيان في إعراب القرآن ٦٤٦/٢.

ثانياً : التاء في قوله تعالى : **{ إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا }**[١].

اعترض ابن هشام على ابن مهران[٢] في قوله إن العرب تريد تاءً على التاء الزائدة في أول الماضي، وذلك في قراءة من قرأ بتشديد الشين وتاء التأنيث[٣] التي تلحق بآخر الماضي إذا كان لمؤنث.

قال ابن هشام : "وإنما أصل القراءة "إن البقرة" بتاء الوحدة، ثم أدغمت في تاء تشابهت، فهم إدغام من كلمتين"[٤].

ذكر أبو حيّان هذه القراءة وتخريجها، وذلك في قوله: "وقرأ ابن أبي إسحاق"تشابهت" بتشديد الشين، مع كونه فعلاً ماضياً، وبتاء التأنيث في آخره... فقال بعض الناس لا وجه لها، وتبيين ما قاله أن تشديد الشين إنما يكون بإدغام التاء فيها، والماضي لا يكون فيه تاءان فتبقى إحداهما وتدغم الأخرى، ويمكن أن توجّه هذه القراءة على أن أصله اشّابهت، والتاء هي تاء البقرة، وأصله إن "البقرة اشابهت علينا"، ويقي ذلك إلحاق تاء التأنيث في آخر الفعل، أو "اشابهت" أصله تشابهت فأدغم التاء في الشين، واجتلبت همزة الوصل فحين أدرج ابن أبي إسحاق القراءة صار اللفظ "إن البقرة اشابهت" فظن السامع أن تاء البقرة هي تاء في الفعل، إذ النطق واحد فتوهم أنه قرأ تشَّابهت، وهذا لا يظن بابن أبي إسحاق، فإنه رأس في علم النحو"[٥].

وجه الاعتراض في هذه المسألة بيّن وواضح، وذلك لأن صيغ الأفعال المجرّدة والمزيدة معروفة وواضحة، ولم توجد من بينها صيغة "تتفاعل" ماضياً بل هي صيغة فعل مضارع خماسي مثل "تتقاتل" و"تتشابه" فالتاء الأولى حرف المضارعة، والثانية زائدة. فلذا التوجيهان اللذان وجههما أبو حيان لهذه القراءة هما أقرب إلى الصواب.

---

[١] الآية : ٧٠ من سورة البقرة.

[٢] هو أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، أبوبكر إمام عصره في القراءات أصله من أصبهان وسكن نيسابور، ولد سنة ٢٩٥هـ وتوفى سنة ٣٨١هـ، له عدد من المصنفات منها "آيات القرآن"، "وقوف القرآن"، الأعلام ١١٥/١.

[٣] هي قرأ بها عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، البحر المحيط، الطبعة المحققة ٤١٩/١.

[٤] مغني اللبيب ٦٢٩/٢.

[٥] البحر المحيط الطبعة المحققة ٤١٩/١.

ثالثاً: سكون السين في "اسم" من "**بسم الله**":

اعترض ابن هشام على قول بعضهم بأن أصل "بسم" كسر السين أو ضمها على لغة من قال: "سمٌ" أو "سُمٌ"، ثم سكنت السين؛ لئلا تتوالى كسرات، أو لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم، والأولى قول الجماعة : إن السكون أصل، وهي لغة الأكثرين، وهم الذين يبتدئون اسماً بهمزة الوصل[١].

وأكد ذلك أبو البقاء بقوله : "وحذفت الألف من الخط لكثرة الاستعمال، فلو قلت: لاسم الله بركة، أو باسم ربك، أثبت الألف في الخط"[٢].

وذكر صاحب الدر المصون القول الأول بحذف همزة الوصل، ثم ذكر القول بأن أصل حركة السين ضمة، أو كسرة، وعزاه للنحاس، قال: وهو حسن. ثم ذكر إضافته إلى غير لفظ الجلالة، وذلك في قوله : "فلو أضيف إلى غير الجلالة ثبتت نحو : "باسم الرحمن" هذا هو المشهور، وحكى عن الكسائي والأخفش جواز حذفها إذا أضيفت إلى غير الجلالة من أسماء الباري تعالى نحو : "بسم ربك"، "بسم الخالق" "[٣].

والقول الراجح في المسألة هو أن سكون السين في "بسم" أصل وقد حذفت همزة الوصل؛ لكثرة الاستعمال، والدليل على ذلك ثبوت همزة الوصل مع غير لفظ الجلالة في القرآن الكريم، وذلك مثل قوله تعالى: **{تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالإِكْرَامِ }**[٤]، وقوله تعالى : **{اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ }**[٥]، وهذا يبعد المعرب عن التكلّف والتأويلات البعيدة التي لا تجدي ولا تفيد.

---

[١] مغني اللبيب ٦٣٥/٢.

[٢] التبيان في إعراب القرآن ٣/١.

[٣] الدر المصون ٥٥/١.

[٤] الآية : ٧٨ من سورة الرحمن.

[٥] الآية : ١ من سورة العلق.

رابعاً: تعارض "الذي" و"أن" المصدرية:

ذكر ابن هشام أن محمد بن مسعود الزكي[١] قال: إن "الذي" و"أن" المصدرية يتعارضان، فيقع "الذي" مصدرية، وتقع "أن" بمعنى"الذي" كقولهم : "زيد أعقل من أن يكذب" أي من الذي يكذب.

قال ابن هشام : " فأمّا وقوع الذي مصدرية فقال به يونس، والفراء، والفارسي، وارتضاه ابن خروف، وابن مالك، وجعلوا منه **{ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ }**[٢] و **{ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ }**[٣].

وأما عكسه فلا أعرف له قائلاً، والذي جرّأه عليه إشكال هذا الكلام، فإن ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له، ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال، وقلّ من يتنبه لإشكالها"[٤].

وذكر الزمخشري في تخريـــج "الذي" في قوله تعالى "ذلك الذي يبشر الله عباده" وجهين: الأول: على حذف الجار والراجع إلى الموصول، أي: "الذي يبشر الله به عباده". الثاني: أن يكون الذي مصدرياً، وقدره :"ذلك التبشير"[٥].

أمّا أبو البقاء فحمل "الذي" على أنها موصولة، وأن العائد محذوف، هذا في آية سورة الشورى، أما في آية سورة التوبة "وخضم كالذي خاضوا"[٦] فذكر أن وقوع "الذي" مصدرية نادر[٧].

وذكر صاحب الدر المصون وقوع "الذي" مصدرية في "الذي خاضوا" وهو أحد الآراء التي ذكرها في إعراب الذي، وقدرها : "وخضم خوضاً كخوضهم"[٨].

---

[١] هو صاحب كتاب البديع الذي خالف فيه أكثر أقوال النحويين، كما ذكر عنه ذلك ابن هشام، ولكن لم أقف على كتابه ولا على ترجمته، لكن ذكره بعض محققي المغني باسم محمد بن مسعود الغزني الذكي توفي سنة ٤٢١هـــ، وذكرت الذكي بالذال.

[٢] الآية : ٢٣ من سورة الشورى.

[٣] الآية : ٦٩ من سورة التوبة.

[٤] مغني اللبيب ٦٢٩/٢.

[٥] الكشاف ٢١٣/٤.

[٦] الآية : ٦٩ من سورة التوبة.

[٧] التبيان في إعراب القرآن ١١٣٢/٢، ٦٥٠/٢-٦٥١.

[٨] الدر المصون ٤٨٢/٣-٤٨٣.

أما عن وقوع "أن" المصدرية موقع "الذي" موصولاً فقد ردّه ابن هشام بقوله: "إن "أعقل" ضمن معنى "أبعد" فمعنى المثال : زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره، فمن المذكورة ليست الجارّة للمفضول، بل متعلقة بأفعل، لما تضمنه من معنى البعد، لا لما فيه من المعنى الوضعي، والفضل عليه متروك أبداً مع أفضل؛ هذا لقصد التعميم"[١].

وسبب الإشكال في هذه المسألة هو عدم فهم معنى العبارة؛ فلذا خرّج المعرب "أن" على معنى "الذي"، وهو وجه بعيد عن الصحة، وتخريج ابن هشام للمسألة بهذه الصورة تخريج جيّد، وذلك لأن التضمين يوجد في اللغة بكثرة، وقد جاء في القرآن الكريم ، وذلك مثل قوله تعالى: **{ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }**[٢] فـ"خالف" ضمن معنى "حاد"، أو معنى "خرج"؛ لذلك تعدى بحرف الجر[٣].

خامساً: حرف الجر "على" في قوله تعالى : **{ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا }**[٤]

ذكر ابن هشام أن بعضهم قال : إن الوقف على "فلا جناح" وإن ما بعده إغراء ليفيد صريحاً مطلوبيّة التطوّف بالصفا والمروة، وردّ ابن هشام بأن إغراء الغائب ضعيف، أما في قوله تعالى : **{قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً }**[٥] فالوقف قبل "عليكم" وجعل "عليكم" إغراء فحسن، وبه يتخلص من إشكال محوج للتأويل[٦].

ورجح أبو البقاء جعل "عليه" في الآية الأولى خبراً، و"أن يطوف" مبتدأ، هذا إن اعتبر الوقف قبل "عليه"؛ وهذا ليخرج من إغراء الغائب، والدافع على هذا؛أنّ الطواف واجب، وعلى هذا خبر "لا" محذوف، أي: لا جناح في الحج[٧].

---

[١] مغني اللبيب ٦٢٦/٢.

[٢] الآية : ٦٣ من سورة النور.

[٣] التضمين النحوي في القرآن الكريم تأليف الدكتور محمد نديم فاضل، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، المملكة العربية السعودية – المدينة المنورة ٣١٨/١-٣٢١.

[٤] الآية : ١٥٨ من سورة البقرة.

[٥] الآية : ١٥١ من سورة الأنعام.

[٦] مغني اللبيب ٦٣٠/٢-٦٣١.

[٧] التبيان في إعراب القرآن ١٣٠/١.

وفي الآية الثانية قال: "أن لا تشركوا" في "أن" وجهان: أحدهما- هي بمعنى "أي" فتكون "لا" على هذا نهياً. والثاني: هي مصدرية، وفي موضعها وجهان: أحدهما: هي منصوبة وفي ذلك وجهان:

أحدهما : هي بدل من الهاء المحذوفة، أو من "ما" و "لا" زائدة، أي: حرّم ربكم أن لا تشركوا.

والثاني: أنها منصوبة على الإغراء، والعامل فيها عليكم، والوقف على ما قبل على، أي الزموا ترك الشرك.

والوجه الثاني: أنها مرفوعة، والتقدير، المتلوّ ألا تشركوا، أو المحرم أن تشركوا، و"لا" زائدة على هذا التقدير"[١].

تعريف الإغراء عند النحويين "هو أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به"[٢]، ومن هذا يتضح بُعْد المسألة الأولى عن الإغراء؛ لأن الكلام فيها عن الغائب، أمّا في "عليكم" فيحتمل الإغراء إذا كان الوقف قبلها صحيحاً؛ وذلك لأن للوقف والابتداء في القرآن الكريم أحكاماً وشروطاً لابد من معرفتها، فهناك ما يسمى بالوقف القبيح، كالوقف على المضاف دون المضاف إليه، أو على المنعوت دون نعته، أو على الرافع دون مرفوعه، أو على الأدوات دون اسمها، أو على اسمها دون خبرها، أو على الحرف دون متعلقه[٣]، وغير ذلك مما يسبب خللاً في معنى الكلام.

والوقف في القرآن الكريم محدد بإشارات معروفة ومحددة ولا يمكن للشخص أن يعتبر الوقف في أية كلمة، ثم يبني على ذلك أحكاماً، فقوله تعالى "لا جناح عليه"[٤]، لم يكن هناك إشارة للوقف أصلاً على كلمة "جناح" ثم إن "لا جناح" ترتبط بالحرف"على" في كثير من المواضع في القرآن الكريم ومن ذلك

---

[١] التبيان في إعراب القرآن ٥٤٨/١.

[٢] شرح ابن عقيل ٣٠١/٣.

[٣] الإتقان في علوم القرآن للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، بدون ذكر للطبعة وتاريخها ٢٣٢/١.

[٤] الآية : ١٥٨ من سورة البقرة.

قولـــه تعالى: **{ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا }**[1] وقوله تعالى: **{لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا بُيُوتاً }**[2] والذي جعلهم يقدرون الوقف في مكان ليس فيه وقف هو وجـــوب السعي، مع أنه يمكن أن يفهـــم وجوبه من قـــــوله تعالى: **{إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اللّهِ }**[3] فإذا كانا من شعائر الله فالطواف ضمناً يدخل في الشعائر.

أمّا في قوله تعالى: "أتل ما حرم ربكم"[4] فكذلك لا يوجد وقف على كلمة "ربكم" فلذا الأفضل أن تحمل الآية على المعنى المناسب الذي يحدده الوقف.

وعلى هذا فالأقرب إلى الصواب هو تمام الكلام في الآية الأولى "فلا جناح عليه أن يطوف بهما" أي فلا حرج عليه في التطوّف بهما، والآية الأخرى "قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم" ثم يفسر ما بعدها على ما تقدم.

---

[1] الآية : ٢٣٠ من سورة البقرة.

[2] الآية : ٢٩ من سورة النور.

[3] الآية : ١٥٨ من سورة البقرة.

[4] الآية : ١٥١ من سورة الأنعام.

الفصل الثالث : التخريج على خلاف الأصل لغير علة

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : تقدير المحذوف في الجملة الاسمية.

المبحث الثاني : تقدير المحذوف في الجملة الفعلية.

المبحث الثالث : حذف الحـــــرف.

المبحث الأول : تقدير المحذوف في الجملة الاسمية

أولاً : إعراب المخصوص بالمدح أو الذم:

ذكر ابن هشام أن كثيراً من النحويين أجازوا في نحو "نعم الرجل زيدٌ" كون زيد خبراً لمحذوف مع إمكان تقديره مبتدأ، والجملة قبله خبر له؛ لأن نعم وبئس موضوعات للمدح والذم العامين، فناسب مقامهما الإطناب بتكثير الجمل.

على أن التحقيق الجزم بأنّ المخصوص مبتدأ، وما قبله خبر، وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش[١]، وهو ظاهر قول سيبويه[٢].

قال ابن مالك عن المخصوص:

ويذكر المخصوص بعد مبتدأ ** أو خبـــــر اسم ليـــس يبدو أبدا

وورد في شرح البيت السابق أنه يذكر بعد "نعم" و"بئس" وفاعلهما اسم مرفوع، هو المخصوص بالمدح أو الذم، وعلامته أن يصلح لجعله مبتدأ أو جعل الفعل والفاعل خبراً عنه، وفي إعرابه وجهان مشهوران.

فذكر الشارح الوجهين، ثم قال: ومنع بعضهم الوجه الثاني، أي: كونه خبراً لمبتدأ محذوف، وأوجب الوجه الأول، أي: كونه مبتدأ، ثم ذكر الوجه الثالث وهو إعرابه مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير زيدٌ الممدوح[٣]، وهو رأي ابن عصفور عندما يأتي المخصوص متأخراً، فإن تقدم المخصوص نحو: زيدٌ نعم الرجل، فلا وجه للمخصوص إلا الوجه الأول وهو كونه مبتدأ.

وردّ رأي ابن عصفور؛ لأن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إذا سد شيء مسده.

وبعضهم يعرب المخصوص بدلاً من الفاعل. وهكذا تتعدد الوجوه، وتكثر التخريجات من غير علة أو سبب واضح؛ وذلك لأنّ العلة التي من أجلها أعرب المخصوص خبراً – وهي قصد تكثير الجمل تعتبر–علة بلاغية أكثر من أنها

---

[١] هو طاهر بن أحمد بن باب شاذ، المصري، الجوهري إمام عصره في علم النحو، تعلم في العراق ، توفى سنة ٤٦٩هـ، من كتبه "المقدمة" في النحو و"شرح الجمل للزجاجي" و "شرح الأصول لابن السراج"، الأعلام ٢٢٠/٣.

[٢] مغني اللبيب ٦٩١/٢.

[٣] شرح ابن عقيل ١٦٧/٣.

نحوية؛ فلذا اعتبر النحويون أن هذا التخريج لغير علة، والإعراب يجعل المخصوص مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبر له يغني عن التقدير والتأويل، ولكن يبقى سؤال وهو لماذا لا يكون "زيد" مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبر له في نحو "يسافر زيدٌ"؟ والجواب: أن جملة "يسافر" لا تكتمل إلا بعد ذكر الاسم الصريح، ولا يمكن أن يضمر في الفعل قبل ذكر صاحب الضمير، أما إن كان في نحو "شرُف القائد خالدُ" فالفعل هنا يعامل معاملة نعم في المدح، وما بعده هو الفاعل، و"خالدُ" هو المخصوص بالمدح، وكذلك "قبُح الكافرُ أبو جهل" يعامل الفعل معاملة "بئس" وكذلك ما بعده.

ثانياً: تقديـــر الضميـــــر:

ذكر ابن هشام أن بعض المعربين قال في قول ابن الحاجب "الكلمة لفظ" أصله: الكلمة هي لفظ، ومثله قول ابن عصفور في "زيد هو الفاضل" بجواز حذف الضمير مع قوله وقول غيره : إنّه لا يجوز حذف العائد في نحو: "جاء الذي هو في الدار"؛ لأنه لا دليل حينئذٍ على المحذوف[١].

ولا شيء يجعلهم يقدرون "هو" في قول ابن الحاجب؛ وذلك لأن "أل" في الكلمة هي "أل" التعريفية وليست الموصولة حتى يقدروا الضمير باعتباره عائداً على الموصول، فالكلمة مبتدأ، و"لفظ" خبر، ولا حاجة للضمير.

أمّا الضمير في زيدٌ هو الفاضل فلا يجوز حذفه؛ وذلك لأنه ضمير الفصل الذي يفصل بين النعت، والخبر، إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم[٢]، وليس الضمير في الجملة عائداً؛ وذلك لأن العائد يقع بعد الموصول، هذا لو قدّر أن "أل" في الفاضل موصولاً، فجملة الصلة وكل متعلقاتها يجب أن تتأخر عن الموصول،

---

[١] مغني اللبيب ٦٨٨/٢.

[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري مولود سنة ٥١٣هـ ومتوفى سنة ٥٧٧هـ ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محي الدين عبدالحميد– دار الجيل ١٩٨٢م ٧٠٦/٢.

ولهذا قدّر النحاة في قوله تعالى : **{ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ }**[٣] أن "فيه" متعلق بمحذوف تدل عليه صلة "أل" تقديره: كانوا زاهدين فيه من الزاهدين؛ لئلا يتقدم معمول الصلة عليها[١]، فكيف بالعائد؟.

أمّا عن حذف الضمير في نحو "جاء الذي هو في الدار" فالأمر مختلف؛ لأن الضمير هنا هو صدر الصلة وهو مبتدأ، فالكوفيون يجيزون حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً، سواء أكان الموصول أيّاً أم غيره، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل، وذهب البصريون إلى جواز حذف العائد إذا كان الموصول أيّاً مطلقاً، فإن كان الموصول غير أيّ لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة، والكوفيون دليلهم في ذلك القراءة التي مرت برفع "أحسن" في قوله تعالى: **{ تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ }**[٢] وقدروه: الذي هو أحسن[٣].

فالصواب في المسألة عدم جواز حذف الضمير في "زيدٌ هو الفاضل"؛ وذلك لأن الحذف يقلل من احتمالية الخبر، ولا يعرف للمبتدأ خبر؛ لأن الخبر إذا حذف فلابد من دليل يدل عليه، وليس في الجملة شيء يدل عليه.

ثالثاً: تقدير الضمير في قوله تعالى: { قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاء وَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى }[٤].

ذكر ابن هشام قول الزمخشري بجواز حذف المبتدأ حيث تقديره: هو في آذانهم وقر، أو في آذانهم منه وقر، والجملة خبر "الذين"، مع إمكان عدم الحذف. ووجّهه هكذا؛ لأنه رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثاً في القرآن فقدّر ما بينهما كذلك[٥].

وذلك واضح في قول الزمخشري : "فإن قلت : "والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر" منقطع عن ذكر القرآن، فما وجه اتصاله به؟ قلت: لا يخلو إمّا أن يكون "الذين لا يؤمنون" في موضع الجر معطوفاً على قوله تعالى : "للذين آمنوا"

---

[٣] الآية : ٢٠ من سورة يوسف.

[١] منحة الجليل في هامش شرح ابن عقيل ١٧٦/١.

[٢] الآية : ١٥٤ من سورة الأنعام.

[٣] منحة الجليل في هامش شرح ابن عقيل ١٦٥/١.

[٤] الآية : ٤٤ من سورة فصّلت.

[٥] مغني اللبيب ٦٩٢/٢.

على معنى قولك: هو للذين آمنوا هدى وشفاء، وهو للذين لا يؤمنون في آذانهم وقر؛ إلا أن فيه عطفاً على عاملين[١]، وإن كان الأخفش لا يجيزه، وإما أن يكون مرفوعاً على تقدير: والذين لا يؤمنون هو في آذانهم وقر، على حذف المبتدأ، أو في آذانهم منه وقر"[٢].

قال أبو حيّان بعد أن ذكر كلام الزمخشري: "ولا يضطر إلى إضمار "هو" فالكلام تام دونه؛ أو أخبر أنّ في آذانهم صمماً عن سماعهم، ثم أخبر أنه عليهم عمى يمنعهم من إبصار حكمته والنظر في معانيه"[٣].

وبهذا لا تستلزم المسألة تقدير محذوف؛ وذلك لأن الجملة الوسطى لا يتوجب كونها حديثاً عن القرآن الكريم، وبهذا تخرج المسألة من حيز التأويلات، والتقديرات التي توقع في بعض الخلافات النحوية.

رابعاً: تقدير "أنا" بعد "لكن" في قول الشاعر:

ولست بحلال التلاع مخافـــــة ** ولكن متى يسترفد القوم أرفد[٤]

ذكر ابن هشام أن سيبويه يقدر "أنا" بعد "لكن" في البيت[٥]، ومن وجه قول سيبويه، قال : إن "لكن" تشبه الفعل؛ لذا فإنها لا تدخل عليه، وبيان كونها داخلة عليه أن "متى" منصوبة بفعل الشرط، فالفعل مقدّم في الرتبة عليه. وردّه الفارسي بأن المشبه بالفعل هو "لكنّ" المشددة لا المخففة، ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالأسماء، وقيل: إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو؛ لأنها حينئذٍ تخلص معناها، وتخرج عن العطف[٦].

و"لكنْ" ساكنة النون ضربان:

الأول: مخففة من الثقيلة،وهي حرف ابتداء لا يعمل خلافاً للأخفش ويونس.

---

[١] أي عطفاً على معمولي عاملين.

[٢] الكشاف ١٩٧/٤-١٩٨.

[٣] البحر المحيط ٥٠٢/٧.

[٤] البيت لطرفة بن العبد من معلقته المشهورة، التلاع ما ارتفع من مسيل الماء وانخفض عن الجبال، شرح المعلقات السبع ، تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني، دار الجيل ، بيروت – لبنان، بدون ذكر للطبعة وتاريخها، ص٧.

[٥] في الكتاب ٤٤٢/١ ، "كأنه قال أنا".

[٦] مغني اللبيب ٦٩٥/٢.

الثاني: خفيفـــة بأصل الوضع، فإن وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة، ويجوز أن تستعمل بالواو، نحـــو قوله تعالى: **{وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ }**[1]

واختلف في نحو: " ما قام زيد ولكن عمرو" على أربعة أوجه: أحدها ليونس: وهو أن "لكن" غير عاطفة، والواو عاطفة مفرداً على مفرد.

الثاني: لابن مالك: إن "لكن" غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها، والتقدير: ولكن قام عمرو.

الثالث لابن عصفور: إن "لكن" عاطفة والواو زائدة لازمة.

الرابع لابن كيسان[2]: إنّ "لكن" عاطفة، والواو زائدة غير لازمة[3].

والأقرب إلى الصواب في هذه المسألة أن تجعل "لكن" مخففة بأصل الوضع؛ لإفادة الاستدراك، والعطف بالواو، وعلى هذا لا يحتاج الكلام إلى تقدير، وتخرج المسألة من حيّز الخلاف.

خامساً: حذف الخبر في صيغة التعجّب:

ذكر ابن هشام أن الأخفش قال في : "ما أحسن زيداً" إن الخبر محذوف بناء على أن "ما" معرفة موصولة أو نكرة موصوفة، وما بعدها صلة، أو صفة، مع أنّه إذا قدر "ما" نكرة تامة والجملة بعدها خبراً- كما قال سيبويه[4]- لم يحتج إلى تقدير خبر، وسبب حمل الأخفش على ذلك أنّه رأى أن "ما" التامة غير ثابتة، أو غير فاشية، وحذف الخبر فاشٍ، فترجّح عنده الحمل عليه[5].

والإعراب التفصيلي للصيغة، هو أن "ما" مبتدأ، وهي نكرة تامة عند سيبويه كما تقدم، و"أحسن" فعل ماضٍ، فاعله ضمير مستتر عائد على "ما" ،

---

(1) الآية : ٧٦ من سورة الزخرف.

(2) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، عالم بالعربية نحواً ولغة من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب، له عدد من المصنفات منها "المهذب في النحو"، و"غلوا أدب الكاتب" و"معاني القرآن" توفى سنة ٢٩٩هـ، الأعلام ٣٠٨/٥.

(3) مغني اللبيب ٣٢١/١-٣٢٢.

(4) الكتاب ٣٧/١.

(5) مغني اللبيب ٦٩٠/٢-٦٩١.

و"زيداً" مفعول أحسن، والجملة خبر عن "ما"، والتقدير : "شئ أحسن زيداً" أي جعله حسناً. ورجّح ابن عقيل هذا الوجه من الإعراب، ثم ذكر قول الأخفش بأن "ما" موصولة، والخبر محذوف، وتقديره: "الذي أحسن زيداً شيء عظيم"، وذكر أن بعضهم زعم أن "ما" استفهامية، والجملة بعدها خبر عنها، والتقدير: "أي شيء أحسن زيداً؟"، وذهب بعضهم إلى أنها نكرة، والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: "شيء أحسن زيداً عظيمٌ"[١].

الأقرب إلى الصواب هو رأي سيبويه، وذلك للآتي:

أولاً: لعدم الحاجة إلى تقدير الخبر.

ثانياً: لا يجوز حذف الخبر: لا إذا دلّ عليه دليل، وفي هذه المسألة لا يوجد ما يدل عليه.

ثالثاً: يمكن للأخفش أن يقدر أن "ما" معناها شيء عظيم فتكون النكرة بهذا قد وصفت، فيصح وقوع الخبر بعدها؛ لتخصيصها بالوصف.

سادساً : حذف الخبر في قولهم : "**أول ما أقول إنيّ أحمد الله**":

ذكر ابن هشام أن الفارسي جعل الخبر محذوفاً عند كسر همزة "إنّ" وقدّره "ثابت"، فخولف في ذلك وجعلت الجملة خبراً؛ وذلك لأنّ الفارسي جعل الجملة حكاية للقول المذكور، فجعلها في محل نصب "جملة مقول القول" فبقي المبتدأ بلا خبر فقدره، والسبب في ذلك أنّ أبابكر بن السراج ذكر في أصوله[٢] أن كسر همزة "إنّ" في المسألة على الحكاية، وابــن هشام يرى أنه أراد: حكاية اللفظ الذي يفتتح به قوله[٣].

هذا الموضع من المواضع التي يجوز فيها كسر همزة "إنّ" وفتحها؛ وذلك لأنها وقعت بعد مبتدأ هو في المعنى "قول" وخبر "إنّ" "قول"، والقائل واحد، فمن فتح جعل "أنّ" وصلتها مصدراً، والتقدير: "أول ما أقول حمدُ الله" ومن كسر جعلها

---

[١] شرح ابن عقيل ١٤٨/٣-١٥٠.

[٢] الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٦هـ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م- ٢٧٢/١.

[٣] مغني اللبيب ٦٩٢/٢.

جملة خبراً عن المبتدأ، كما تقول : "أول قراءتي : "سبح اسم ربك الأعلى" ". فأول مبتدأ، و"سبح اسم ربك الأعلى" جملة خبر عن "أوّل"، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى فهي مثل "نطقي الله حسبي" والتخريج بهذا الوجه هو رأي سيبويه، والمبرد، والزجاج، والسيرافي[١]، وأكثر النحويين[٢].

الرأي الراجح، والأقرب إلى الصواب في المسألة هو جعل الجملة خبراً، ولا حاجة إلى تقدير محذوف، فالذي يوجه الإعراب بوجه يجعل الكلام ناقصاً، ثم يبحث عن المحذوف، أشبه بالذي يترك ما بين يديه، ويبحث عن المجهول، فيكون هذا منه جرياً وراء السراب، والإعراب إبانة وتوضيح، وتخريج المعاني بقالب صحيح، وليس تعمية وإغراباً.

سابعاً: تقدير الخبر في قوله تعالى : **{وَاللائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللائِي لَمْ يَحِضْنَ }**[٣]

ذكر ابن هشام أن الفارسي ومن وافقه قدّر الخبر في قوله تعالى: "واللائي لم يحضن" قدّروه: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر،والأولى أن يكون الأصل واللائي لم يحضن كذلك. ثم قال ابن هشام: ولك ألا تقدر في الآية شيئاً البتة، وذلك بأن تجعل الموصول معطوفاً على الموصول، فيكون الخبر المذكور لهما معاً، وقد جوّزوا في "أنت أعلم وزيد" كون زيد مبتدأ حذف خبره، وكونه عطفاً على أنت فيكون خبراً عنهما[٤].

وقال الزمخشري: "واللائي لم يحضن" هن الصغائر، والمعنى: فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذف لدلالة المذكور عليه"[٥] فوافق بذلك الفارسي.

أما أبو البقاء فقدّره :"كذلك"[٦] وهو أحسن اختصاراً.

---

[١] هو الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي، ولد سنة ٢٨٤هـ، أصله من بلاد فارس وتفقه في عمان وسكن بغداد، يكنى أبا سعيد، وهو نحوي عالم بالأدب، من كتبه "الإقناع في النحو" ، و"أخبار النحويين البصريين" توفى سنة ٣٦٨هـ، الأعلام ١٩٥/٢.

[٢] شرح ابن عقيل ٣٦١/١-٣٦٢.

[٣] الآية : ٤ من سورة الطلاق.

[٤] مغني اللبيب ٧٠٦/٢.

[٥] الكشاف ٥٤٤/٤.

[٦] التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٧/٢.

وأمّا أبو حيان فبدأ في إعرابه بوجه العطف ولعله هو الوجه الراجح عنده، قال: " "واللائي لم يحضن" معطوفة على "واللائي يئسن" فإعرابه مبتدأ كإعراب "واللائي يئسن" وقدروا خبره جملة من جنس خبر الأول أي : عدتهن ثلاثة أشهر، والأولى أن يقدّر مثل "أولئك" أو "كذلك" فيكون المقدر مفرداً"[١].

الأقرب إلى الصواب في هذه المسألة ألا يقدر فيها شيء محذوف البتة، وهو الأولى، وعندما قدروا الخبر محذوفاً اختلفوا في تقديره، فمنهم من قدّره جملة ومنهم من قدّره مفرداً، وتقدير المفرد أولى من تقدير الجملة؛ لأن الغرض من ذلك إبانة المعنى، وليس في الإطالة فائدة إذا فهم المعنى بتقدير المفرد، ولو تركوا التقدير وجعلوه معطوفاً لكان أوضح،وأسهل، ولاجتنبوا كثرة التأويل.

ثامناً : تقدير المضاف في قوله تعالى : **{وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ }**[٢]

قال ابن هشـــــام: "قدر النحويـــــون "الأهل" بعد "من"، و"أهلكنا" و"جاء"، وخالفهم الزمخشري في الأولين؛ لأن القرية تهلــك، ووافقهم في "فجاء" لأجل "أو هم قائلون""[٣].

قال الزمخشري: إنما يقدر المضاف للحاجة، ولا حاجة؛ لأنّ القرية تهلك كما يهلك أهلها، وإنما قدرناه قبل الضمير في "فجاءها" لقوله : "أو هم قائلون"[٤].

يعني أن جملة الحال "هم قائلون" عاملها الفعل "جاء" والتقدير عند أبي البقاء: أهلكنا أهلها فجاء أهلها"[٥].

ووافق أبو حيان الزمخشري، فقال: ينبغي أن يقدّر "الأهل" عند قوله "فجاءها"؛ لمجيء الحال من أهلها؛ لأنه يمكن إهلاك القرى بالخسف والهدم وغير ذلك، فلا ضرورة تدعو إلى حذف المضاف قبل قوله "فجاءها"[٦].

---

[١] البحر المحيط ٢٨٤/٨.

[٢] الآية : ٤ من سورة الأعراف.

[٣] مغني اللبيب ٧١٥/٢.

[٤] الكشاف ٨٣/٢-٨٤.

[٥] التبيان في إعراب القرآن ٥٥٦/١-٥٥٧.

[٦] البحر المحيط ٢٦٨/٤.

وفي الحقيقة الذي ينظر إلى معنى القرية في القرآن الكريم يجدها قد استعملت في أكثرها مقصوداً بها تلك المجموعة من الناس الذين يعيشون في مكان واحد؛ ولذلك سميت مكة بـــ"أم القرى".قال تعالى:**{ لِّتُنذِرَأُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا }**[١] فالإنذار يكون للناس الذين يعيشون في ذلك المكان، ويظهر هذا المعنى أيضاً في قوله تعالى: **{وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا }**[٢].

وإذا كان الهلاك يصيب مساكن القوم فالمقصود به أهل تلك المساكن، والمساكن، يشملها العذاب تبعاً لأهلها، ويظهر ذلك واضحاً في قوله تعالى: **{وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا }**[٣]، فمن النحويين من يقدر المضاف "أهل"، وأهل البلاغة يجعلون ذلك مجازاً مرسلاً، علاقته المحلية، أي أطلق المحل وهو القرية، والمراد الحال في المكان، وهم أهلها.

والذين قدّروا المضاف يقوي حجتهم ذكر المضاف في مواضع أخرى، وذلك مثل قوله تعالى: **{وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ }**[٤]، وقوله تعالى: **{أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ }**[٥]، وقوله تعالى: **{أَوَ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى }**[٦]، ثم بعد ذلك قوله تعالى: **{تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَآئِهَا }**[٧]

---

[١] الآية : ٧ من سورة الشورى.

[٢] الآية : ٨٢ من سورة يوسف.

[٣] الآية : ٥٩ من سورة الكهف.

[٤] الآية : ٩٦ من سورة الأعراف.

[٥] الآية : ٩٧ من سورة الأعراف.

[٦] الآية : ٩٨ من سورة الأعراف.

[٧] الآية : ١٠١ من سورة الأعراف.

المبحث الثاني : تقدير المحذوف في الجملة الفعلية

أولاً : النصب بإضمار فعل :

اعترض ابن هشام على الزمخشري في قوله : إن "خلة" نصبت بإضمار فعل، وذلك في قول الشاعر:

لا نسب اليوم ولا خلـــة ** اتسع الخرق على الراقع[١]

وقدّر الفعــل "ولا أرى" قال ابن هشام: "وإنما النصب مثله في "لا حولةَ ولا قوةً" "[٢].

وإعــراب "لا حول ولا قــوة إلا بالله" له وجــوه متعــددة وذكرها ابن مالك في قوله :

وركـــــب المفردَ فاتحــاً : كلا ** حولّ ولا قوة والثاني اجعلا
مرفوعاً، أو منصوباً أو مركبا ** وإن رفعت أولاً لا تنصبــا

فنحو: لا حول ولا قوة إلا بالله يجوز فيها خمسة أوجه؛ وذلك لأن المعطوف عليه: إما أن يبنى مع "لا" على الفتح، أو ينصب، أو يرفع.

فإن بنى معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه:

الأول : البناء، الثاني: النصب عطفاً على محل اسم "لا"، الثالث: الرفع وفيه ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون معطوفاً على محل "لا" واسمها.

الثاني : أن تكون لا الثانية عملت عمل "ليس".

الثالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وليس لـــ"لا" عمل فيه، وإن نصب المعطوف عليه جاز في المعطوف البناء، والرفع، والنصب، وإن رفع المعطوف عليه، جاز في الثاني وجهان:

البناء على الفتح، والرفع، ولا يجوز النصب؛ لأن "لا" هنا ليست ناصبة[٣].

وعلى هذا يكون إعراب "خلةً" أنها معطوفة على محل اسم "لا"، و"لا" الثانية زائدة، وهي مثل "لا حول ولا قوة إلا بالله".

---

[١] البيت لأنس بن العباس بن مرداس – شرح شواهد المغني ٦٠١/٢.

[٢] مغني اللبيب ٦٨٩/٢.

[٣] شرح ابن عقيل ١١/٢-١٦.

ثانياً: تقدير الفعل في قول الشاعر:

ألا رجلاً جـــزاه الله خيراً ** يدل على محصــلة تبيت[1]

ذكر ابن هشـــام أن الخليل قدّره : "ألا تروني رجـــــلاً" مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال، وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور، وقد يجاب عن هذا بثلاثة أمور:

أحدها: أن رجلاً نكرة، وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلاً للرفع بالابتداء، ويجاب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله: "يدلّ على محصلة تبيت".

الثاني: أن نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة، ويجاب بأن ذلك جائز نحو قوله تعالى: **{ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ }**[2].

الثالث: أن طلب رجل هـــــذه صفته أهــم من الدعاء له، فكان الحمل عليه أولى[3].

ومثل نصب "رجلاً" في البيت نصب "فارساً" في قول الشاعر:

فارساً ما غادروه ملحمـــــاً ** غير زميل ولا نكْسٍ وكل[4]

فأنشده أبو السعادات ابن الشجري في أماليه بالنصب وقد يروى بالرفع[5]؛ وذلك لأن النكرة عندما توصف تخصص، فيصبح وقوعها مبتدأ، ونصب الاسم على الاشتغال يشترط فيه شروط المبتدأ، وابن هشام رجّح النصب على الاشتغال في المسألة؛ لأن النصب بفعل يفسره المذكور أفضل من النصب بفعل لم يذكر أصلاً وهذا هو الرأي الأرجح.

---

[1] البيت لعمرو بن قنعاس المرادي – شرح شواهد المغني ٢١٤، ٦٤١.

[2] الآية : ١٧٦ من سورة النساء.

[3] مغني اللبيب ٦٨٩/٢.

[4] البيت لأمرأة من بني الحارث بن كعب، وبعضهم نسبه إلى علقمة الفحل، أو للنابغة، أو لأبي الأسود، شرح ابن الناظم،ص٢٤١.

[5] رواه أبو تمام في ديوان الحماسة بالرفع، شرح التبريزي ١٢١/٣، شرح ابن عقيل ١٤٠/٢.

ثالثاً : حذف الفعل في قوله تعالى: **{ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ }**[١]

ذكر ابن هشام أنّ التقدير: فضرب فانفجرت، واعترض على ابن عصفور في قوله: إنّ الفاء في "فانفجرت" هي فاء "فضرب" وإن "فاء" "انفجرت" حذفت، ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه.

قال: وليس بشيء؛ لأن لفظ الفاءين واحد، فكيف يحصل الدليل.

ثم ذكر تجويـــــز الزمخشري ومن تبعه بأن تكون الفاء هي فاء الجواب، أي: إن ضربت فقد انفجرت[٢] وردّه بأنّ ذلك يقتضي أن يكون الانفجار متقدم على الضرب[٣].

أمّا أبو البقاء فقدّره : "فضرب"[٤].

حذف الفعل في هذه الآية الكريمة يعتبر قمة في البلاغة؛ وذلك لأن كل ما يفهم من الكلام يحذف، فعندما أمر الله جلا وعلا سيدنا موسى عليه السلام بضرب الحجر، كان ذلك لأجل الماء، ومن المعروف عن الأنبياء عليهم السلام أنهم يطيعون المولى عزّ وجلّ طاعة مطلقة، فإذا قال لهم الله جل جلاله افعلوا ، فلا شك أنهم يفعلون ذلك من غير تردد؛ ولذلك أصبح كأنه لا حاجة لذكر تنفيذهم للأمر، وهذه تعتبر نكتة بلاغية؛ ولذلك ذكر الناتج من الضرب من دون ذكر ضرب موسى-عليه السلام- للحجر.

وذلك مثل قوله تعالى: **{ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ }**[٥] فذكر أمره بالضرب ثم ذكر الناتج من الضرب.

أما القول بأن الفاء هي فاء الجواب فبعيد كل البعد؛ وذلك لحدوث الناتج من غير الضرب، وبهذا لا تكون في العصا معجزة؛ وذلك لانفجار الماء قبل الضرب بها، والله أعلم.

---

[١] الآية : ٦٠ من سورة البقرة.

[٢] الكشاف ١٤٧/١.

[٣] مغني اللبيب ٧٢٢/٢.

[٤] التبيان في إعراب القرآن ٦٧/١.

[٥] الآية : ٦٣ من سورة الشعراء.

رابعاً : حذف جملة الشرط في قوله تعالى: **{فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَـكِنَّ اللّهَ قَتَلَهُمْ }**[١]

اعترض ابن هشام على الزمخشري وبدر الدين بن مالك في قولهم بحذف جملة الشرط في الآية وقدّراه: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم[٢]، وردّه ابن هشام بأن الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء[٣].

هذا سبب، والسبب الثاني أنّ حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء قليل، ومنه قول الشاعر:

فطلقها فلست لها بكف * **وإلا يعل مفرقك الحسام**[٤]

التقدير: "وإن لا تطلقها يعل مفرقك الحسام"[٥] ومع قلته يحذف عندما يقع بعد "إنْ" الشرطية المدغمة في "لا" النافية، وقبل الجملة كلام دال على المحذوف، كما في بيت الشعر المتقدم.

وردّ أبو حيان كلام الزمخشري وذلك بقوله: "وليست الفاء جواب شرط محذوف كما زعم وإنما هي للربط بين الجمل"[٦].

وذكر الألوسي في تفسير الآية القول بحذف الشرط، ولكنه رجّح قول أبي حيان، وابن هشام، وقال: هذا أولى من دعوى الحذف[٧].

والأقرب إلى الصواب في هذه المسألة جعل الفاء رابطة للجملة بالكلام السابق لها؛ خصوصاً أن موضوع الآيات السابقة لها متحد معها، وهو الحث على القتال؛ وذلك لأنّه يفضل في الكلام الربط، حتى يفهمه المتلقي لأول مرة، أمّا التقدير فيمكن أن يلجأ إليه عندما لا يوجد في اللفظ ما يكمل المعنى ويربطه، حتى يستقيم التقدير في هذه الآية فلابد من تقدير آخر، وذلك لفصل الفاء عن "لم" فيقدر: "فأنتم لم تقتلوهم"، وبهذا يلزم التأويل تأويل آخر.

---

(١) الآية : ١٧ من سورة الأنفال.

(٢) الكشاف ٢/٢٠٠-٢٠١، شرح بن الناظم،ص٧٠٦.

(٣) مغني اللبيب ٢/٧٤٤.

(٤) البيـــت لمحمد بن عبد الله الأنصـــاري المعروف بالأحوص، من شواهد الكتاب ١/١٩٥، همع الهوامع ٢/٦٢.

(٥) شرح ابن عقيل ٤/٤٢-٤٣.

(٦) البحر المحيط ٤/٤٧٦.

(٧) روح المعاني ٥/١٧٢.

خامساً: نعت المصدر المحذوف في قوله تعالى: **{ لاَ تُبْطِلُواْ صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأذَى كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاء النَّاسِ }**[١].

اعترض ابن هشام على مكي في قوله: إن "الكاف" في الآية نعت لمصدر محذوف، أي: "إبطالاً كالذي"، ويلزمه أن يقدر: "إبطالاً كإبطال إنفاق الذي ينفق"، والوجه أن يكون "كالذي" حالاً من الواو، أي لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه[٢].

والزمخشري قدر المصدر المحذوف أي: كإبطال المنافق، أما الفخرالرازي، وأبو البقاء العكبري فذكرا الوجهين ولم يرجحا أحدهما وكذلك أبوحيان[٣].

والرأي الأقرب إلى الصواب إعراب "كالذي" حالاً؛ وذلك لاجتناب كثرة التقديرات، والتكلّف في التأويل؛ لأن الإعراب كلما كان بعيداً عن التكلّف أتى بأوضح المعاني وأغنى عن البحث في ما لا يفيد.

سادساً : تقدير الفعل في قول الشاعر:

لن تراها ولو تأملت إلا ** ولها في مفارق الرأس طيباً[٤]

ذكر ابن هشام أن بعض العلماء قال: إن"ترى" المقدّرة الناصبة لـ"طيبا" قلبية لا بصرية، لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تمدح النساء بالخفر والتصوّن، لا بالتبذّل.

قال ابن هشام: وأما قول المعرب في البيت فمردود، وأحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة فحال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر، وحال أهل الوبر مختلف[٥].

يتعدى "رأى" لمفعول واحد إذا كان بمعنى أبصر، أو اعتقد، أو بمعنى أصاب رئته، ويتعدى لمفعولين إذا كان بمعنى علم، أو بمعنى ظن، أو بمعنى حلم، أي رأى في منامه[٦].

---

[١] الآية : ٢٦٤ من سورة البقرة.

[٢] مغني اللبيب ٦٨٨/٢.

[٣] الكشاف ٣٠٨/١، التفسير الكبير ٤٧/٧.

[٤] البيت لابن قيس الرقيات – مغني اللبيب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير– دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر ١٥٧/٢.

[٥] مغني اللبيب ٧٩٦/٢–٧٩٧.

[٦] منحة الجليل في هامش شرح ابن عقيل ٢٩/٢–٣٠

ولو قدّر "ترى" الناصبة لـــ"طيبا" قلبية لا بصرية، فإنها تنصب مفعولين، فإذا نصبت طيبا مفعولاً أولاً لها، فأين المفعول الثاني؟ ولهذا لو قدر "ترى" بصرية فإنها تنصب مفعولاً واحداً، وهذا لا يتعارض مع الحكم النحوي، ولا يتعارض مع عادات الناس في طريقة الاحتشام. ثم إن الشاعر قال: "لو تأملت" وهذا يدل على أن الرؤية لا تحدث إلا بعد التأمل والتدقيق في النظر،والله أعلم.

المبحث الثالث : حذف الحرف

أولاً : تقدير حرف الجر في قول الشاعر:

آليت حب العراق الدهر أطعمه ** والحب يأكله في القرية السوس**[١]

ذكر ابن هشام أن سيبويه قال: إن الأصل آليت على حبّ العراق، مع إمكان جعله على الاشتغال وهو قياس، بخلاف حذف الجار، ثم أجاب عن ذلك بقوله: أنّ "أطعمه" بتقدير : "لا أطعمه"، و"لا" النافية في جواب القسم لها الصدر، لحلولها محل أدوات الصدارة، كـــ"لام" الابتداء و"ما" النافية، وماله الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً[٢].

الظاهر في هذه المسألة هو أن النصب على نزع الخافض هو الوجه الصحيح؛ وذلك لامتناع النصب على الاشتغال للأسباب التي ذكرها ابن هشام.

ثانياً: تقدير أداة النداء "يا" في قوله تعالى:**{قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ }**[٣]

ذكر ابن هشام أن سيبويه نصب "فاطر" على تقدير "يا"، ولم يجعله صفة على المحل؛ لأن عنده اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الأصوات، فلم يجز نعته[٤].

وذكر الزمخشري بعض خصائص لفظ الجلالة، فمن ذلك أنه يعوض الميم في آخره عن حرف النداء، ويختص بالتاء في القسم، ويدخل عليه حرف النداء فيه لام التعريف، وتقطع همزته في "يا الله"[٥].

تقدير حرف النداء في "اللهم" هو رأي الخليل وسيبويه، وهذا مذهب بعض البصريين، أمّا عند بعض الكوفيين فالتقدير يختلف، قال الفراء الأصل: يا الله أم بخير، وحجته في ذلك أن تقدير الخليل وسيبويه فيه تأخير حرف النداء، ولو جاز الميم لجاز في بقية الأسماء، ولم توجد هذه الميم في الأسماء الأخرى لإفادة معنى.

---

[١] البيت للمتلمس وهو جرير بن عبد العزّي شاعر جاهلي من أهل البحرين مات سنة ٥٠ ق هـــ، ببصرى "من أعمال حوران في سورية" الأعلام ١١٩/٢ ، الكتاب ١٧/١، شرح شواهد المغني ٢٩٤.

[٢] مغني اللبيب ٦٩٠/٢.

[٣] الآية : ٤٦ من سورة الزمر.

[٤] مغني اللبيب ٦٩٠/٢. التبيان في إعراب القرآن ٢٥٠/١.

[٥] الكشاف ٣٤٤/١.

وحجة البصريين أن الأمر لو كان كما زعم الفراء لما صح اللهم افعل كذا، ولجاز التكلّم به نحو الله أمّ، ولكان حرف النداء محذوفاً[١].

وهذا الخلاف هو الذي تسبب في توجيه إعراب الاسم الذي يقع بعد "اللهمّ" فعند الخليل وسيبويه منصوب على النداء، وخالفهما المبرد والزجاج، وقالا إنه وصف للمنادى المفرد؛ لأن هذا الاسم ومعه الميم بمنزلته، ومعه "يا" ولا يمتنع الصفة مع الميم، كما لا يمتنع مع "يا"[٢].

فالذين أعربوا "فاطر" نعتاً فلا يمكن تخريجه على النعت إلاّ إذا قدّر نعت لمحل اسم الله تعالى، وذلك لأن اسم الله تعالى بُني على الضم، و"فاطر السموات" مضاف فحكم الإسمين في النداء يختلف.

والرأي الأقرب إلى الصواب في المسألة أن يعرب "فاطر" نداء ثانٍ محذوف حرف النداء، وذلك لوجود حذف أداة النداء في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، ومن ذلك قولـــه تعالى : **{يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـــذَا }**[٣] وقولـــــه تعالى: **{ رَحْمَتُ اللّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ }**[٤]، وبهذا تكون قد خرجت المسألة من حيّز الخلاف، وحملها على الكثير أفضل.

ثالثاً: تقدير المحذوف في نحو "جلست زيداً":

ردّ ابن هشام قول أبي الفتح بجواز نصب "زيد" بتقدير مضاف، أي جلوس زيد؛ وذلك لاحتمال أنّ المقدّر كلمة "إلى"[٥].

الحقيقة أن الفعل "جلس" فعل لازم، فهو لا يصل إلى مفعوله إلا بواسطة حرف الجر، فإن حذف حرف الجر نصب الاسم على نزع الخافض.

قال ابن مالك:

وعدّ لازماً بحرف جرّ ** وإن حذف فالنصب للمنجرّ

---

[١] التفسير الكبير ٣/٨-٤.

[٢] المرجع السابق ٤/٨.

[٣] الآية : ٢٩ من سورة يوسف.

[٤] الآية : ٧٣ من سورة هود.

[٥] مغني اللبيب ٦٩٣/٢.

ومذهب الجمهور عدم قياس حذف حرف الجر مع غير "أنّ" و"أنْ" بل يقتصر فيه على السماع، وذهب أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي وهو الأخفش الصغير[١] إلى أنّه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً، بشرط تعيين الحرف، ومكان الحذف[٢].

وعلى هذا فالأقرب إلى الصواب أن يقدر في المثال حرف الجر "إلى" وذلك لتعيين الحرف ومكان الحذف، وهذا تقدير قريب، أما حذف المضاف في المثال فبعيد؛ وذلك لأن المضاف إذا حذف فإن المضاف إليه يحمل إعرابه، ففي قوله تعالى : **{وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا }**[٣] فالقرية تعرب مفعولاً به، وقدر المضاف "أهل" وهو المفعول به حقيقة، ولكن في نحو "جلست زيداً" فلو قدر المضاف "جلوس" فإن هذا المصدر يعرب مفعولاً مطلقاً قبل الحذف، فكيف يحمل "زيد" إعراب المضاف المحذوف؟ وهو اسم علم ولا يمكن أن يكون مفعولاً مطلقاً.

رابعاً: حذف التاء في قوله تعالى: **{فَأَنذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّى }**[٤]

أصلها تتلظى، وقد حذفت التاء الثانية، وهو قول الجمهور، والمخالف في ذلك هشام الكوفي[٥]، والتنزيل مشتمل على مواضع كثيرة مثل قوله تعالى: **{وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ }**[٦] ونحو: **{ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ }**[٧].

وحكى ابن هشام عن أبي البقاء أنه قال في قوله تعالى: **{فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ }**[٨] يضعف كون "تولوا" فعلاً مضارعاً؛ لأن أحرف المضارعة لا تحذف.

---

[١] علي بن سليمان بن الفضل، أبو المحاسن، نحوي من علماء بغداد ، من مؤلفاته "شرح سيبويه" و"الأنواء" ، و"المهذب" توفى سنة ٣١٥هـ، الأعلام ٢٩١/٤.

[٢] شرح ابن عقيل ١٥٠/٢-١٥١.

[٣] الآية : ٨٢ من سورة يوسف.

[٤] الآية : ١٤ من سورة الليل.

[٥] هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي، أبو عبد الله، أخذ النحو عن الكسائي، من تصانيفه "المختصر" و"القياس" و"الحدود" توفى سنة ٢٠٩هـ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الأولى ١٤١٤هـ -١٩٩٣م ، ٦/٤.

[٦] الآية : ١٤٣ من سورة آل عمران.

[٧] الآية : ١ من سورة النور.

[٨] الآية : ٦٣ من سورة آل عمران.

قال ابن هشام: وهذا فاسد؛ لأن المحذوف الثانية، وهو قول الجمهور[١].

وقول أبي البقاء نصاً هو : "فإن تولوا" يجوز أن يكون اللفظ ماضياً، ويجوز أن يكون مستقبلاً، تقديره : يتولوا، ذكره النحاس، وهو ضعيف؛ لأن حرف المضارعة لا يحذف"[٢].

سبب الاختلاف في المسألة هو أن أبا البقاء عندما قدّر الفعل مضارعاً ذكر تقدير النحاس وهو "يتولوا" أي قدّر حرف المضارعة المحذوف ياءً، والأولى أن يقدر "تاء"؛ وذلك ليكون هناك مبرر للحذف، وذلك باجتماع التاءات.

ثم إن تقدير الياء يخالف انسجام الكلام وارتباطه وذلك يجعل الضمير للغائبين، مع أن الآيات التي قبلها الضمير فيها للمخاطبين، وكذلك الآيات التي بعدها فقبلها قوله تعالى : **{ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ }**[٣] وبعدها: **{قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ }**[٤]، ولهذا ناسب تقدير التاء في الفعل "تولوا" ليناسب الخطاب ثم تحذف الثانية للتخفيف وتبقى التاء الأولى علامةً للمضارع.

---

[١] مغني اللبيب ٧١٢/٢.

[٢] التبيان في إعراب القرآن ٢٦٨/١.

[٣] الآية : ٦١ من سورة آل عمران.

[٤] الآية : ٦٤ من سورة آل عمران.

الباب الثالث : عدم التدقيق في حمل الكلام

وفيه أربعة فصول

الفصل الأول : ترك الأوجه الظاهرة.

الفصل الثاني : الحمل على شيء ونظير الموضع بخلافه.

الفصل الثالث : الحمل على شيء وفي الموضع ما يدفعه.

الفصل الرابع : عدم التأمّل عند وجود المشتبهات.

الفصـــل الأول : ترك الأوجـــــه الظاهرة

وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول : الابتداء.

المبحث الثاني : النواســخ.

المبحث الثالث : المنصوبات.

المبحث الرابع : الموصولات.

المبحث الخامس: التوابـــــع.

المبحث الأول : الابتـــــداء

في هذا المبحث مسائل تعلقت بالمبتدأ أو الخبر، وما ارتبطا به من أحكام.

أولاً : كلمة "شك" في قوله تعالى: **{ أَفِي اللّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ }**[١]

ذكر ابن هشام أنّه يجوز في كلمة "شك" الابتدائية، والفاعلية، ثم رجّح الفاعلية معللاً ذلك بأن الأصل عدم التقديم والتأخير[٢].

وذكر أبـــو البقاء وجهاً واحـــداً هو الفاعلية، وعلل ذلك باعتماد الظرف على الهمزة[٣].

أما الزمخشري فتحدث عن تقديم الظرف من الناحية البلاغية، ولم يذكر شيئاً عن الناحية النحوية[٤].

وتحدث أبو حيان عن التقديم من الناحية البلاغية، وقدّر مضاف للفظ الجلالة تقديره "أفي الهية الله"، أو "أفي وحدانية الله"، ثم أعرب "فاطر" صفة لله، وقال: لا يضر الفعل بين الموصوف وصفته بمثل هذا المبتدأ، فيجوز أن تقول: "في الدار زيدٌ الحسنةِ" وإن كان أصل التركيب في الدار الحسنة زيدٌ[٥].

هذا الذي ذكره أبو حيان فيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، وذلك لأن المبتدأ ليس معمولاً للظرف، فيعتبر أجنبياً عنه، وهذا ما ذهب إليه السمين الحلبي في قوله : "يجوز في "شك" وجهان: أظهرهما : أنّه فاعل بالجار قبله، وجاز ذلك؛ لاعتماده على الاستفهام.

والثاني أنه مبتدأ وخبره الجار، والأوّل أولى، بل كان ينبغي أن يتعين؛ لأنه يلزم من الثاني الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، وهو المبتدأ، وهذا بخلاف الأول، فإن الفاعل ليس أجنبياً"[٦].

---

[١] الآية : ١٠ من سورة إبراهيم.

[٢] مغني اللبيب ٦٣٨/٢.

[٣] التبيان في إعراب القرآن ٧٦٤/٢.

[٤] الكشاف ٥٢١/٢.

[٥] البحر المحيط ٣٩٨/٥ المحققة.

[٦] الدر المصون ٢٥٤/٤.

وقولهم "فاعل بالجار" عبارة يطلقونها توسّعاً؛ وذلك لأن الرافع للفاعل هو الفعل، أو الوصف المقدّر الذي تعلق به الجار والمجرور، إذ التقدير: "استقر في الله شك"، أو "امستقر في الله شك"، أو نحو ذلك.

والرأي الأقرب إلى الصواب رفع "شك" على الفاعلية؛ وذلك للخروج من الفصل بالأجنبي.

ثانياً: كلمة "ظلمات" في قوله تعالى: **{أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ }**[١]

اختار ابن هشام أن تكون "ظلمات" مرفوعة بالجار والمجرور، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لـــ"صيب"؛ وذلك لأن الأصل في الصفة الإفراد[٢]. والجار والمجرور إذا تعلق بالوصف يكون قد تعلق بمفرد، حيث يكون التقدير "كصيب من السماء كائنةٍ فيه ظلماتٌ" أو مستقرةٍ فيه ظلماتٌ".

أمّا الزمخشري فذكر أن ارتفاع "ظلمات" بالظرف على الاتفاق؛ لاعتماده على موصوف[٣].

وأبو البقاء ذكر هذا الوجه، ثم جوّز كون "ظلمات" مبتدأ[٤]. وذكر السمين الحلبي أن "فيه" يحتمل أربعة أوجه.

أولاً : أن يكون صفة لصيّب.

ثانياً : أن يكون حالاً منه، وإن كان نكرة؛ لتخصيصه إمّا بالعمل في الجار بعده، وإمّا بوصفه بالجار بعده.

ثالثاً: أن يكون حالاً من الضمير المستكن في "من السماء" إذا قيل إنّه صفة لصيب، فيتعلق في التقادير الثلاثة بمحذوف، و"ظلماتٌ" في جميع هذه الأقوال فاعل به؛ لأن الجار والمجرور، والظرف متى اعتمدا على موصوف، أو ذي حال، أو ذي خبر، أو على نفي، أو استفهام عملا عمل الفعل، والأخفش يعملهما مطلقاً كالوصف.

---

[١] الآية : ١٩ من سورة البقرة.

[٢] مغني اللبيب ٦٣٨/٢.

[٣] الكشاف ٨٩/١.

[٤] التبيان في إعراب القرآن ٣٥/١.

رابعاً: أن يكون خبراً مقدماً، وظلمات مبتدأ، والجملة تحتمل وجهين:

الجر على أنها صفة لصيب، والنصب على الحال.

ثم رجّح رفع ظلمات على الفاعلية، وجعل الجار صفة أو حالاً؛ وذلك لأن الأصل في الصفة والحال أن يكونا مفردين[١].

وفي قول السمين الحلبي : "والأخفش يعملهما مطلقاً كالوصف" يفهم أن الوصف يعمل مطلقاً عمل فعله مع أن المسألة خلافية، ولا يعمل مطلقاً إلا إذا اقترنت به "أل"[٢].

أما الرأي الأقرب إلى الصواب هو جعل "ظلمات" فاعلاً، و"فيه" صفة لـــ"صيب"، وقد ارتفع به "ظلمات".

ثالثاً: كلمة "أنت" في قوله تعالى: **{ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي }**[٣]

ذكر ابن هشام أن الكوفيين أوجبوا الابتداء في نحو "أقائم أنت" أي: أن الضمير "أنت" مبتدأ مؤخر، والوصف خبر مقدّم.

وحجتهم أنّ المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلاً عنه،لا يقال : "قـــام أنا".وممّا يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى: " أراغب أنت عن آلهتي".

فإنّ القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية[٤] مؤدٍ إلى فصل العامل عن معموله بالأجنبي[٥] وذلك؛ لأن إعراب "أنت" فاعلاً يجعله معمولاً لـــ"راغب" فيكون الفصل بينه، وبين المعمول الثاني لـــ"راغب" وهو "عن آلهتي" كلا فصل، أمّا بإعرابه مبتدأ فلا عمل لـــ"راغب" فيه، فيكون بذلك أجنبياً، والفصل به لا يجوز.

ومن الذين يرجّحون إعراب "أنت" فاعلاً أبو البقاء العكبري[٦]، وأبوحيّان[٧]، وابن عقيل[٨]، والسمين الحلبي[٩].

وممّا يضعف حجة الكوفيين أنهم أتوا بفعل في المثال الذي ذكروه، ولم يأتوا بوصف، والمسألة متعلقة بالوصف.

---

[١] الدر المصون ١٣٦/١-١٣٧.

[٢] شرح ابن عقيل ١٠٦/٣-١١١.

[٣] الآية : ٤٦ من سورة مريم.

[٤] الكشاف

[٥] مغني اللبيب ٦٣٨/٢-٦٣٩.

[٦] التبيان في إعراب القرآن ٨٧٦/٢.

[٧] البحر المحيط ١٨٣/٦ المحققة.

[٨] شرح ابن عقيل ١٩٨/١.

[٩] الدر المصون ٥٠٩/٤.

رابعاً : كلمة "ربيّون" في قوله تعالى : **{وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ }**[١]

ذكر ابن هشام أنّه يجوز في نحو "أخوه" من قولك "زيدٌ ضرب في الدار أخوه" أن يكون فاعلاً بالظرف؛ لاعتماده على ذي الحالٍ وهو ضمير زيد المقدّر في "ضرب"، وأن يكون نائباً عن فاعل "ضُرب" على تقديره خالياً من الضمير، وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال. والفراء، والأخفش يريان هذا الوجه شاذاً رديئاً؛ لخلو الجملة الاسميّة الحالية من الواو، ويوجبان الفاعلية في نحـــــو: " زيد عليه جبةٌ" وليس كما زعما، والأوجه الثلاثة في قوله تعالى : "وكأين من نبي قتل معه ربيون كثير"[٢].

وقال الزمخشري : قرئ قاتل، وقُتل، وقُتّل[٣] بالتشديد، والفاعل ربيّون، أو ضمير النبي، و"معه ربيون" حال عنه بمعنى: قتل كائناً معه ربيون، والقراءة بالتشديد تنصر الوجه الأوّل[٤].

وقال أبو حيان: وعلى كل هذه القراءات يصلح أن يسند الفعل إلى الضمير، فيكون صاحب الضمير هو الذي قُتل، أو قُتّل، أو هو قاتل، ويكون "معه ربيّون" محتملاً أن تكون جملة في موضع الحال؛ فيرتفع "ربيون" بالابتداء، والظرف قبله خبره، أو يرتفع "ربيون" على الفاعلية بالظرف، ويكون الظرف هو الواقع حالاً، والتقدير: كائناً معه ربيون، وهذا هو الأحسن؛ لأن وقوع الحال مفرداً أحسن من وقوعه جملة. ويصلح أن يسند الفعل إلى "ربيون" فلا يكون فيه ضمير، ويكون "الربيّون" هم الذين قتلوا، أو قُتّلوا، أو قاتلوا [٥].

وذكر السمين الحلبي : أنّ "كأين" في موضع رفع بالابتداء وفي خبرها أربعة أوجه:

الأول: أنّه "قتل".

---

[١] الآية : ١٤٦ من سورة آل عمران.

[٢] مغني اللبيب ٦٣٩/٢.

[٣] قرأ الحرميان وأبو عمرو "قتِل" مبنياً للمفعول وقتادة كذلك إلاّ أنه شدد التاء، وباقي السبعة "قاتل" بالألف فعلاً ماضياً، البحر المحيط ٧٢/٣.

[٤] الكشاف ٤١٥/١.

[٥] البحر المحيط بتصرف ٧٢/٣-٧٣.

الثاني: أن يكون "قتل" جملة في محل جر صفة لـــ"نبي"، و"معه ربيّون" هو الخبر، وإن شئت جعلت "معه" خبراً مقدماً و"ربيون" مبتدأ مؤخراً، والجملة خبر "كأين"، وإن شئت جعلت معه وحده هو الخبر و"ربيون" فاعل به، لاعتماد الظرف على ذي الخبر.

الثالث: أن يكون الخبر محذوفاً تقديره : "في الدنيا"، أو "مضى"، وعلى هذا "قتل" في محل جر صفة لـــ"نبي" و"معه ربيون" حال من الضمير في "قتل"، ويجوز أن يكون "معه ربيّون" صفة لـــ"نبي" وصف بصفتين: بكونه قتل، وبكونه "معه ربيّون".

الرابع : أن يكون "قتل" فارغاً من الضمير مسنداً إلى "ربيون"، وفي هذه الجملة حينئذٍ احتمالان، أحدهما: أن تكون خبراً لـــ"كأين"، والثاني أن تكون في محل جر صفة لـــ"نبي"[١].

ولترجيح أحد الأوجه المذكورة في إعراب كلمة "ربيّون" يجب الرجوع إلى تفسير الآية، ومعرفة سيرة الأنبياء عليهم السلام، هل قتل أحد منهم في الجهاد أم لا، فعن سعيد بن جبير[٢] رحمه الله أنه قال: ما سمعنا بنبيّ قتل في القتال"[٣].

وبهذا يترجّح القول بإسناد الفعل إلى "ربيّون"، ويكون الربيّون هم الذين قتلوا، أو قتّلوا، أو قاتلوا. ويضعف الرأي القائل بأن جملة "قتل" صفة لـــ"نبي" ويضعف كذلك إعراب من أعرب "ربيون" مبتدأ.

خامساً: إعراب المخصوص بالمدح، أو الذم عندما يتقدم:

قال ابن هشام : في "زيد نعم الرجل" يتعين في "زيد" الابتداء، و"نعم الرجل زيدٌ" قيل كذلك، وعليهما فالرابط العموم، أو إعادة المبتدأ بمعناه، وقيل يجوز أيضاً أن يكون خبراً لمحذوف وجوباً، وقال ابن عصفور: يجوز فيه وجه ثالث: وهو أن يكون مبتدأ حذف خبره وجوباً[٤].

---

[١] الدر المصون ٢/٢٢٧.

[٢] هو سعيد بن جبير الأسدي بالولاء الكوفي، تابعي، كان من أعلم الناس، حبشي الأصل، أخذ العلم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وعن ابن عمر رضي الله عنهما، ولد سنة ٤٥هـــ، قتله الحجاج بواسط سنة ٩٥هـــ، الأعلام ٣/٩٣.

[٣] الكشاف ١/٤١٥.

[٤] مغني اللبيب ٢/٦٣٩-٦٤٠.

تتعدّد الوجوه في إعراب المخصوص بالمدح، أو الذم إذا جاء بعد الجملة، وقد تقدم الحديث عن ذلك[١]. أمّا إذا تقدم في الكلام ما يدل عليه فإنه يحذف، قال ابن مالك:

وإن يقدم مشعــر به كفـــــــى ** كــ"العلمُ نعم المقتني والمقتفي

وقد ورد ذلك في قوله تعالى عن سيدنا أيوب عليه السلام : **{ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ }**[٢] أي: "نعم العبد أيوب"، فحذف المخصوص بالمدح، لدلالة ما قبله عليه[٣]، مع أن الاسم الدال عليه في موقع بدل، أو عطف بيان من المفعول به، وهو كلمة "عَبْد" من قوله تعالى: **{وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ }**[٤]

وعليه فإن المتقدم في "زيدٌ نعم الرجل" ليس هو المخصوص، بل هو مبتدأ، ودالّ على المخصوص المحذوف.

سادساً : إعراب "زيد" في نحو "حبذا زيدٌ":

قال ابن هشام : يحتمل "زيد" – على القول بأن حبّ فعل وذا فاعل– أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بـــ"حبذا"، والرابط الإشارة، وأن يكون خبراً لمحذوف، ويجوز على قول ابن عصفور أن يكون مبتدأ حذف خبره، ولم يقل به هنا؛ لأنه يرى "حبذا" اسماً، وقيل بدل من "ذا"، ويرده أنّه لا يحل محل الأوّل، وأنّه لا يجوز الاستغناء عنه، وقيل عطف بيان، ويرده قوله:

وحبذا نفحاتٌ من يمانية ** تأتيك من جبل الريان أحياناً[٥]

ولا تبيّن المعرفة بالنكرة باتفاق[٦].

والأصل في اختـــلاف إعـــراب المخصوص بعد "حبذا" يرجع إلى الاختلاف في أصل الصيغة، فمن النحويـــين من يرى أنّ "حبذا" اسم، ومنهم المبرد في المقتضب[٧]، وأبوبكر بن السراج في الأصول[٨]، وأختاره ابن عصفور

---

[١] انظر المبحث الأول من الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا البحث.

[٢] الآية : ٤٤ من سورة ص.

[٣] شرح ابن عقيل ١٦٧/٣.

[٤] الآية : ٤١ من سورة ص.

[٥] البيت للشاعر جرير بن عطية بن الخطفي، ديوان الشاعر ص٥٩٦.

[٦] مغني اللبيب ٦٤٠/٢.

[٧] المقتضب ١٤٣/٢.

[٨] الأصول ١٢٠/١-١٢١.

فيعربون "حبذا" مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبر مقدّم، والمخصوص مبتدأ مؤخر، فركبت "حبّ" مع "ذا" وجعلتا اسماً واحداً.

وذهب قوم منهم أبو علي الفارسي، وابن برهان[١]، وابن خروف وزعم أنه مذهب سيبويه، وتبعهم ابن مالك، ذهبوا إلى أن "حبّ" فعل ماضٍ، و"ذا" فاعله. أما المخصوص فيعامل مثل مخصوص نعم. قال ابن مالك:

ومثل نعم "حبذا"، الفاعـــــل "ذا"

وإن ترد ذماً فقل لا حبـــــــذا

وذهب قوم – منهم ابن درستويه – إلى أن "حبذا" فعل ماض و"زيد" فاعله، فركبت مع "ذا" وجعلتا فعلاً، وهذا أضعف المذاهب، لجواز حذف المخصوص[٢].

الرأي الأقرب إلى الصواب هو جعل "حبّ" مثل نعم؛ ولدلالة "ذا" على العموم مثل فاعل "نعم"، وبهذا يمكن إعراب الاسم المخصوص بعد "حبذا" مثل إعراب مخصوص "نعم".

سابعاً : إعراب قوله تعالى: **{ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ }**[٣]

قال ابن هشام يجوز ابتدائية كل منهما، وخبرية الآخر، أي "شأني صبر جميل" ، و"صبر جميل أمثل من غيره"[٤].

وذكر الزمخشري : أن الذي جوّز لكلمة "صبر" الابتدائية والخبرية هو وصفها[٥]؛ وذلك لأن "صبر" نكرة فلا تصلح للابتداء إلا بأحد المسوغات، ومن مسوغاتها الوصف.

وأبو البقاء العكبري ذكر الوجهين، وجعل الأمر فيهما على الاختيار، ولم يرجّح أحدهما[٦]، وكذلك أبـــو حيان في البحر المحيـــط[٧]، والسمين الحلبي في الدر المصون[٨].

---

[١] هو عبد الواحد بن علي الأسدي العكبري من أهل بغداد، كان أول أمره منجماً ثم صار نحوياً، من كتبه "الاختيار" في الفقه، و"أصول اللغة" و"اللمع" في النحو، توفى سنة ٤٥٦هـــ، الأعلام ١٧٦/٤.

[٢] شرح ابن عقيل ١٧١/٣، مغني اللبيب ٦٤٠/٢.

[٣] الآية : ١٨، ٨٣ من سورة يوسف.

[٤] مغني اللبيب ٦٤٠/٢.

[٥] الكشاف ٤٣٤/٢.

[٦] التبيان في إعراب القرآن ٧٢٦/٢.

[٧] البحر المحيط ٢٩٠/٥ المحققة.

[٨] الدر المصون ١٦٤/٤.

ولولا وصف المصدر هنا؛ لوجب جعله خبراً والمبتدأ محذوف وجوباً، وذلك نحو "سمع وطاعة"؛ وذلك لأنّ المصدر جئ به بدلاً من فعله أي: أنهم تلفظوا بالمصدر عوضاً عن تلفظهم بالفعل، والتقدير : "أمري سمع وطاعة" وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوباً، ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام، فرفعوها، وجعلوها أخباراً لمبتدآت محذوفة وجوباً حملاً للرفع على النصب[١]. ويؤيد هذا قراءة النصب في "فصبراً جميلاً"[٢].

وبهـــذا يترجّـــح جعل "فصبرٌ" خبراً لمبتـــدأ محذوف على كونه مبتدأ حذف خبره.

---

[١] شـــرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥هـــ على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـــ – ٢٠٠١م، ٢٢٢/١.

[٢] البحر المحيط ٢٩٠/٥ المحققة.

المبحث الثاني : النواســـخ

في هــذا المبحث مسائل من أحكـــام النواســـــخ ، وما فيها من ترك للأوجه الظاهرة.

أولاً: حكم "كان" في قوله تعالى: **{إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ }**[١]

ذكر ابن هشام أن "كان" في الآية الكريمة، وفي نحو: "زيدٌ كان له مال" يجوز نقصانها، وتمامها، وزيادتها وهو أضعفها، ويرى ابن عصفور أن زيادتها في الشعر، والظرف متعلق بها على التمام، وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة، ومنصوب على النقصان، إلا أن قدرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوع؛ لأنه خبر المبتدأ[٢].

ومعنى شأنية أي: أضمر فيها ضمير الشأن، وهو اسمها. قال ابن مالك:

ومضمر الشأن اسماً أنو إن وقع

موهم ما استبان أنه امتنع

يعني أنّه إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره أنه ولى"كان" وأخواتها معمول خبرها، فأوّل على أنّ في "كان" ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن[٣].

وتزاد "كان" بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ والخبر، نحو : "زيدٌ كان قائمٌ" والفعل ومرفوعه، نحو : "لم يوجد كان مثلك"، والصلة والموصول، نحو: "جاء الذي كان أكرمته"، والصفة والموصوف نحو : "مررت برجل كان قائمٍ"، وهذا يفهم من قول ابن مالك:

وقد تزاد كان في حشو كما ** كان أصح علم من تقدما

وقد جعلوا زيادتها بين "ما" وفعل التعجب زيادة قياسية، ولا تزاد في غيره إلا سماعاً[٤].

---

[١] الآية : ٣٧ من سورة ق.

[٢] مغني اللبيب ٦٤١/٢.

[٣] شرح ابن عقيل ٢٨٠/١-٢٨١.

[٤] المرجع السابق ٢٨٨/١-٢٨٩.

وهذا الذي ضعّف الحمل على الزيادة، فبقي النقصان والتمام، والراجح هنا النقصان؛ وذلك لأنّ العلماء عندما تحدثوا عن تمام "كان" حصروه في مواضع لا يجوز فيها النقصان مثل قوله تعالى: **{وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ }**[1].

ثانياً: حكم "كان" في قوله تعالى: **{فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ }**[2]

قال ابن هشام يحتمل في "كان" الأوجه الثلاثة: أي التمام، والنقصان، والزيادة، إلاّ أن الناقصة لا تكون شأنية، لأجل الاستفهام؛ ولتقدم الخبر، و"كيف" حال على التمام، وخبر لـــ"كان" على النقصان، وللمبتدأ على الزيادة[3].

أما أبو البقاء فلم يذكر الزيادة، بل ذكر وجهين وهما: النقصان،والتمام[4].

وذكر أبو حيان الأوجه الثلاثة في قوله: والظاهر أن "كيف" خبر "كان" و"عاقبة" الاسم، وقرأ الجمهور "إنّا" بكسر الهمزة على الاستئناف، وقرأ الحسن، وابن أبي إسحاق، والكوفيون بفتح "أنّا" بدل من "عاقبة"، أو خبر لـــ"كان"، ويكون في موضع الحال، أو خبر مبتدأ محذوف، أي هي، أي: "العاقبة تدميرهم"، أو يكون التقدير: "لأنّا"، وحذف حرف الجر.

وعلى كلتا القراءتين يجوز أن يكون "كان" تامة و"عاقبة" فاعل بها، وأن تكون زائدة و"عاقبة" مبتدأ خبره "كيف"[5].

أما السمين الحلبي فجوّز في "كان" الأوجه الثلاثة، ثم ذكر في المسألة عشرة أوجه من الإعراب، ونقل عن مكي قوله: ويجوز في الكلام نصب "عاقبة" ويجعل "أنّا دمرناهم" اسم "كان" انتهى.

قال بل كـــان هذا هو الأرجح كما كان النصب في قـــــوله تعالى: **{فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلا أَن قَالُوا }**[6] ونحوه أرجح لما تقدم من شبهه بالمضمر؛ لتأويله بالمصدر[7].

والذي يترجح هو نقصان "كان"؛ وذلك لأن النقصان أكثر ملازمة لها.

---

[1] الآية : ٢٨٠ من سورة البقرة.
[2] الآية : ٥١ من سورة النمل.
[3] مغني اللبيب ٦٤١/٢.
[4] التبيان في إعراب القرآن ١٠١٠/٢-١٠١١.
[5] البحر المحيط ٨٢/٧ المحققة.
[6] الآية : ٢٤ من سورة العنكبوت.
[7] الدر المصون ٣٢٠/٥-٣٢١.

ثالثاً: حكم "كان" في قوله تعالى: **{وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاّ وَحْياً أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً }**[1]

قال ابن هشام: تحتمل "كان" الأوجه الثلاثة؛ فعلى الناقصة الخبر إمّا "لبشر" ووحياً استثناء مفرغ من الأحوال؛ فمعناه موحياً، أو مُوحَيً، أو من وراء حجاب، بتقدير: أو موصّلاً ذلك من وراء حجاب، أو "يرسل" بتقدير: "أو إرسالاً"، أي: "أو ذا إرسال"، وإمّا وحياً، والتفريغ في الأخبار، أي ما كان تكليمهم إلا إيحاء، أو إيصالاً من وراء حجاب، أو إرسالاً.

و"لبشر" على هذا تبيين، وعلى التمام والزيادة فالتفريغ في الأحوال المقدرة في الضمير المستتر في "لبشر"[2].

وقال أبو البقاء: "أن يكلمه" "أن" والفعل في موضع رفع على الابتداء، وما قبله الخبر، أو فاعل بالجار؛ لاعتماده على حرف النفي.

و"إلا وحياً" استثناء منقطع؛ لأنّ الوحي ليس بتكليم[3]. فاعترضه السمين الحلبي بقوله : "وكأنه وهم في التلاوة فزعم أنّ القرآن : "وما لبشر أن يكلمه" مع أنه يمكن الجواب عنه بتكلّف، و"إلا وحياً" يجوز أن يكون مصدراً،أي"كلام وحي".

وقال أبو البقاء : "استثناء منقطع؛ لأن الوحي ليس من جنس الكلام. وفيه نظر؛ لأن ظاهره أنّه مفرغ، والمفرغ لا يوصف بذلك، ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال"[4].

أوجه الإعراب التي ذكرها أبو البقاء تمثل وجه الزيادة، أما وجه الإعراب على اعتبار النقصان فمعروف وواضح وكذلك في حال التمام، فكأنه رجّح الزيادة؛ فأتى بالإعراب موافقاً لذلك، والله أعلم.

والرأي الأرجح في حكم "كان" في الآية الكريمة أن تحمل على النقصان؛ لأن الأصل في "كان" أن تأتي ناقصة.

---

[1] الآية : ٥١ من سورة الشورى.

[2] مغني اللبيب ٦٤١/٢.

[3] التبيان في إعراب القرآن ١١٣٥/٢-١١٣٦.

[4] الدر المصون ٨٧/٦-٨٨.

رابعاً: حكم "عسى" في نحو: "**زيد عسى أن يقوم**":

قال ابن هشام: يجوز نقصان "عسى" فاسمها مستتر، وتمامها فـــ"أن" والفعل مرفوع المحل بها[١].

وقال ابن مالك:

وجردن عسى أو ارفع مضمرا

بهـــا، إذا اسم قبلها قد ذكرا

أي: أن "عسى" اختصت بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، وهذه لغة تميم، وجاز تجريدها من الضمير، وهذه لغة الحجاز، وذلك نحو: "زيد عسى أن يقوم" فعلى لغة تميم يكون في "عسى" ضمير مستتر يعود على "زيد"، و"أن يقوم" في موضع نصب بعسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في "عسى" و"أن يقوم" في موضع رفع بـــ"عسى".

وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث فتقول على لغة تميم: هند عست أن تقوم، والزيدان عسيا أن يقوما، وهكذا...

وتقـــول على لغة الحجـــــاز: هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، وهكذا[٢]...

وقد ورد ذلك في قوله تعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَومٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْراً مِّنْهُمْ وَلا نِسَاء مِّن نِّسَاء عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْراً مِّنْهُنَّ }**[٣]

قال أبو حيان: "قرأ عبد الله وأبي[٤] "عسوا أن يكونوا" و"عسين أن يكن" فعسى ناقصة، والجمهور،"عسى" فيهما تامة، وهي لغتان:الإضمار لغة تميم وتركه لغة الحجاز"[٥].والراجح في المسألة هو عدم الإضمار على لغة أهل الحجاز.

---

[١] مغني اللبيب ٦٤٢/٢.

[٢] شرح ابن عقيل ٣٤٣/١.

[٣] الآية : ١١ من سورة الحجرات.

[٤] هو أبي بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النجار، من الخزرج، صحابي أنصاري، كان من أحبار اليهود قبل الإسلام، توفى سنة ٢١هـــ. الأعلام ٨٢/١.

[٥] البحر المحيط ١١٢/٨ المحققة.

خامساً: حكم "عسى" في قوله تعالى: **{ عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً }**[١]

قال ابن هشام: يتعيّن تمام "عسى" في الآية الكريمة وكذلك في نحو:"عسى أن يقوم زيدٌ في الدار"؛ لئلا يلزم فصل صلة "أن" من معمولها "مقاماً" بالأجنبي وهو اسم عسى "ربّك".

أمّا نحو: "عسى أن يقوم زيدٌ" فيجوز الوجهان، فعلى النقصان زيد اسمها، وفي "يقوم" ضميره، وعلى التمام لا إضمار، وكل شيء في محله[٢].

وأبو حيان يرى أن "عسى" تامة، وفاعلها "أن يبعثك" و"ربك" فاعل "يبعثك"، ومنع نقصان "عسى" حتى لا يلزم الفصل بين الموصول معموله بالأجنبي.

واستثنى من ذلك حالة واحدة وهو أن يكون "مقاماً" مصدراً لفعل محذوف، والتقدير: فتقوم مقاماً[٣].

وبهذا يجوز نقصان "عسى"؛ وذلك لانتفاء علة الفصل بين الصلة ومعمولها بالأجنبي؛ لأن الإعراب بهذا التقدير يجعل "مقاماً" ليس معمولاً لـ"يبعثك".

وذكر السمين الحلبي أن هذا الوجه يجوز فيه كون "عسى" تامة، وناقصة بالتقديم والتأخير؛ لعدم المحذور؛ لأنّ "مقاماً" معمول لغير الصلة، وهذا من محاسن صناعة النحو[٤].

والرأي الأرجح في المسألة أن تجعل "عسى" تامة لمجيئها في القرآن الكريم تامة في بعض المواطن مثل قوله تعالى: **{عَسَى أَن يَكُونُوا}**[٥]، ثم إن الإعراب على التمام يخرج من كلفة الإضمار، وكلفة التقديم والتأخير، والله أعلم.

---

[١] الآية : ٧٩ من سورة الإسراء.

[٢] مغني اللبيب ٦٤٢/٢ بتصرف.

[٣] البحر المحيط ٧٠/٦ المحققة.

[٤] الدر المصون ٤١٤/٤-٤١٥ بتصرف.

[٥] الآية : ١١ من سورة الحجرات.

سادساً: حكم "ما" في قوله تعالى: **{ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ }**[١]

قال ابن هشام: تحتمل "ما" الحجازية والتميمة، وأوجب الفارسي، والزمخشري الحجازيـــة ظناً أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر، وإنما المقتضي نفيه[٢].

وفي شرح ابن عقيل: "لغة بني تميم أنّ "ما" لا تعمل شيئاً، فتقول: "ما زيدٌ قائمٌ" فزيد مرفوع بالابتداء، وقائم خبره، ولا عمل لـــ"ما" في شيء منهما؛ وذلك لأن "ما" حرف لا يختص، لدخوله على الاسم، وعلى الحرف وما لا يختص حقه ألاّ يعمل.

ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل "ليس"؛ لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر، نحو: " مازيدٌ قائماً" قال الله تعالى : (ما هذا بشراً)[٣]"[٤].

الذي يترجح في المسألة هو أن "ما" حجازية؛ وذلك لأنّ خبر"ما" عندما جاء غير مقترن بالباء جاء منصوباً، وذلك مثل قوله تعالى: **{ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ }**[٥] فقال أبو حيان: "وقرأ الجمهور "أمهاتهم" بالنصب على لغة الحجاز، والمفضل[٦] عن عاصم بالرفع على لغة تميم، وابن مسعود "بامهاتهم" بزيادة الباء"[٧].

فزيادة البـــــاء لا تختص بالحجازيـــــة وحدها، فلذا الأجدر أن تحمل على الحجازية نظراً لقراءة الجمهور بالنصب عندمـــــا يخلو الخبر من الباء، والله أعلم.

---

[١] الآية ١٣٢ من سورة الأنعام، ١٢٣ من سورة هود، ٩٣ من سورة النمل.

[٢] مغني اللبيب ٦٤٢/٢.

[٣] الآية : ٣١ من سورة يوسف.

[٤] شرح ابن عقيل ٣٠٢/١.

[٥] الآية : ٢ من سورة المجادلة.

[٦] هو ابن محمد الإمام أبو محمد الضبي الكوفي المقرئ، من أصحاب عاصم بن أبي النجود، وقرأ عليه، وتصدر للإقراء مدة، توفى سنة ١٦٨هـــ، طبقات القراء للذهبي ١٣١/١.

[٧] البحر المحيط ٢٣١/٨ المحققة.

سابعاً: حكم "لا" في قوله تعالى: **{ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ }**[١]

قال ابن هشام: إن فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه[٢]، ولواحد عند غيره، ويقدر للآخرين ظرفان؛ لأن "لا" المركبة عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمول واحد، فكيف عوامل؟.

وإن رفعت الأولين[٣] فإن قدرت "لا" معها حجازية تعيّن عند الجميع إضمار خبرين، إن قدرت "لا" الثانية كالأولى، وخبراً واحداً إن قدرتها مؤكدة لها، وقدرت الرفع بالعطف.

وإنما وجب التقدير في الوجهين؛ لاختلاف خبري الحجازية، والتبرئة بالنصب، والرفع، فلا يكون خبر واحد لهما.

وإن قّدرت الرفع بالابتداء فيهما – على أنهما مهملتان – قدرت عند غير سيبويه خبراً واحداً للأولين، أو للثالث كما تقدر في : "زيد وعمرو قائمٌ" خبر للأول أو للثاني[٤].

وسيبويه لا يرى لـــ"لا" إعمال في الخبر؛ لذا لا يمتنع على مذهبه أن يكون للجميع خبر واحد[٥].

وأبو البقاء ذهب على رأي سيبويه، على أن الجميع اسم "لا" الأولى ، و"لا" مكررة للتؤكيد في المعنى، والخبر "في الحج". وجوّز أن تكون "لا" المكررة مستأنفة، فيكون "في الحج" خبر "لا جدال"، وخبر "لا" الأولى، والثانية محذوف، أي : "فلا رفث في الحج"، ولا فسوق في الحج، واستغنى عن ذلك بخبر الأخيرة.

وتقرأ بالرفــع فيهن على أن تكون "لا" غيــر عاملة، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبر، ويجوز أن تكون "لا" عاملـــــة عمل "ليس"، فيكون "في الحج" في موضع نصب[٦].

---

[١] الآية : ١٩٧ من سورة البقرة.

[٢] الكتاب: ٣٤٩/١.

[٣] يعني "رفث" و"فسوق".

[٤] مغني اللبيب ٦٤٢/٢-٦٤٣ بتصرف.

[٥] الكتاب ٣٤٩/١.

[٦] التبيان في إعراب القرآن ١٦١/١ بتصرف.

أما أبو حيان فذكر القراءة برفع الجميع، ووجّه إعرابها، ثم ذكر القراءة بالنصب فقال: "وأما قراءة النصب والتنوين[١] فإنها منصوبة على المصادر، والعامل فيها أفعال من لفظها "فلا يرفث رفثاً..." و"في الحج" متعلق بما شئت من هذه الأفعال، على طريقة التنـــازع والإعمال[٢]، أما قراءة الفتح في الثلاثة من غير تنوين فاختلفوا في الحركـــة، أهي حركة إعراب، أم حركة بناء، والثاني هو قول الجمهور"[٣].

والرأي الذي يمكن ترجيحه في هذه المسألة في حالة نصب الجميع من غير تنوين هو رأي الجمهور؛ وذلك بجعل الحركة حركة بناء؛ وذلك لما فيه من نفي العموم كما ذكر ذلك أبو البقاء[٤].

كما يمكن ترجيح جعـــل "في الحج" خبـــر للجميع؛ وذلك لاجتنـــاب كلفة الإضمار.

---

[١] قرأ بالنصب والتنوين في الثلاثة أبو رجاء العطاردي، وقرأ ابن كثير وأبو عمر برفع "فلا رفثُ ولا فسوقُ" والتنوين، وفتح "لا جدالَ" وقراءة نافع الكوفيين بالفتح في الثلاثة من غير تنوين، البحر المحيط ٩٦/٢ المحققة.

[٢] في نحو : "قام وقعد زيد" يعمل الكوفيون الفعل الأسبق، ويعمل البصريون الفعل الأقرب، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م، ص٨٦.

[٣] البحر المحيط ٩٥/٢ -٩٨ المحققة بالتصرف.

[٤] التبيان في إعراب القرآن ١٦١/١.

المبحث الثالث : المنصوبات

في هــذا المبحث مسائل من المنصوبات تعلقت بترك الأوجه الظاهرة.

أولاً: احتمال المصدرية والمفعولية:

قال ابن هشام: من ذلك نحو: **{ وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلاً }**[١] و **{ وَلاَ يُظْلَمُونَ نَقِيراً }**[٢] أي ظلماً ما، أو خيراً ما،أي لا تنقصونه مثل: **{ وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً }**[٣] ومن ذلك: **{ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئاً }**[٤] أي: "نقصاً"، أو "خيراً".

وأما **{ وَلاَ تَضُرُّوهُ شَيْئاً }**[٥] فمصدر؛ لاستيفاء "ضرّ" مفعوله، وأما **{ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ }**[٦] فشيء قبل ارتفاعه مصدر أيضاً، لا مفعول به؛ لأن "عفا" لا يتعدى[٧].

والذي يترجح في هذه المسألة هو جعل "فتيلاً" و"نقيرا" مفعولاً به، وذلك بدليل "شيئاً" في قوله تعالى : "ولم تظلم منه شيئاً" حيث أنها لا يمكن حملها على المصدرية؛ لأن الفعل لم يستوفِ مفعوله.

أما "شيئاً" في قوله تعالى: "ثم لم ينقصوكم شيئاً" فيحتمل المصدرية، والمفعولية، ولكن المفعولية أقرب، وهو الوجه الظاهر.

أما قول ابن هشام بجواز المصدرية والمفعولية في "فتيلاً" و"نقيراً" ففيه نظر؛ وذلك لأن الفتيل والنقير أسماء لمسميات[٨] حقيقة، فلا يمكن أن تكون هي المصادر، ولكن يمكن أن تكون نعوتاً لمصادر محذوفة، كما ذكر ذلك صاحــب الدر المصون[٩].

أما "شيئاً" في قوله تعالى: "ولا تضروه شيئاً"، و"شيء" في قوله تعالى: "فمن عفى له من أخيه شيء" فلا خلاف في مصدريته.

---

[١] الآية : ٧٧ من سورة النساء.

[٢] الآية : ١٢٤ من سورة النساء.

[٣] الآية : ٣٣ من سورة الكهف.

[٤] الآية : ٤ من سورة التوبة.

[٥] الآية : ٣٩ من سورة التوبة.

[٦] الآية : ١٧٨ من سورة البقرة.

[٧] مغني اللبيب ٦٤٣/٢، التبيان في إعراب القرآن ١٤٥/١.

[٨] الفتيل ما كان في شق النواة، والنقير النكتة في ظهر النواة، ويضرب بهما المثل للشيء الحقير التافه القليل. لسان العرب مادة "فتل".

[٩] الدر المصون ٣٧٥/٢، وانظر ٤٥١/١، ٤٣٣/٣.

ثانياً: احتمال المصدرية والظرفية والحالية:

قال ابن هشام: ومن ذلك "سرتُ طويلاً" أي: سيراً طويلاً، أو زمناً طويلاً ــ أو سرت طويلاً، ومنه **{وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ }**[١] أي: إزلافاً غير بعيد، أو زمناً غير بعيد، أو أزلفته الجنة- أي: الإزلاف- في حالة كونه غير بعيد، إلاّ أن هذه الحال مؤكدة، وقد يجعل حالاً من الجنة فالأصل: غير بعيد، وهي أيضاً حال مؤكدة، ويكون التذكير على هذا مثله في **{ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ }**[٢][٣].

أما أبو البقاء، وأبو حيّان فلم يذكرا احتمال المصدرية في الآية، بل ذكرا احتمال الظرفية والحالية فقط[٤].

أما الزمخشري فقد جوّز الأوجه الثلاثة في قوله:" "غير بعيد" نصب على الظرف، أي مكاناً غير بعيد. أو على الحال، وتذكيره على زنة المصدر، كالزئير والصليل؛ والمصادر يستوي في الوصف بها المذكر والمؤنث. أو على حذف الموصوف، أي شيئاً غير بعيد، ومعناه التوكيد"[٥].

والذي يظهر من كلام الزمخشري أنّ "غير بعيد" في أحد وجوهه نعت لمصدر محذوف، وليس هو المصدر. قال السمين الحلبي: "ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف أي: إزلافاً غير بعيد، وهو ظاهر عبارة الزمخشري، فإنّه قال: أو شيئاً غير بعيد"[٦].

جعل الحال من الجنة فيه تكلّف؛ وذلك للاختلاف في التذكير والتأنيث، والأولى في الآية الكريمة أن يعرب "غير بعيد" ظرفاً مكانياً فمعنى "أزلفت الجنة... غير بعيد" أي: قربت قرباً حقيقياً[٧].

---

[١] الآية : ٣١ من سورة ق.

[٢] الآية : ١٧ من سورة الشورى.

[٣] مغني اللبيب ٦٤٣/٢-٦٤٤.

[٤] التبيان في إعراب القرآن ١١٧٦/٢، البحر المحيط ١٢٦/٨ المحققة.

[٥] الكشاف ٣٨٠/٤.

[٦] الدر المصون ١٧٩/٦-١٨٠.

[٧] التفسير الكبير ١٥١/٢٨.

ثالثاً: احتمال المصدريّة والحالية:

قال ابن هشام: "ما يحتمل المصدرية والحالية- جاء زيد ركضاً" أي "يركض ركضاً، أو عامله "جاء" على حد "قعدت جلوساً"، أو التقدير:جاء راكضاً، وهو قــول سيبويه[١]، ويؤيده قوله تعالى: **{ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ }**[٢] فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره"[٣].

يــرى الزمخشري أن "طوعاً وكرهاً" منتصبين على الحال وكذلك أبو البقاء العكبري[٤].

وهذا يتضح من الآية نفسها؛ لأن "طائعين" أتت مكان "طوعاً"، و"طائعين" حال من غير احتمال أي شيء آخر.

وفي الحقيقة أنّ وقوع المصدر المنكر حالاً مسألة خلافية، فسيبويه والجمهور يرون جواز وقوع المصدر حالاً، ويؤولونه بالوصف.

وذهب الأخفش، والمبرد[٥] إلى أنّه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير في نحو طلع زيد بغتة:"طلع زيد يبغت بغتة" فــ"يبغت" عندهما هو الحال، لا "بغتة".

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية، ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو "طلع" لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك : "زيد طلع بغتة" زيد بغت بغتة[٦].

فاحتمال المسألة لهذين الوجهين ناتج عن هذين المذهبين، والذي يترجح في المسألة مذهب الكوفيين، ومن وافقهم من البصريين؛ وذلك لأنهم ساروا في المسألة على الأصل، وهو وصف الحال بأنه "ما دلّ على معنى وصاحبه" والمصدر لا دلالة فيه على صاحب المعنى، ثم إن سيبويه والجمهور يلزمهم التأويل، بخلاف تقدير المحذوف عند الكوفيين ومن وافقهم،فهو أقرب من تأويل المصدر بالوصف.

---

[١] الكتاب ١٦٨/١.
[٢] الآية : ١١ من سورة فصلت.
[٣] مغني اللبيب ٦٤٤/٢.
[٤] الكشاف ١٨٤/٤، التبيان في إعراب القرآن ١١٢٤/٢.
[٥] المقتضب ٢٢٨/٣-٢٣٢.
[٦] شرح ابن عقيل ٢٥٢/٢-٢٥٥.

رابعاً : احتمال المصدرية، والحالية، والمفعول لأجله:

قال ابن هشام: "من ذلك : **{ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً }**[1] أي: فتخافون خوفاً، وتطمعون طمعاً، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد إلا في ما استثنى. أو خائفين وطامعين، أو لأجل الخوف والطمع، فإن قلنا "لا يشترط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلّل" وهو اختيار ابن خروف- فواضح، وإن قيل باشتراطه فوجهه أنّ "يريكم" بمعنى: "يجعلكم ترون"، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة، أو الأصل: إضافة وإطماعاً، وحذفت الزوائد"[2].

قال الزمخشري: لا يصح أن يكون "خوفاً وطمعاً" مفعولاً لهما؛ لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلل إلاّ على تقدير حذف المضاف، أي: إرادة خوف وطمع، أو على معنى إخافة وإطماعاً.

ثم جوّز انتصابهما على الحال من البرق، أو من المخاطبين[3]. أما أبوالبقاء فأعرب "خوفاً وطمعاً" مفعولاً من أجله، ولم يذكر وجهاً آخر غيره[4].

وأبو حيان ذكر وجهين هما: جواز الحال، وجواز المفعول لأجله[5].

أما السمين الحلبي فذكر الأوجه الثلاثة مثل ابن هشام، ولم يرجّح أحدها[6].

والذي يترجح في هذه المسألة هو جعل "خوفاً وطمعاً" مفعولاً لأجله، وذلك لضعف المصدرية عند من يمنع حذف عامل المصدر المؤكد، وضعف الحال عند من يمنع مجئ الحال مصدراً كمال في المسألة السابقة.

أما عن اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلل فليس مجمعاً عليه، خصوصاً أن المفعول في الآية الكريمة في قوّة الفاعل، لأنّ معنى "يريكم": يجعلكم رائين فتخافون، وتطمعون[7].

---

[1] الآية : ١٢ من سورة الرعد.

[2] مغني اللبيب ٦٤٤/٢.

[3] الكشاف ٤٩٨/٢.

[4] التبيان في إعراب القرآن ٧٥٤/٢.

[5] البحر المحيط ٣٦٦/٥ المحققة.

[6] الدر المصون ٣٣٣/٤-٣٣٤.

[7] المرجع السابق.

خامساً : احتمال المفعول به والمفعول معه:

قال ابن هشام: "نحو: "أكرمتك وزيداً" يجوز كونه عطفاً على المفعول، وكونه مفعولاً معه، ونحو "أكرمتك وهذا" يحتملهما، وكونه معطوفاً على الفاعل؛ لحصول الفصل بالمفعول"[1].

الأصل في هذه المسألة أن العطف أولى؛ وذلك لأن التشريك أولى من عدم التشريك، ولا يلجأ إلى النصب على المعيّة إلا إذا ضعف العطف، بل يجب في بعض المواضع، قال ابن مالك:

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق

والنصب مختار لدى عطف النسق

والنصب إن لم يجز العطف يجب

أو اعتقد إضمـــــار عامل تصــب

وضعف العطف يكون في مثل: سرت وزيداً، فنصب "زيد" أولى من رفعه، لضعف العطف المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل.

وإن لم يمكن عطفه تعيّن النصب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به، وذلك نحو قوله تعالى: **{ فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ }**[2][3] حيث يمكن تقدير: "وأجمعوا شركاءكم"؛ لأن شركاء لا يمكن أن تعطف على "أمر"، لأنّ إجماع الأمر يختلف عن جمع الشركاء.

أما في قوله: "أكرمتـــــك وهذا" فالعطف على المفعول به "الكاف" أولى من عطفه على الفاعل "التاء"؛ وذلك لأن المتقاربـــات أولى ببعضها من التي حدث فيها فصل.

---

[1] مغني اللبيب ٦٤٥/٢.

[2] الآية : ٧١ من سورة يونس.

[3] شرح ابن عقيل ٢٠٦/٢-٢٠٨.

سادساً : احتمال البدل، والنصب على الاستثناء، والنعت:

قال ابن هشام: "يجوز في نحو: "ما ضربت أحداً إلا زيداً" كون "زيد" بدلاً من المستثنى منه، وهو أرجحها، وكون إلا وما بعدها نعتاً، وهو أضعفها"[١].

وكذلك ذكر المسألة ابن عقيل فاختار النصب على البدلية[٢]؛ وذلك على أصل المسألة حيث قال ابن مالك:

ما استثنت "إلا" مع تمـــام ينتصب

وبعد نفي أو كنفي انتخب

اتباع ما اتصل، وأنصب ما انقطع

وعن تميم فيه إبدال وقـــع

فاختار الاتباع على البدلية في مثل هذه المسألة، وعلى هذا يعرب "زيداً" منصوباً على البدلية من"أحد" لا على الاستثناء وهذا هو الوجه الظاهر في المسألة.

سابعاً: احتمال النصب، أو الجر في الاسم بعد "حاشا":

قال ابن هشام: "يجوز في نحو: "قام القوم حاشاك، وحاشاه" كون الضمير منصوباً، وكونه مجروراً، فإن قلت :"حاشاي" تعيّن الجر، أو "حاشاني" تعيّن النصب، وكذا القول في "خلا"، و"عدا"[٣].

قال ابن عقيل: "المشهور أن "حاشا" لا تكون إلاّ حرف جر، فتقول: "قام القوم حاشا زيدٍ" بجر "زيد". وذهب الأخفش، والجرمي، والمازني، والمبّرد[٤]، وجماعة منهم المصنف. إلى أنها مثل "خلا" تستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها، وحرفاً فتجر ما بعدها"[٥].

احتمال النصب والجر في الضمائر بعد "حاشا" يرجع إلى الخلاف في أصل المسألة، فالنصب عند من ينصب بـــ"حاشا" والجر عند من يعتبرها حرف جر، والجر أولى باعتبار أصل "حاشا" وهو المشهور عنها.

---

[١] مغني اللبيب ٦٤٥/٢-٦٤٦.
[٢] شرح ابن عقيل ٢١٣/٢.
[٣] مغني اللبيب ٦٤٦/٢.
[٤] المقتضب ٣٩١/٤.
[٥] شرح ابن عقيل ٢٣٨/٢-٢٣٩.

أما تعيين النصب عند ابن هشام في "حاشاني" فسببه أن نون الوقاية تدخل في آخر الفعل؛ لتقي الفعل من الكسر الناتج عن ياء المتكلم، ولعل هذا الذي يقوى عنده فعلية "حاشا" في المسألة، مع أن بعض الحروف قد تلحق بها أيضاً مثل"ليـــت".

ثامناً: احتمال الحالية والتمييز:

قال ابن هشام: "من ذلك: "كرم زيدٌ ضيفاً" إن قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل، يمنع أن تدخل عليه "من"، وإن قدّر نفسه احتمل الحال، والتمييز، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال "مِن"، ومن ذلك: "هذا خاتمٌ حديداً" والأرجح التمييز، للسلامة به من جمود الحال، ولزومها، أي عدم انتقالها، ووقوعها من نكرة، وخير منهما الخفض بالإضافة"[١].

الوجه الظاهر في هذه المسألة هو أن "ضيفاً" تمييز؛ وذلك حملاً على أشباهها في نحو: "كرم زيدٌ أصلاً" و"كرم زيدٌ خلقاً" فـــ"أصلاً" و"خلقاً" تمييز من غير خلاف. أما في "هذا خاتم حديداً" فيضعف كون "حديداً" حالاً الأوجه التي ذكرها، وقد بلغت ثلاثة أسباب، وهذا يكفي في استبعاد الحال عنها.

تاسعاً: احتمال الحال كونه من الفاعل وكونه من المفعول:

قال ابن هشام: "من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل، وكونه من المفعول، نحو: "ضربت زيداً ضاحكاً" ونحو : **{ وَقَاتِلُواْ الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً }**[٢] وتجويز الزمخشري الوجهين في **{ ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً }**[٣] وهمٌ؛ لأن كافة مختص بمن يعقل، ووهمه في قوله تعالى: **{وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِّلنَّاسِ }**[٤] إذ قدّر "كافة" نعتاً لمصدر محذوف- أي : إرسالة كافة- أشدّ؛ لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عمّا التزم فيه من الحالية، ووهمه في خطبة المفصل إذ قال: "محيط بكافة الأبواب"[٥] أشدّ؛ وأشد لإخراجه إيّاه عن النصب البتة"[٦].

---

[١] مغني اللبيب ٦٤٦/٢.
[٢] الآية : ٣٦ من سورة التوبة.
[٣] الآية : ٢٠٨ من سورة البقرة.
[٤] الآية : ٢٨ من سورة سبأ.
[٥] شرح المفصل لابن يعيش ١٧/١. وقد اعترض ابن يعيش أيضاً على قول الزمخشري.
[٦] مغني اللبيب ٦٤٦/٢-٦٤٧.

تجويز الحال من الفاعل أو من المفعول في قوله تعالى: **{ وَقَاتِلُواْ الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً }**[١] لا خلاف فيه فقد ورد في الكشاف[٢]، والتبيان[٣]، والبحر المحيط[٤]، والدر المصون[٥].

ولكن الاختلاف في قوله تعالى: **{ ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً }**[٦] فجوّز الزمخشري كون "كافة" حالاً من السلم[٧]، وذكر هذا الوجه أيضاً أبو البقاء[٨]، وأبو حيان في قوله : "وكافة لدلالته على معنى جميع يصلح أن يكون حالاً من الفاعل في "أدخلوا"، ومن "السلم" بمعنى شرائع الإسلام"[٩].

أما جعل الزمخشري "كافةً" نعتاً لمصدر محذوف في قوله تعالى: **{وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِّلنَّاسِ }**[١٠] فحجته في ذلك أنه يرى تقدم حال المجرور خطأ، لأنه بمنزلة تقدم المجرور على الجار، كما أنه يرى جعل اللام في "للناس" بمعنى "إلى" خطأ ثانٍ[١١].

أما أبو البقاء فلم يذكر في المسألة شيئاً سوى الحال فإمّا صاحبه الضمير الثاني في "أرسلناك" أو المجرور"الناس" على ضعف[١٢].

وأبو حيان يرى صحة وقوع الحال من المجرور مقدماً عليه حيث قال: "كافة" بمعنى عامة لا تكون إلاّ حالاً، فجعلها صفة لمصدر محذوف خروج عمّا نقلوا. أما جعله حالاً من المجرور مقدماً عليه فمختلف فيه، ذهب الأكثرون إلى

---

[١] الآية : ٣٦ من سورة التوبة.

[٢] الكشاف ٢/٢٦١.

[٣] التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٤٣.

[٤] البحر المحيط ٥/٤٠ المحققة.

[٥] الدر المصون ٣/٤٦٢.

[٦] الآية : ٢٠٨ من سورة البقرة.

[٧] الكشاف ١/٢٤٩-٢٥٠.

[٨] التبيان في إعراب القرآن ١/١٦٩.

[٩] البحر المحيط ٢/١٣٠-١٣١ المحققة.

[١٠] الآية : ٢٨ من سورة سبأ.

[١١] الكشاف ٣/٥٦٥-٥٦٦.

[١٢] التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٦٩.

منعه، وذهب أبو علي، وابن كيسان، وابن برهان، وابن مالك إلى أنه يجوز وهو الصحيح[١].

الوجه الظاهر في المسألة أن "كافة" حال سواء أكانت من الكاف كما ذكر ذلك الزجاج[٢]، وأبو البقاء، أم من "الناس" على القول بجواز ذلك.

أما قول الزمخشري: "محيط بكافة الأبواب"[٣] ربما كان يعامل "كافة" معاملة "جميع"؛ وذلك لأنهما يدلان على العموم، فلذا خرّج "كافة" عن الحال إلى أوجه أخرى واستعمالات مختلفة، والله أعلم.

عاشراً: احتمال وجهين لعامل الحال:

قال ابن هشام: من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين- نحو: **{ وَهَـذَا بَعْلِي شَيْخاً }**[٤] يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة[٥].

ذكر الزجاج أن نصب "شيخاً" هنا على الحال من لطيف النحو وغامضه.

وذلك أنك إذا قلت: هذا زيدٌ قائماً، فإن كنت تقصد أن تخبر من لم يعرف زيداً أنّه زيد لم يجز أن تقول: هذا زيد قائماً؛ لأنه يكون زيداً ما دام قائماً، فإذا زال عن القيام فليس بزيد، وإنّما تقول ذاك للذي يعرف زيداً: هذا زيدٌ قائماً فيعمل في الحال التنبيه، والمعنى انتبه لزيد في حال قيامه، وأشير لك إلى زيد حال قيامه، لأنّ "هذا" إشارة إلى ما حضر، فالنصب الوجه كما ذكرنا[٦].

أمّا الزمخشري فالنصب عنده بما دلّ عليه اسم الإشارة[٧]، وأبو البقاء يرى أن العامل في الحال معنى الإشارة، والتنبيه أي: كلاهما، أو أحدهما[٨]، ووافقه السمين الحلبي[٩]، مع أن توارد عاملين على معمول واحد أمر مستبعد.

الظاهر في هذه المسألة أن عامل الحال هو التنبيه وذلك لتقدمه على الإشارة، ومن يتقدم حقه أن يعمل، والله أعلم.

---

[١] البحر المحيط ٢٨١/٧.
[٢] معاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٤.
[٣] شرح المفصل ١٧/١.
[٤] الآية : ٧٢ من سورة هود.
[٥] مغني اللبيب ٦٤٧/٢.
[٦] معاني القرآن وإعرابه ٦٣/٣-٦٤.
[٧] الكشاف ٣٩٥/٢.
[٨] التبيان في إعراب القرآن ٧٠٧/٢.
[٩] الدر المصون ١١٥/٤.

المبحث الرابع : الموصولات

في هــذا المبحث مسائــل متعلقـــــة بتـــــرك الأوجه الظاهــرة، وهي من الموصولات.

أولاً: احتمال "من" كونها موصولة، أو موصوفة:

قال ابن هشام: إذا قلت: "أعجبني من جاءك" احتمل كون "من" موصولة أو موصوفاً، وقد جوّزوا ذلك في قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ }[١] وضعف أبو البقاء الموصولة؛ لأنها تتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى على الإبهام، وأجيب بأنها نزلت في عبد الله[٢] بن أبي وأصحابه[٣].

وقد أجاز الزمخشري الوجهين، وذلك في قوله "من" في "من يقول" موصوفة، كأنه قيل: ومن الناس ناس يقولون كذا، إن جعلت اللام للجنس، وإن جعلتها للعهد فموصولة كقوله: **{وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ }**[٤]"[٥].

ورجّح أبو البقاء كونها موصوفة حيث قال: " "من" هنا نكرة موصوفة و"يقول" صفة لها، ويضعف أن تكون بمعنى "الذي"؛ لأنّ "الذي" يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى ها هنا على الإبهام، والتقدير: "ومن الناس فريق يقول"."[٦]

وذكر أبو حيان أنّ "من" لا تكون نكرة موصوفة في أكثر لسان العرب إلا في موضع يختص بالنكرة[٧].

الظاهر في المسألة أن "من" هنا موصولة، وذلك يظهر من الآيات التي تلت الآية الكريمة حيث وصفت أولئك الناس وصفاً يجعلهم ظاهرين أمام الأعين، كما أن سبب نزول الآيات يبين ذلك[٨].

---

[١] الآية : ٨ من سورة البقرة.

[٢] هو عبد الله بن أبي بن مالك بن الحارث الخزرجي، المشهور بابن سلول، وسلول جدته لأبيه من خزاعة، رأس المنافقين، من أهل المدينة، مات سنة ٩هـ، الأعلام ٦٥/٤.

[٣] مغني اللبيب ٦٥٠/٢-٦٥١.

[٤] الآية : ٦١ من سورة التوبة.

[٥] الكشاف ٦٣/١.

[٦] التبيان في إعراب القرآن ٢٤/١.

[٧] البحر المحيط ١٨٠/١ المحققة.

[٨] قال ابن عباس رضي الله عنهما : أنها نزلت في منافقي أهل الكتاب منهم : "عبد الله بن أبي سلول، ومعتب بن قشير، والجدّ بن قيس" صفوة التفاسير ٣٥/١.

ثانياً : احتمال "ما" موصولة، أو موصوفة، أو مصدرية:

قال ابن هشام: "نحو: "أعجبني ما صنعت، يجوز فيه كون "ما" بمعنى "الذي"، وكونها نكرة موصوفة، وعليهما فالعائد محذوف، وكونها مصدرية فلا، عائد، ونحو: **{ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ }**[١] يحتمل الموصولة، والموصوفة، دون المصدرية؛ لأن المعاني لا ينفق منها، وكذا : **{ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ }**[٢] فإن ذهبت إلى تأويل "ما تحبون" و"ما رزقناهم" بالحب، والرزق، وتأويل هذين بالمحبوب، والمرزوق فقد تعسفت من غير محوج إلى ذلك"[٣].

والزمخشري قد رجّح الموصولة في قوله تعالى: "مما تحبون" وذلك في قوله: "حتى تكون نفقتكم من أموالكم التي تحبونها وتؤثرونها"[٤].

وذكر أبو البقاء جواز الموصولة والموصوفة في قوله تعالى: "مما تحبون" و"مما رزقناهم ينفقون" وذكر جواز المصدرية على رأي أبي علي الفارسي[٥].

وذكر أبو حيان أن "ما" موصولة والعائد محذوف، ولم يذكر غير ذلك[٦].

أمّا السمين الحلبي فقد رفض القول بأنها موصوفة أو مصدرية، وقال: "هذان الوجهان ضعيفان والأول أضعف". أي: يعني كونها موصوفة حيث قال:"والقول بكونها موصوفة لا معنى له"[٧].

والظاهر في المسألة أن "ما" في الآيتين الكريمتين موصولة، وهو الأوضح.

---

[١] الآية : ٩٢ من سورة آل عمران.

[٢] الآية : ٣ من سورة البقرة، ٣ من سورة الأنفال.

[٣] مغني اللبيب ٦٥٠/٢.

[٤] الكشاف ٣٧٦/١.

[٥] التبيان في إعراب القرآن ١٨/١-١٩، ٢٧٩/١.

[٦] البحر المحيط ٥٤٦/٢ المحققة.

[٧] الدر المصون ١٦٦/٢.

ثالثاً: احتمال "ما" المصدرية، والموصول الاسمي:

قال ابن هشام في قوله تعالى: **{فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ }**[١] إنّ "ما" مصدرية، أي بالأمر، أو موصول اسمي أي: بالذي تؤمره، على قول الشاعر:

أمرتك الخيرَ فافعل ما أُمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب[٢]

وأما من قال: "أمرتك بكذا" وهو الأكثر فيشكل؛ لأن حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضاً بمثله معنى ومتعلقاً نحو :**{ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ }**[٣] أي: (منه).

وأمّا **{ فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ }**[٤] في الأعراف فيحتمل أن يكون الأصل بما كذبوه فلا إشكال، أو بما كذبوا به، ويؤيده التصريح به في سورة يونس[٥]، وإنما جـــاز مع اختلاف المتعلق؛ لأن "ما كانوا ليؤمنوا" بمنزلة كذبوا في المعنى[٦].

وكذلك جوّز الزمخشري[٧]، وأبو البقاء[٨] كون "ما" في قوله تعالى: "بما تؤمر" جوّزا كونها موصولة، وكونها مصدرية.

ويرى أبو حيان أنها موصولة بمعنى "الذي" ورفض مصدريتها، وذكر كلام الزمخشري حيث قال: "وقال الزمخشري: ويجوز أن تكون (ما) مصدرية أي: "بأمرك" مصدر من المبني للمفعول، وهذا ينبني على مذهب من يجوّز أن المصدر يراد به أن والفعل المبني للمفعول، والصحيح أن ذلك لا يجوز"[٩].

والظاهر في المسألة هو جعل (ما) في قوله تعالى "بما تؤمر" موصولة بمعنى الذي، والأصل "بالذي تؤمر به" وهذا الفعل يطرد حذف الجار معه، فحذف العائد فصيح[١٠].

---

[١] الآية : ٩٤ من سورة الحجر.

[٢] من قول الشاعر عمرو بن معدي كرب، شرح شواهد المغني، ص٧٢٧.

[٣] الآية : ٣٣ من سورة المؤمنون.

[٤] الآية : ١٠١ من سورة الأعراف.

[٥] الآية : ٧٤ من سورة يونس.

[٦] مغني اللبيب ٦٤٩/٢-٦٥٠.

[٧] الكشاف ٥٦٧/٢.

[٨] التبيان في إعراب القرآن ٧٨٧/٢.

[٩] البحر المحيط ٤٥٥/٥ المحققة.

[١٠] الدر المصون ٣٠٩/٤.

رابعاً: احتمال كون "الذي" موصولاً اسمياً، أو موصولاً حرفياً، أو نكرة موصوفة:

قال ابن هشام: "يجوز في نحو { تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ }[1] كون الذي موصولاً اسمياً فيحتاج إلى تقدير عائد، أي زيادة على العلم الذي أحسنه، وكونه موصولاً حرفياً، فلا يحتاج لعائد، أي تماماً على إحسانه، وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة، ويكون أحسن حينئذٍ اسم تفضيل، لا فعلاً ماضياً، وفتحته إعراب لا بناء، وهي علامة الجر، وهذان الوجهان كوفيان، وبعض البصريين يوافق على الثاني"[2].

والزمخشري يرى في "الذي" وجهاً واحداً وهو كونها موصولاً ولم يظهر في كلامه غير هذا، حيث قاله "على الذي أحسن" على من كان محسناً صالحاً، يريد جنس المحسنين، أو أراد به موسى عليه السلام، على العبد الذي أحسن الطاعة في التبليغ، أو تماماً على الذي أحسن موسى من العلم والشرائع.[3]"

وأبو البقاء ذكر أنه موصول، وضعّف كونه موصوفاً حيث قال: "وقال قوم "أحسن"- بفتح النون- في موضع جر صفة للذي، وليس بشيء؛ لأن الموصول لابدّ له من صلة.[4]"

والظاهر في هذه المسألة هو كون "الذي" موصولاً اسمياً، والعائد هو ضمير موسى عليه السلام، وهذا لتقدمه على الجملة، فيسّر ذلك تقدير العائد، وهذا واضح من سياق الآية الكريمة.

---

[1] الآية : ١٥٤ من سورة الأنعام وهي قوله تعالى : (ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن).

[2] مغني اللبيب ٦٥٠/٢.

[3] الكشاف ٧٨/٢.

[4] التبيان في إعراب القرآن ٥٥٠/١.

خامساً : استعمال "ذا":

قال ابن هشام في قوله تعالى: **{ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ }**[1] "ماذا" مفعول مطلق، لا مفعول به؛ لأن أجاب لا يتعدى إلى الثاني بنفسه، بل بالباء، وإسقاط الجار ليس بقياس، ولا يكون "ماذا" مبتدأ وخبراً؛ لأن التقدير حينئذٍ: ما الذي أجبتم به، ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذف، والأكثر في نحو "مَنْ ذا لقيت" كون "ذا" موصولة، ولقيت صلة، وبعضهم لا يجيزه، ومن الكثير **{ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ }**[2]؛ إذ لا يدخل موصول إلا شاذاً كقراءة زيد بن علي[3]: { وَالَّذِينَ مَنْ قَبْلِكُم }[4]"[5].

في الآية الأولى لم يجعل ابن هشام "ذا" موصولة؛ وذلك لأنّها لا تكون موصولة إلا بثلاثة شروط:

أولها : أن تكون مسبوقة بكلمة "مـــا" أو "مـــــن" الاستفهاميتين، فلا يصح: "ذا رأيته".

ثانيها : أن تكون كلمـــة "من" وكذا "ما" مستقلة بلفظها، وبمعناها – وهو هنا الاستفهام– ، وبإعرابها؛ فلا تركب إحداها مع "ذا" تركيباً يجعلهما معاً كلمة واحدة في إعرابها، وفي معناها أيضاً – وهو الاستفهام في نحو ماذا عطارد؟، ومن ذا النائم؟. وفي حالة التركيب توصف "ذا" بأنها ملغاة إلغاءً حكمياً.

ثالثها: أن تكـــون "ذا" اسم إشـــــارة فلا تصلح أن تكون اسم موصول؛ لعدم وجود صلة بعدها، بسبـــب دخولها على مفـــرد؛ نحو ماذا المعدن؟ تريد ما هذا المعدن؟.

---

[1] الآية : ٦٥ من سورة القصص.

[2] الآية : ٢٥٥ من سورة البقرة.

[3] هو زيد بن علي بن الحسين بن علي الإمام، ولد سنة ٧٩هـــ، عده الجاحظ من خطباء بني هاشم، من المصنفات التي نسبت له "مجموع في الفقه" و"تفسير غريب القرآن" توفى سنة ١٢٢هـــ شهيداً بأيدي الأمويين، الأعلام ٥٩/٣.

[4] الآية : ٢١ من سورة البقرة.

[5] مغني اللبيب ٦٤٩/٢.

وابن هشام أعرب "ماذا" مفعولاً مطلقاً، والأولى أن يعرب في محل رفع مبتدأ باعتباره أداة واحدة، وجملة "أجبتم" في محل رفع خبر "ماذا".

ويجوز أن تكون "ماذا" اسم استفهام مبنياً على السكون في محل جر بحرف جرّ مقدّر أي بماذا[١].

أما في "من ذا لقيت" كون الأكثر في "ذا" هنا أنها اسم إشارة، ويقل كونها موصولة فسبب ذلك أن الموصول يحتاج إلى عائد وهو هنا محذوف، والأفضل أن تجعل "من ذا" كلها للاستفهام في محل رفع مبتدأ، وجملة "لقيت" في محل رفع خبر.

أما في قوله تعالى : **{ مَن ذَا الَّذِي }**[٢] فأعرب أبو البقاء "من" استفهام في موضع رفع بالابتداء، و"ذا" خبره، والذي نعت لـ"ذا"، أو بدل منه[٣].

ورفض أبو حيان هذا الإعراب حيث قال: "على هذا يكون "ذا" اسم إشارة وفي ذلك بعد؛ لأن "ذا" إذا كان اسم إشارة، وكان خبراً عن "من" استقلت بهما الجملة، وأنت ترى احتياجها إلى الموصول بعدها.

والذي يظهر أن "من" الاستفهامية ركبت معها "ذا" فيكون "من ذا" كله في موضع رفع بالابتداء، والموصول بعدهما هو الخبر، إذ به يتم معنى الجملة الابتدائية[٤].

والظاهر في المسألة هو صحة رأي أبي حيان؛ لأنه ابتعد عن دخول موصول على موصول، وحصلت بتقديره الإفادة.

وخرجت قراءة زيد بن علي على أن "قبلكم" صلة "من"، و"من" خبر مبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ وخبره صلة للموصول الأول، وهو "الذين" والتقدير: "والذين هم منْ قبلكم"[٥].

وبهذا التخريج لا يكون الموصول قد دخل على موصول.

---

[١] الإعراب المفصل ٨/٤٣٥-٤٣٦.

[٢] الآية : ٢٤٥ ، ٢٥٥ من سورة البقرة.

[٣] التبيان في إعراب القرآن ١/١٩٣.

[٤] البحر المحيط ٢/٢٨٨ المحققة.

[٥] المرجع السابق ١/٢٣٤.

المبحث الخامس : التوابـــــع

في هــذا المبحث مسائل من التوابع تعلقت بترك الأوجه الظاهرة.

أولاً: احتمال بدل الكل من الكل، أو عطف البيان:

قال ابن هشام:"نحو قوله تعالى: **{آمَنَّـــــا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ }**[١] يحتمل بدل الكل من الكل، وعطف البيان، ومثله **{ نَعْبُدُ إِلَـــهَكَ وَإِلَـــهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَـــاقَ }**[٢] **{فَانظُرْ كَيْـفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ }**[٣] فيمن فتــح الهمزة[٤]، ويحتمل هذا تقدير مبتدأ أيضاً، أيّ "أنّا دمرناهم".[٥]

والزمخشري أعرب "رب موسى" عطف بيان لرب العالمين؛ لأن فرعون– لعنه الله– كان يدعي الربوبيّة[٦]. وهو في هذا يراعي الموقف الذي قيلت فيه الجملة، وهو حكم جيّد.

أما أبو البقاء[٧]، وأبو حيّان[٨] فقد أعربا "رب موسى" بدلاً؛ وذلك لأن ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلاً، ويستثنى من ذلك مسألتان، يتعين فيهما التابع عطف بيان:

الأولى: أن يكون التابع مفرداً، معرفة، معرباً، والمتبوع منادىً، نحو: "يا غلامُ يعمرا" فيتعين أن يكون "يعمرا" عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن البدل على نيّة تكرار العامل، فكان يجب بناء "يعمرا" على الضم.

الثانية : أن يكون التابع خالياً من "أل" والمتبوع بأل، وقد أضيفت إليه صفة بأل، نحو: "أنا الضاربُ الرجل زيدٍ"، فيتعين كون زيد عطف بيان؛ لأنه على البدل يكون التقدير : "أنا الضاربُ زيدٍ" وهو لا يجوز؛ لأن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلاّ إلى ما فيه أل، أو ما أضيف إلى ما فيه أل[٩].

وبهذا لا غبار على من جعل "رب موسى" عطف بيان، أو بدلاً.

---

[١] الآيتان : ١٢١–١٢٢ من سورة الأعراف، ٤٦ – ٤٧ من سورة الشعراء.
[٢] الآية : ١٣٣ من سورة البقرة.
[٣] الآية : ٥١ من سورة النمل.
[٤] قرأ عاصم، وحمزة ، والكسائي بفتح همزة "أن" وقرأ باقي السبعة بكسرها الحجة للقراء السبعة ٢٤١/٣.
[٥] مغني اللبيب ٦٥١/٢.
[٦] الكشاف ٣٠٤/٣.
[٧] التبيان في إعراب القرآن ٥٨٨/١.
[٨] البحر المحيط ٣٦٤/٤ المحققة.
[٩] شرح ابن عقيل ٢٢١/٣–٢٢٣.

أما "إبراهيم وإسحاق" في الآية فأعربها الزمخشري عطف بيان لآبائك[١].

وأعربها أبو البقاء بدلاً[٢]، أمّا أبو حيان فقد جوّز الوجهين، أي: إما عطف بيان أو بدل[٣].

أما إعراب "أنّا دمرناهم" فقال الزمخشري : "من قرأ بالفتح رفعه بدلاً من العاقبة، أو خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هي تدميرهم، أو نصه على معنى: "لأنّا"، أو على أنّه خبر "كان"، أي: "كان عاقبة مكرهم الدمار"[٤].

وذكر أبو البقاء هذه الأوجه،وذكر وجهاً وأشار إلى ضعفه وهو أن تكون بدلاً من كيف؛ وسبب الضعف أن البدل من الاستفهام يلزم فيه إعادة حرفه كقولك "كيف زيد أصحيح أم مريض"[٥].

في هذه المسائل التي مرت تستوي كفتي الميزان في اختيار عطف البيان أو البدل، وهذا من روائع علم النحو في تعدد أوجه الإعراب من غير ترجيح وجه على آخر.

ثانياً: احتمال الصفة لأحد شيئين:

قال ابن هشام: "نحو قوله تعالى: **{سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى }**[٦] يجوز فيه كون "الأعلى" صفة للاسم، أو صفة للرب، وأمّا نحو: "جاءني غلامُ زيدٍ الظريف" فالصفة للمضاف، ولا تكون للمضاف إليه إلاّ بدليل؛ لأن المضاف إليه إنما جئ به لغرض التخصيص، ولم يؤت به لذاته"[٧].

والزمخشري جعل "الأعلى" صفة للرب، والاسم، أي: صفة لكليهما[٨].

---

[١] الكشاف ١٩٢/١.

[٢] التبيان في إعراب القرآن ١١٩/١.

[٣] البحر المحيط ٣٦٤/٤.

[٤] الكشاف ٣٦١/٣.

[٥] التبيان في إعراب القرآن ١٠١٠/٢-١٠١١.

[٦] الآية : ١ من سورة الأعلى.

[٧] مغني اللبيب ٦٥١/٢.

[٨] الكشاف ٧٢٥/٤.

وأبو حيّان يرى أنه يصح كون "الأعلى" صفة لـــ"ربك"، وأن يكون صفة لـــ"اسم" فيكون منصوباً، وبهذا الوجه لا يصح أن يعرب "الذي خلق" صفة لـــ"ربك"، فيكون في موضع جر؛ لأنه قد حالت بينه وبين الموصوف صفة لغيره، لو قلت: "رأيت غلامَ هند العاقل الحسنة". لم يجز، بل لابد أن تأتي بصفة هند، ثم تأتي بصفة الغلام فتقول: "رأيت غلامَ هندٍ الحسنةِ العاقلَ". فإن لم تجعل "الذي" صفة لـــ"ربك" بل رفعته على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أو نصبته على المدح جاز أن يكون "الأعلى" صفة لـــ"اسم"[١].

والظاهر في هذه المسألة هو ترجيح كون "الأعلى" صفة لـــ"ربك" ثم توالت الصفات بعد ذلك، وذلك مثل قوله تعالى: **{وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلا أَن يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ*الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ }**[٢].

فلفظ الجلالة هو المنعوت و"العزيز، والحميد، والذي" كلها نعوت متتالية.

ثالثاً: احتمال التبعية، أو القطع:

قال ابن هشام: " نحـــــــو قوله تعالى: **{ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ }**[٣] و"مررت بالرجـــــل الذي فعل" يجـــوز في الموصول، أن يكون تابعاً، أو بإضمار أعني، أو أمدح، أو هو، وعلـــى التبعية فهو نعت، لا بدل إلا إذا تعذر، نحو قوله تعالى : **{وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ *الَّذِي جَمَعَ مَالاً }**[٤]؛ لأن النكرة لا توصف بالمعرفة"[٥].

قد ذكر هذه الأوجه الزمخشري[٦]، وأبو البقاء[٧] من غير ترجيح أحدها، ولكن السمين الحلبي رجّح كونه نعت للمتقين، وذلك في قوله: "والذين" يحتمل الرفع، والنصب، والجرّ، والظاهر الجرّ وهو من ثلاثة أوجه أظهرها: أنّه نعت للمتقين"[٨].

وهذا الرأي هو الظاهر في المسألة وهو أقربها إلى الصواب، حيث ابتعد عن التكلّف والتقدير، فلذا هو الأولى والأوضح في المسألة، والله أعلم.

---

[١] البحر المحيط ٤٥٣/٨ المحققة.
[٢] الآيتان : ٨، ٩ من سورة البروج.
[٣] الآيتان : ٣،٢ من سورة البقرة.
[٤] الآيتان : ٢،١من سورة الهمزة.
[٥] مغني اللبيب ٦٥١/٢- ٦٥٢.
[٦] الكشاف ٤٦/١.
[٧] التبيان في إعراب القرآن ١٦/١-١٧.
[٨] الدر المصون ٩٥/١.

الفصـــــل الثاني : الحمل على شيء ونظير الموضع بخلافه

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : الحمل على ما تقدم في الكلام

المبحث الثاني : الحمل على تقدير.

المبحث الثالث : الحمل على الابتداء.

المبحث الأول : الحمل على ما تقدم في الكلام

في هذا المبحث مسائل تعلقت بحمل الإعراب على ما تقدم في الكلام.

أولاً: عطف "مُخرج" في قوله تعالى: **{إِنَّ اللّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ }**[١].

ذكر ابن هشام أن الزمخشري جعل "مخرج" معطوفاً على "فالق" ولم يجعله معطوفاً على "يخرج"؛ لأن عطف الاسم على الاسم أولى، ولكن مجئ قوله تعالى: **{ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيَّتَ مِنَ الْحَيِّ }**[٢] بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك[٣].وقد قال ابن مالك:

واعطف على اسم شبه فعلا وعكساً استعمل تجده سهلا

وقد ذكر أحمد بن المنير الإسكندري[٤] في حاشية الكشاف تعليلاً بارعاً في ذكر الفعل "يخرج الحي" بين أسماء الفاعلين "فالق الحب، ومخرج الميت، وفالق الإصباح، وجاعل الليل". قال: كان الأصل وروده بصيغة اسم الفاعل أسوة بأمثاله من الصفات المذكورة في الآية، إلا أنّه عدل عن اسم الفاعل إلى الفعل المضارع في هذا الوصف وحده، وهو قوله : "يخرج الحيّ من الميت"؛ إرادة لتصوير إخراج الحيّ من الميّت واستحضاره في ذهن السامع، وهذا التصوير، والاستحضار،إنما يتمكن في أدائها الفعل المضارع دون اسم الفاعل، والماضي[٥].

وقد أجاز أبو حيان عطف اسم الفاعل "مخرج" في الآية على الفعل المضارع "يخرج"؛ وذلك لأنّه بمعناه[٦].

وذكر السمين الحلبي أن في "مخرج" وجهان:

الأول: أنّه معطوف على "فالق"، ولم يذكر الزمخشري غير هذا، أي: "إن الله فالق"، و"مخرج".

---

[١] الآية : ٩٥ من سورة الأنعام.

[٢] الآية : ٣١ من سورة يونس.

[٣] مغني اللبيب ٦٨١/٢، الكشاف ٤٥/٢.

[٤] هو صاحب كتاب الانتصاف، وقد ردّ في كتابه هذا على كثير من آراء الزمخشري المعتزلية.

[٥] الكشاف ٤٥/٢ في الهامش.

[٦] البحر المحيط ١٨٩/٤ المحققة.

الثاني: أنه معطوف على "يخرج"، وهنا لابد من جعل الفعل في تأويل اسم، أو الاسم بتأويل فعل ليصح العطف، وهذا يعتمد على إعراب "يخرج"، فإن جعل مستأنف فهو فعل غير مؤول باسم، فيرد الاسم إلى معنى الفعل، فكأنّ "مخرجاً" في قوة يخرج، وإن جعل "يخرج" خبر ثانٍ لـــ"إنّ" فهو بتأويل اسم واقع موقع خبر ثانٍ فلذلك عطف عليه اسم صريح[١].

وبعد هذه الحجج، والأدلة في جواز عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع، يترجح عطف "مخرج" على "يخرج".

ثانياً: إعراب "يضل" في قوله تعالى: **{ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَـذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً }**[٢]

ذكر ابن هشام أن بعض النحويين أعرب جملة "يضل" صفة لمثلاً، أو مستأنفة، قال: والصواب الثاني، لقوله تعالى في سورة المدثر: **{ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ }**[٣] [٤].

اختار الزمخشري في إعراب "يضل به كثيراً" أن تكون الجملة جارية مجرى التفسير والبيان للجملتين المصدريتين بأمّا وهما في قوله تعالى: **{ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَـذَا مَثَلاً }**[٥]، ومعنى ذلك أن الجملة مستأنفة[٦].

أمّا أبو البقاء فذكر في المسألة ثلاثة أوجه للإعراب:

أولها: أن تكون الجملة صفة للمثل، والثاني: أن تكون حالاً من اسم الله، أي: مُضلاً به كثيراً، وهادياً به كثيراً، والثالث: أن تكون مستأنفة[٧].

---

[١] الدر المصون ١٣١/٣.

[٢] الآية : ٢٦ من سورة البقرة.

[٣] الآية : ٣١ من سورة المدثر.

[٤] مغني اللبيب ٦٨١/٢.

[٥] الآية : ٢٦ من سورة البقرة.

[٦] الكشاف ١٢٢/١.

[٧] التبيان في إعراب القرآن ٤٤/١.

وضعف أبو حيان القول بأن الجملة صفة للمثل؛ وذلك لأن المعنى يكون: "ماذا أراد الله بهذا مثلاً يفرق به الناس إلى ضلال وهداية"، وعلى هذا يكون من كلام الذين كفروا، وهذا الوجه ليس بظاهر؛ لأن الذي ذُكر أن الله لا يستحي منه هو ضرب المثل، والذين كفروا سألوا سؤال استهزاء، وليسوا معترفين بأن هذا المثل يضل الله به كثيراً ويهدي به كثيراً، إلا إن ضمّن معنى الكلام: ذلك على حسب اعتقادكم وزعمكم أيها المؤمنون[١].

ولذلك فإن الاستئناف يقوى، ويضعف في مقابل ذلك النعت، والحال خصوصاً إذا حملت الجملة على نظيرتها في سورة المدثر، ولعل الذي جعل أكثر النحويين يحملون الجملة الفعلية في الآية الكريمة على الوصف هو وقوعها بعد النكرة على القول بأنّ الجمل بعد النكرات صفات،وهذا القول لا يطرد في كل حالة خصوصاً أن الوقف على "مثلاً" وقف لازم، أي يجب الوقف عليها والابتداء بما بعدها وهي جملة "يضل به"، فهذا يؤيد استئنافيتها، ويبعد حكم الصفة، والحال.

ثالثاً: إعراب "موعداً" في قوله تعالى: **{ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلا أَنتَ مَكَاناً سُوًى قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ }**[٢]

قال ابن هشام: قد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما يرجح كلاهما، فينظر في أولاها كقوله تعالى: " فاجعل بيننا وبينك موعداً" فإن الموعد محتمل المصدر، ويشهد له "لا نخلفه نحن ولا أنت"، للزمان ويشهد له "قال موعدكم يوم الزينة"، وللمكان ويشهد له "مكاناً سُوى" وإذا أعرب "مكاناً" بدلاً منه لا ظرفاً لتخلفه تعيّن ذلك"[٣].

وقال الزمخشري: لا يخلو "الموعد" من أن يجعل زماناً، أو مكاناً، أو مصدراً، ولكنه ضعّف الزمان، والمكان، ومال إلى القول بأنه مصدر مستند إلى قراءة الحسن، ويظهر ذلك في قوله: فإن جعلته زماناً لزمك شيئان: أن تجعل الزمان مخلفاً، وأن يعضل عليك ناصب "مكاناً"، وإن جعلته مكاناً لزمك أيضاً أن

---

[١] البحر المحيط ٢٧٠/١ المحققة.

[٢] الآيتان : ٥٨، ٥٩ من سورة طه.

[٣] مغني اللبيب ٦٨٣/٢.

توقع الإخلاف على المكان، وأن لا يطابق قوله "موعدكم يوم الزينة"، وقراءة الحسن[١] غير مطابقة له مكاناً وزماناً جميعاً؛ لأنه قرأ: "يوم الزينة" بالنصب فبقى أن يجعل مصدراً بمعنى الوعد، ويقدر مضاف محذوف، أي: "مكان وعد"، ويجعل الضمير في "نخلفه" للموعد، و"مكاناً" بدل من المكان المحذوف.

فإن قلت كيف طابقه قوله: "موعدكم يوم الزينة" ولابدّ أن تجعله زماناً، والسؤال واقع عن المكان، لا عن الزمان؟ قلت: هو مطابق معنى وإن لم يطابق لفظاً، لأنهم لابدّ لهم من أن يجتمعوا يوم الزينة في مكان بعينه مشتهر فبذكر الزمان علم المكان[٢].

وأبو البقاء صرّح بأن "الموعد" مصدر، وذلك في قوله : "فاجعل بيننا وبينك موعداً" هو هاهنا مصدر، لقوله تعالى:"لا نخلفه نحن ولا أنت مكاناً" أي في مكان. أما "موعدكم" الثانية في الآية قدّر لها : "وقت موعدكم يوم الزينة"[٣].

وبهذا يكون قد أكدّ مصدريته، وأبو حيان يرّجح كونه زماناً، وذلك في قوله: الظاهر أن "موعداً" هنا زمان: أي فعيّن لنا وقت اجتماع، ولذلك أجاب بقوله: "موعدكم يوم الزينة"[٤].

الذي أوقع هذه الاحتمالات أن صيغة "موعد" تحتمل اسم الزمان، واسم المكان، والمصدر الميمي، أي يمكن أن تكون بمعنى زمان الوعد، أو مكان الوعد، أو الوعد نفسه، ولكل احتمال ما يؤيده في الآية، والأولى في هذه المسألة أن تكون مصدراً؛ لأن المصدر هو الأصل ولابد أن يتحقق في مكان، وزمان.

---

[١] قرأ الحسن، والأعمش ، والثقفي بنصب "يوم"، وقد رويت عن أبي عمرو، المحتسب ٥٣/٢.

[٢] الكشاف ٦٨/٣-٦٩ بتصرف.

[٣] التبيان في إعراب ٨٩٤/٢.

[٤] البحر المحيط ٣٣٥/٦- ٣٣٦ المحققة.

المبحث الثاني : الحمل على تقدير

في هذا المبحث مسائل حمل الإعراب فيها على تقدير، ومن ذلك.

أولاً: تقدير الوقـــف على "ريب" في قولـــه تعالى: **{ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ }**[١].

ذكر ابن هشام أن بعضهم قال في الآية الكريمة إنّ الوقف على "ريب" ويبتدئ "فيه هدىً" ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى: **{الم تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ }**[٢].[٣]

ويرى الزمخشري أن الوقف على "فيه" هو المشهور. وعن نافع[٤] وعاصم أنهما وقفا على "لا ريب"، ولابد للواقف من أن ينوي خبراً، ونظيره قوله تعالى: **{قَالُوا لا ضَيْرَ }**[٥] ، وقول العرب: "لا بأس"، وهي كثيرة في لسان أهل الحجاز، والتقدير: "لا ريب فيه".

ثم ذكر أن الأرسخ عرقاً في البلاغة أن يجعل قوله "الم" جملة برأسها، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، و"ذلك الكتاب" جملة ثانية، و"لا ريب فيه" ثالثة، و"هدى للمتقين" رابعة، وجئ بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق، وذلك لمجيئها متآخية آخذا بعضها بعنق بعض[٦].

وأبو البقاء ذكر الوجهين في الوقف، ولم يرجّح أحدهما[٧].أما أبو حيان فكلامه مطابق لكلام الزمخشري، وذلك بجعله كل جملة مستقلة[٨].

---

[١] الآيتان : ١-٢ من سورة البقرة.

[٢] الآيتان : ١-٢ من سورة السجدة.

[٣] مغني اللبيب ٦٨١/٢.

[٤] هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم الليثي، مولاهم المدني، المقرئ بالمدينة قرأ على طائفة من التابعين، أصله من أصبهان، وهو أحد القراء السبعة أصحاب القراءة المتواترة، توفى سنة ١٦٧هـ، طبقات القراء للذهبي ١٠٤/١.

[٥] الآية : ٥٠ من سورة الشعراء.

[٦] الكشاف ٤٦/١.

[٧] التبيان في إعراب القرآن ١٥/١-١٦.

[٨] البحر المحيط ١٦١/١ المحققة.

وخالف السمين الحلبي في هذه المسألة شيخه أبا حيان فرجّح الوقف على"ريب"، وذلك في قوله: "ريب" اسمها، أي: اسم"لا"، وخبرها يجوز أن يكون الجار والمجرور وهو "فيه" إلا أن بني تميم لا تكاد تذكر خبرها فالأولى: أن يكون محذوفاً تقديره: "لا ريب كائن" ويكون الوقف على "ريب" حينئذٍ تاماً، وقد يحذف اسمها ويبقى خبرها قالوا: لا عليك، أي: لا بأس عليك[١].

والأقرب إلى الصواب في هذه المسألة هو الوقف على "فيه" وذلك من وجهين: الأول: أن الوقف على "ريب" يجعل المعرب يترك الخبر الذي أمامه، ويحمل المسألة على التقدير. والثاني: أن "لا ريب" في سورة السجدة لا يمكن الوقوف عليها البتة؛ وذلك لأنّ المعنى يفسد بذلك، إذ الوقف عليها يجعل القارئ يبدأ من قوله تعالى: "فيه من رب العالمين" وهو كلام لا يفهم منه شيء، فيتحتم الوقف على "فيه" ليكتمل المعنى.

ثانياً : تقدير الإشـــــارة في قوله تعالى: **{وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ }**[٢].

ذكر ابن هشام أن بعضهم قال: إنّ الرابط في الآية الكريمة الإشارة، وإنّ الصابر والغافر جعلا من عزم الأمور مبالغة، والصواب أنّ الإشارة للصبر والغفران، بدليل: **{ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ }**[٣] [٤].

وقال الزمخشري في تفسيره للآية الكريمة: ولمن صبر على الظلم والأذى وغفر ولم ينتصر وفوّض أمره إلى الله إن ذلك منه لمن عزم الأمور، وحذف الراجع لأنّه مفهوم كما حذف من قولهم: "السمن منوان بدرهم"[٥].

فالإشارة إلى المصدر، وهذا على تقدير "من" موصولة. أما إن قدرت "من" شرطية فأبو البقاء جعل جواب الشرط "إن ذلك" وقدّر فيه حذف الفاء[٦].

---

[١] الدر المصون ٩٠/١.

[٢] الآية : ٤٣ من سورة الشورى.

[٣] الآية : ١٨٦ من سورة آل عمران.

[٤] مغني اللبيب ٦٨١/٢.

[٥] الكشاف ٢٢٣/٤.

[٦] التبيان في إعراب القرآن ١١٣٥/٢.

أما السمين الحلبـــي فقدر جواب الشـــرط محذوفاً؛ وذلك لدلالة جواب القسم عليه[١].

والأقرب إلى الصواب في الآية أن تجعل الإشارة إلى الصبر والغفران، وليست إلى المبتدأ "من"؛ وذلك لوضوح المسألة في الآية الأخرى حيث تظهر الإشارة جلية إلى الصبر والغفران.

ثم إنّ تقدير المبتدأ في الآية الأولى يحتاج إلى تقدير حذف مضاف في "عزم الأمور"، أي: "لمن ذوي عزم الأمور"، وفي هذا تكلّف لا داعي له.

ثالثاً: تقدير المحذوف في قوله تعالى: **{ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ }**[٢]

ذكر ابن هشام أن بعضهم قال: إنّ التقدير: "تزعمونهم شركاء" والأولى أن يقدّر "تزعمون أنهم شركاء"، بدليل: **{ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاء }**[٣]؛ ولأن الغالب على "زعم" أن لا يقع على المفعولين صريحاً، بل على "أنّ" وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك[٤].

ولا إشكال في أنّ "زعم" يتعدى إلى مفعولين، ولكن الإشكال في تقديرهما في الآية الكريمة إذ قدّر كثير من العلماء المفعولين صريحين، منهم الزمخشري[٥]، وأبو حيان[٦]، والسمين الحلبي[٧]. ومن المواضع التي جاء فيها الفعل زعم في القرآن قوله تعالى: **{ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِداً }**[٨]، وقوله تعالى: **{زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا }**[٩]، ولعلّ الداعي لتقدير المفعول الأول صريحاً، وأنّه ضمير على وجه الخصوص، هو الاختصار في التقدير، وذلك لأنّ عبارة "زعمتم أنّهم شركاء" تعني: "زعمتموهم شركاء"؛ ولذلك عدلوا في التقدير إلى ما هو أيسر، ومؤدٍ للمعنى.

أمّا إن أرادوا التقدير على وجـــه المطابقة فيكون التقدير بأن وصلتها بدلاً من الضمير.

---

[١] الدر المصون ٦/٨٦-٨٧.
[٢] الآية : ٦٢ من سورة القصص.
[٣] الآية : ٩٤ من سورة الأنعام.
[٤] مغني اللبيب ٢/٦٨١-٦٨٢.
[٥] الكشاف ٣/٤١١-٤١٢.
[٦] البحر المحيط ٧/١٢٣ المحققة.
[٧] الدر المصون ٥/٣٥٠.
[٨] الآية : ٤٨ من سورة الكهف.
[٩] الآية : ٧ من سورة التغابن.

المبحث الثالث : الحمل على الابتداء

في هذا المبحث مسائل وقع فيها حمل على الابتداء، ومن ذلك:

أولاً: الاستئناف في قوله تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ }**[١]

ذكر ابن هشام أن بعضهم قال: إنّ "لا يؤمنون" مستأنف، أو خبر لإنّ، وما بينهما اعتراض، والأولى الأول، بدليل: : **{و سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ }**[٢][٣].

والزمخشري يرى أن جملة "لا يؤمنون" إمّا أن تكون جملة مؤكدة للجملة التي قبلها، أو خبراً لإنّ والجملة قبلها اعتراض[٤].

أما أبو البقاء فذكر ثلاثة أوجه لإعراب "لا يؤمنون" أيضاً فالأول: أن تكون لا محل لها من الإعراب، وذلك لأن خبر إنّ هو جملة "سواء عليهم".

والوجه الثاني أنها خبر "إنّ" و"سواء" ما بعده معترض. أما الثالث فقال: يجوز أن يكون خبراً بعد خبر[٥]. وهذا حملاً على تعدد الخبر وهو جائز في اللغة، قال ابن مالك:

وأخبروا باثنين أو بأكثرا عن واحد كهم سراة شعرا**

وهذا الوجه أقرب من أن تجعلها لا محل لها من الإعراب أي أنها مستأنفة؛ وذلك لأنّ الوقف قبلها لم يصح، قال السمين الحلبي في قوله تعالى "لا يؤمنون" وروى الوقف على قوله: "أم لم تنذرهم" والابتداء بقوله : "لا يؤمنون" على أنها جملة من مبتدأ وخبر، وهذا ينبغي أن يردّ ولا يلتفت إليه، وإن كان قد نقله الهذلي[٦] في "الوقف والابتداء"[٧] والذي يحدد حكم الاستئناف في الآية هو الوقف،

---

[١] الآية : ٦ من سورة البقرة.
[٢] الآية : ١٠ من سورة يس.
[٣] مغني اللبيب ٦٨٢/٢.
[٤] الكشاف ٥٧/١.
[٥] التبيان في إعراب القرآن ٢١/١.
[٦] هو يوسف بن علي بن جبارة أبو القاسم الهذلي البسكري متكلم عالم بالقراءات المشهورة، والشاذة، كان ضريراً، توفى سنة ٤٦٥هـ، الأعلام ٥٤٢/٨.
[٧] الدر المصون ١٠٥/١.

فإن لم يثبت فلا داعي للتكلّف؛ لأن اعتبار جملة "لا يؤمنون" مستأنفة يستدعي تقدير مبتدأ أي: "هم لا يؤمنون" وبعدم ثبوت الوقف على "لم تنذرهم" يترجّح جعل "لا يؤمنون" خبراً لـــ"إنّ"، إمّا بجعل ما قبلها اعتراض أو بجعلها خبراً ثانياً، وهو أقرب، والله أعلم.

ثانياً: موضع المجرور في قوله تعالى: **{ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِّلْعَبِيدِ }**[١] وقوله تعالى: **{ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ }**[٢]

ذكر ابن هشام أن من المعربين من قال: إن المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازيّة والتميمية، والصواب الأوّل؛ لأن الخبر بعد "ما" لم يجئ في التنزيل مجرداً من الباء، إلاّ وهو منصوب نحو: **{ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ }**[٣] **{ مَا هَـذَا بَشَراً }**[٤][٥].

الأصل في المسألة أن الحجازيين يعملون "ما" مثل "ليس" فيرفعون بها المبتدأ، وينصبون الخبر، وهو ما جاء القرآن به.

أما بنو تميم فيهملون"ما" فلا تؤثر على المبتدأ والخبر في شيء، ولكن لم يقرأ بهذه اللغة في هذه المسألة إلاّ في ما ذكره الزمخشري[٦] أن ابن مسعود قرأ "ما هذا بشرٌ" بالرفع[٧].

ومن الذين جوّزوا احتمال المجرور منصوباً، أو مرفوعاً أبو حيان، ثم ذكر أن ابن عطيّة جعل "بغافل" من الآية في موضع نصب؛ لأن "ما" دخل على خبرها الباء، فقوّى ذلك أنها حجازية؛ لأن دخولها على التميمية شاذ.

وردّ عليه أبو حيان: بأن الباء تدخل على الحجازية، وعلى التميمية، والمسوغ لدخولها النفي[٨].

فخلاصة المسألة أن النصب يترجّح على غيره، وذلك حملاً على الأكثر، واحتمال الرفع ضعيف؛ لأن نظير الموضع بخلافه.

---

(١) الآية : ٤٦ من سورة فصلت.
(٢) الآية : ٧٤، ٨٥، ١٤٠ من سورة البقرة.
(٣) الآية : ٢ من سورة المجادلة.
(٤) الآية : ٣١ من سورة يوسف.
(٥) مغني اللبيب ٦٨٢/٢-٦٨٣.
(٦) الكشاف ٤٤٨/٢.
(٧) قال ابن عطيّة لم يقرأ بالرفع، البحر المحيط ٣٠٤/٥ المحققة.
(٨) البحر المحيط ٤٣٣/١-٤٣٤.

ثالثاً: إعــراب اسم الله تعالى في قوله تعالى: **{وَلَئِــن سَأَلْتَهُــم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ }**[١]

ذكر ابن هشام أن بعضهم أعرب اسم الله تعالى مبتدأ أو فاعلاً، أي: الله خلقهم، أو خلقهم الله.

والصواب الحمل على الثاني؛ بدليل: **{وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ }**[٢][٣].

هذا الإعراب لم يتحدث عنه الزمخشري، ولا أبو البقاء، ولا أبو حيان.

ولكن ورد في بعض كتب إعراب القراءات الحديثة، فأعربوا اسم الجلالة في الآية فاعلاً لفعل محذوف جوازاً، والتقدير: خلقهم الله؛ وقد حذف الفعل لأنه أجيب به استفهام ظاهر ملفوظ[٤].

وقد ذكر ذلك ابن مالك في قوله:

ويرفع الفاعل فعــل أضمرا ** كمثل "زيدٌ" في جواب "من قرأ"

حيث التقدير: قرأ زيدٌ[٥].

ثم إنّ تقديـــــر اسم الله تعالى مبتــدأ يخالف نظيـــــر الموضـــع؛ وذلك لأن نظير الموضع فاعل، فالأولى أن يكون التقديــر مماثلاً لما صرح به؛ وذلك لتشابه الموضعين.

---

[١] الآية : ٨٧ من سورة الزخرف.

[٢] الآية : ٩ من سورة الزخرف.

[٣] مغني اللبيب ٦٨٣/٢.

[٤] الإعراب المفصل ٤٨٨/١٠.

[٥] شرح ابن عقيل ٨٦/٢.

الفصل الثالث : حمل الكلام على شيء وفي الموضع ما يدفعه

وفيه مبحثـــان

المبحث الأول : الحمل على الابتداء، أو ما في حكمه.

المبحث الثاني : الحمل على لفظ متقدم.

المبحث الأول : الحمل على الابتداء أو ما في حكمه

في هذا المبحث مسائل حمل فيها الإعراب على مبتدأ، أو ما في حكم ذلك.

أولاً: لام "لا الذين" في قوله تعالى: **{ وَلاَ الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ }**[١].

ذكر ابن هشام أن الأخفش قال: إنّ اللام للابتداء، و"الذين" مبتدأ، والجملة بعده خبره، وتبعــه أبو البقاء، فذكر أنه قرئ[٢] **{ وَلَلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ }** بفتح اللام[٣].

وابن هشام ردّ هذا الرأي في قوله: "ويدفعه أن الرسم "ولا" وذلك يقتضي أنّه مجرور بالعطف على **{ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ }** لا مرفوع بالابتداء، ويمكن أن يُدّعي لهما أن الألف في "لا" زائدة كالألف في **{ لا أَذْبَحَنَّهُ }**[٤] فإنها زائدة في الرسم، وكذا في **{ ولا أَوْضَعُواْ }**[٥].

والجواب أن هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرده، بل ليسوى بينها، وبين ما قبلها، أي: أنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخّرها إلى حضور الموت، وبين من مات على الكفر[٦].

والزمخشري أعرب "ولا الذين" عطفاً على الذين يعملون السيئات[٧].

وكذلك أبو حيان وذلك في قوله: "وظاهر قوله: "ولا الذين يموتون وهم كفّار" إن هؤلاء مغايرون لقوله "للذين يعملون السيئات"؛ لأنّ أصل المتعاطفين أن يكونا غيرين[٨].

حمل "الذين" على الابتداء في الآية ضعيف؛ وذلك لمخالفة رسم المصحف، ثم إن الألف بعد اللام في: "لا أذبحنه" و"ولا أوضعوا" لو اعتبرت مع اللام "لا" النافية لأختل الكلام؛ وذلك لعدم اجتماع نون التوكيد مع النفي في جواب القسم. ثم إنّ المقام يقتضي الوعيد بالذبح، فنفيه يخالف مقتضى الحال.

---

(١) الآية : ١٨ من سورة النساء.
(٢) هذه القراءة من ذكرها لم ينسبها لأحد.
(٣) التبيان في إعراب القرآن ٣٤٠/١.
(٤) الآية : ٢١ من سورة النمل.
(٥) الآية : ٤٧ من سورة التوبة.
(٦) مغني اللبيب ٦٨٣/٢-٦٨٤.
(٧) الكشاف ٤٧٩/١.
(٨) البحر المحيط ٢١٠/٣.

أما في "لا أوضعوا" فظاهر اللام أنها واقعة في جواب لو؛ وذلك لأن قبلها: **{لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً ولأَوْضَعُواْ }**[1] وذلك لأنه عطف على جواب "لو" الشرطية. ولو اعتبرت "لا" نافية لفسد الكلام أيضاً؛ وذلك بنفي إثارة الفتنة عـــن المنافقين.

أما في "ولا الذين" فعندما تعتبر "لا" نافية فإنّ الكلام يستقيم ويتضح المعنى من غير لبس ولا خفاء. فحمل "الذين" على الابتداء قول ضعيف؛ لأن رسم المصحف يمنع ذلك، وبهذا يكون الحمل على العطف أولى.

ثانياً: إعراب "أيّهم" في قوله تعالى: **{ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً }**[2].

ذكر ابن هشام أن من النحويين من أعرب: هم أشدّ مبتدأ وخبر، وأي مضافة لمحذوف، ويدفعه رسم "أيّهم" متصلة، وأنّها إذا لم تضف أعربت باتفاق[3].

هذه الآية الكريمة قيل في إعرابها أقوال كثيرة، ولكن هذا القول أبعدها عن الصواب؛ وذلك لأنّ تخريجه يستوجب مخالفة رسم المصحف.

والقول الراجح عند جمهور المعربين، وهو مذهب سيبويه هو أنّ "أيّهم" موصولة بمعنى الذي، وأنّ حركتها حركة بناء، و"أشدُّ" خبر مبتدأ مضمر، والجملة صلة لـــ"أيهم"، و"أيّهم" وصلتها في محل نصب مفعول به لقوله "لننزعنّ"[4].

ثالثاً: الاسم والخبر في قوله تعالى: **{فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ }**[5]

ذكر ابن هشام أن الزجاج قال: إنّ النحويين يجيزون كون الأول اسماً والثاني خبراً، والعكس.

وممّن ذكر الجواز فيهما الزمخشري، وقال ابن الحاج[6]: وكذا نحو: "ضرب موسى عيسى" كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعوليّة، والذي التزم فاعليّة الأول إنّما هو بعض المتأخرين[7].

---

(1) الآية : ٤٧ من سورة التوبة.
(2) الآية : ٦٩ من سورة مريم.
(3) مغني اللبيب ٦٨٤/٢.
(4) التبيان في إعراب القرآن، ٨٧٨/٢-٨٧٩، البحر المحيط ١٩٦/٦ المحققة، الدر المصون ٥١٧/٤، شرح ابن عقيل ١٦١/١-١٦٣.
(5) الآية : ١٥ من سورة الأنبياء.
(6) هو أحمد بن علي المشهور بابن الحاج.
(7) مغني اللبيب ٦٨٦/٢.

وتحدث أبو حيّان عن إعراب الآية، وذكر رأي العلماء المتقدمين مثل الزجاج، والحوفي، والزمخشري، وأبي البقاء في تجويزهم الأمرين، أما رأي المتأخرين فلا يجوّز جعل المتقدم خبراً أو المتأخر اسماً، قياساً على الفعل والمفعول به، وذكر أنه لم ينازع هذا الرأي من المتأخرين إلاّ أبو العباس أحمد بن علي المعروف بابن الحاج.

وبهذا اختار أبو حيان كون"تلك" اسم زالت، ودعواهم الخبر[١]. وهذا؛ لأنّ الموضع لا يحتمل تقدم الخبر، فالأولى أن يكون المتقدم الاسم، والمتأخر الخبر.

رابعاً: الضمير "هم" في قوله تعالى: **{وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ }**[٢]

ذكر ابن هشام أن بعضهم قال: إن "هم" الأولى ضمير رفع مؤكد للواو، والثانية كذلك، أو مبتدأ وما بعده خبر، والصواب أنّ "هم" مفعول فيهما؛ لرسم الواو بغير ألف بعدها؛ ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل[٣].

وهذا هو رأي الزمخشري حيث جعل الضمير "هم" في موضع نصب إمّا بحذف الجار، والتقدير: "كالو لهم، أو وزنوا لهم"، وإمّا على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والمضاف هو المكيل، أو الموزون.

وقال: إنه لا يصح أن يكون "هم" ضميراً مرفوعاً للمطففين[٤]. أمّا أبو البقاء فقد أجاز الوجهين، وقال في الوجه الثاني: إنه ضمير منفصل مؤكد لضمير الفاعل؛ فعلى هذا يكتب بالألف[٥].

ومن الواضح أن القراءة، والإعراب هما اللذان يوافقان رسم المصحف، لا أن يكتب القرآن حسب موافقة القراءة، أو الإعراب.

أما أبو حيان فأعرب "هم" ضميراً مرفوعاً تأكيداً للضمير المرفوع الذي هو الواو، ورد على قول الزمخشري بوقوع التنافر في الكلام عند جعل الضمير"هم"

---

[١] البحر المحيط ٢٧٩/٦ المحققة، معاني القرآن وإعرابه ٣٨٦/٣، الكشاف ١٠٤/٣، التبيان في إعراب القرآن، ٩١٣/٢، الدر المصون ٧٤/٥.

[٢] الآية : ٣ من سورة المطففين.

[٣] مغني اللبيب ٦٨٤/٢.

[٤] الكشاف ٧٠٦/٤-٧٠٧.

[٥] التبيان في إعراب القرآن ١٢٧٦/٢.

مؤكداً للواو، فنفى التنافر، وقال: لأنّه معلوم أنهم لا يخسرون الكيل، والميزان إذا كان لأنفسهم، إنما يخسرون ذلك لغيرهم[1].

وكل ما أوردوه ليس بحجة، بل الحجة في رسم المصحف، ولم توجد الواو وقد كتب بعدها ألف، بل كتبت الواو وبعدها الضمير "هم" مباشرة، فلا مجال لجعل الضمير "هم" تأكيداً للواو.

[1] البحر المحيط ٤٣١/٨ المحققة، الدر المصون ٤٩٠/٦-٤٩١.

المبحث الثاني : الحمل على لفظ متقدم

في هذا المبحث مسائل حمل فيها الإعراب على لفظ تقدم في الكلام، ومن ذلك:

أولاً: استثناء "أمرأتك" في قوله تعالى: **{ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ }**[1].

ذكر ابن هشام أن الزمخشري قدّر نصب "امرأتك" على الاستثناء من "فأسر بأهلك" ومن رفع[2] قدّره من "لا يلتفت منكم أحد"، وردّ هذا القول بحجة أنّه يستلزم تناقض القراءتين؛ فإن المرأة تكون مسرىً، بها على قراءة الرفع، وغير مسرى بها على قراءة النصب وهذا خلاف الظاهر، والداعي له أن النصب قراءة الأكثرين، فإذا قدّر الاستثناء من "أحد" كانت قراءتهم على الوجه المرجوح[3].

ذكر أبو حيان قول الزمخشري بأن اختلاف القراءتين بسبب اختلاف الروايتين في خروجها، وقال: هذا تكاذب في الأخبار، وهو مستحيل لأنهما من كلام الله تعالى.

وقد أزال أبو حيان هذا الإشكال بأن يكون لم يسر بها، ولكنها لما تبعتهم التفتت، وقيل: الذي يظهر أن الاستثناء على كلتا القراءتين منقطع، لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء بهم، ولا من المنهيين عن الالتفات، ولكن استؤنف الإخبار عنها، فالمعنى: لكن امرأتك يجري لها كذا وكذا[4].

والمبّرد ذكر النصب والرفع في الآية، وقال: الوجهان جائزان جيّدان.

فمن قال : "إلاّ امرأتك" فهو مستثنى من "يلتفت"، وكأنه قال: "ولا يلتفت إلا امرأتك"، ويجوز النصب على غير هذا الوجه، وليس بالجيّد، وجودة النصب على قوله: "فأسر بأهلك"إلا امرأتك. فلا يجوز إلا النصب على هذا القول؛ لفساد البدل لو قيل: أسر إلاّ بامرأتك لم يجز[5].

---

(1) الآية : ٨١ من سورة هود.

(2) بالرفع قرأ ابن كثير وأبو عمرو، أما باقي السبعة فبالنصب، النشر في القراءات العشر ٢/٢٩٠، البحر المحيط ٥/٢٤٨ المحققة.

(3) مغني اللبيب ٢/٦٨٥.

(4) البحر المحيط ٥/٢٤٨-٢٤٩ المحققة – الكشاف ٢/٤٠٠.

(5) المقتضب ٤/٣٩٥-٣٩٦.

وذكر ابن هشام أن النصب في المستثنى من المنفى أو بعد النهي جيّد، حيث قال: والنصب عربيّ جيدّ ، وقد قرئ به في السبع في "قليل"[١] من قوله تعالى: **{ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ }**[٢]، وفي "امرأتك" من قوله تعالى: **{ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ }**[٣] ولا يتأتى الإتباع الموجب[٤].

وبهذا يكون الاستثناء من قوله تعالى: " ولا يلتفت" فيكون احتمال النصب في "قليلاً"؛ وذلك لأنها قراءة سبعيّة، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على جواز النصب في المسألة، وهذا أقرب إلى الصواب؛ وذلك لجعل الاستثناء في الآية مكان واحد، والملاحظ في هذه الآية الكريمة أن الآراء كثرت حولها؛ وذلك ليحاولوا تخريجها على قاعدة الاستثناء في حالتي النصب والرفع، حتـــى أن أبـــا حيان ذكر أن بعضهم قال: إن الاستثناء منقطع، لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء بهم، ولا من المنهيين عن الالتفات، ولكن استؤنف الإخبار عنها، فالمعنى: لكن امرأتك يجري لها كذا وكذا[٥].

وهذا باعتبار أن الكفار ليسوا من أهل الأنبياء كما في قوله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام: **{وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِـــي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ * قَـــالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ }**[٦].

ولاجتناب كل هذه التأويلات؛ يمكن أن يجعل النصب على أصل الاستثناء، والرفع على الإتباع، وكل ذلك جائز في لغة العرب، والله أعلم.

---

[١] قرأ بالنصب ابن عامر، وعيسى بن عمر، وابن أبي إسحاق. النشر في القراءات العشر ٢/٢٥٠.

[٢] الآية : ٦٦ من سورة النساء.

[٣] الآية : ٨١ من سورة هود.

[٤] شرح التصريح على التوضيح ١/٥٤٣.

[٥] البحر المحيط ٥/٢٤٩ المحققة.

[٦] الآيتان : ٤٥،٤٦ من سورة هود.

ثانياً : الاستثناء في قوله تعالى: **{إِنَّ عِبادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ }**[١]

ذكر ابن هشام أن كثيراً من النحويين قالوا: إنّ في الآية دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل.

والصواب أنّ المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين، وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية سبحان **{إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلاً }**[٢][٣].

وهذا يعني أن العباد إذا أريد بهم جميع المملوكين فإن الاستثناء يكون على وجهه، فيكون استثناء الأقل من الأكثر، ولكن كلمة "عباد" في الآية الكريمة أضيفت إلى المولى عزّ وجلّ وهي إضافة تشريف، ثم إن الآيات السابقات للآية تبيّن أن العباد يراد بهم المخلصون وذلك في قوله تعالى: **{ لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ*إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ }**[٤] وهذا ما لا يدع مجالاً للشك في أن العباد هم المخلصون، قال أبو حيان: "إن عبادي" إضافة تشريف، أي المختصين بعبادتي وعلى هذا لا يكون قوله "إلا من اتبعك" استثناء متصلاً؛ لأن من اتبعه لم يندرج في قوله "إنّ عبادي"[٥].

وبهذا يكون الاستثناء منقطعاً، وتكون المسألة قد خرجت من الخلاف الواقع في استثناء الأكثر من الأقل وهو أسلم للخروج من الخلاف النحوي، وأوضح في إبانة المعنى، وقد أورد ابن الناظم الآية الكريمة شاهداً على الاستثناء المنقطع[٦].

---

[١] الآية : ٤٢ من سورة الحجر.

[٢] الآية : ٦٥ من سورة الإسراء.

[٣] مغني اللبيب ٦٨٥/٢.

[٤] الآيتان : ٤٠،٣٩ من سورة الحجر.

[٥] البحر المحيط ٤٤٢/٧ المحققة، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن تأليف الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطب المتوفى سنة ١٣٩٣هـ. خرّج أحاديثه الشيخ عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ١٠٩/٣- ١١٠.

[٦] شرح ابن الناظم،ص٢٨٩.

ثالثاً: حكم "الهاء" في قوله تعالى: **{ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ }**[١].

ذكـــر ابن هشام قول بعضهم في الآية الكريمة بأنّ التقدير "إنّها" أي: إنّ واسمها، فالهاء ضميـــر القصة، وذان مبتدأ، وهذا يدفعه رسم "إنّ" منفصلة، وهذان متصلة[٢].

هناك شيء يجب الوقوف عنده، وعدم التعدي عليه ألا وهو رسم المصحف، فلا ينبغي أن تخرج الآية على وجه نحوي بغير من رسم المصحف.

وهذه الآية على هذه القراءة[٣] قد أشكلت على بعض النحويين، واختلفوا في تخريجها، فمنهم من جعل "إنّ" بمعنى نعم، وهو ما رجّحه الزجاج، وذلك في قوله: والذي عندي- والله أعلم- وكنت عرضته على عالمينا- محمد بن يزيد، وعلي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي[٤] فقبلاه وذكرا أنّه أجود ما سمعاه في هذا، وهو "أن" قد وقعت موقع "نعم"، وأن اللام وقعت موقعها، وأنّ المعنى هذان لهما ساحران[٥].

أي أن "ساحران" خبر مبتدأ محذوف، واللام داخله على الجملة.

والوجه القوي في هذه الآية هو جعل "إنّ" على أصلها، و"هذان" اسمها منصوب على لغة من يجعل المثنى بالألف في كل حال[٦]، و"لساحران" هو خبر "إنّ" وهذا أولى من التكلّف، وحمل الحكم على شيء لا وجود له، وذلك نحو من جعل "الهاء" ضميراً للقصة، فخالف بذلك رسم المصحف.

---

[١] الآية : ٦٣ من سورة طه.

[٢] مغني اللبيب ٦٨٣/٢.

[٣] قرأ بها ابن عامر، ونافع وحمزة، والكسائي، الحجة للقراء السبعة ١٤٢/٣.

[٤] ولد في البصرة سنة ٢٠٠هـ، واستوطن بغداد، كان من نظراء المبرد ولى قضاء بغداد، والمدائن، والنهروانات، توفى ببغداد سنة ٢٨٢هـ. الأعلام ٣١٠/١.

[٥] معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٣.

[٦] قيل هي لغة لبني الحارث بن كعب، انظر الكشاف ٧٠/٣، اختارها أبو حيان في البحر المحيط ٢٣٨/٦ المحققة.

رابعاً: إعراب "جنـــات" في قولـــــه تعالـــى: **{ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ*جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا }**[١].

اعترض ابن هشام على من قال: إنّ "جنات" في الآية بدل من الفضل، والأولى أنه مبتدأ، لقراءة بعضهم بالنصب[٢] على حد "زيداً ضربته"[٣].

من الذين أعربوا "جنات" بدلاً من "الفضل الكبير" الزمخشري وجعل الإشارة إليه[٤].

أمّا أبو البقاء فقال: يجوز أن يكون خبراً ثانياً لذلك، أو خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ والخبر، "يدخلونها"[٥].

وأبو حيان جعل الإشارة "ذلك" إلى إيراث الكتاب، واصطفاء هذه الأمة. و"جنات" على هذا مبتدأ و"يدخلونها" الخبر، ثم ذكر قول الزمخشري وابن عطيّة بجعلهم "جنات" بدلاً.

ثم رجّح كون الجنات مبتدأ بقراءة النصب على الاشتغال[٦].

ومن هذا يظهر ضعف القول بجعل "جنات" بدلاً؛ وذلك لأن الموضع يقوى فيه الابتداء لقراءة النصب.

---

[١] الآيتان : ٣٢،٣٣من سورة فاطر.

[٢] قرأ بالنصب الجحدري وهارون عن عاصم ، البحر المحيط ٢٩٩/٧ المحققة.

[٣] مغني اللبيب ٦٨٥/٢.

[٤] الكشاف ٥٩٤/٣-٥٩٥.

[٥] التبيان في إعراب القرآن ١٠٧٥/٢.

[٦] البحر المحيط ٢٩٩/٧ المحققة، الدر المصون ٤٦٩/٥.

الفصل الرابع : عدم التأمل عند وجود المشتبهات

وفيه مبحثـــان

المبحث الأول : معنى الصيغة.

المبحث الثاني : اختلاف الكلمة.

المبحث الأول : معنى الصيغة

في هذا المبحث كان عدم التأمل عند وجود المشتبهات بسبب معنى الصيغة.

أولاً: معنى "أحصى".

ذكر ابن هشام أن نحو "**زيد أحصى ذهناً، وعمرو أحصى مالاً**" يكون "أحصى" الأول اسم تفضيل، والمنصوب تمييز مثل "أحسن وجهاً"، والثاني على أن أحصى فعل ماضٍ، والمنصوب مفعول مثل : **{ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً }**[١].

ومن الوهم قول بعضهم في: **{ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً }**[٢]: إنّه من الأول، فإن للأمد ليس محصياً بل محصى، وشرط التمييز المنصوب بعد "أفعل" كونه فاعلاً في المعنى كـــ"زيدٌ أكثر مالاً" بخلاف "مال زيد أكثر مالٍ"[٣].

ومن الذين أعربوا "أمداً" تمييزاً الزجاج حيث قال: "أمداً" منصوب على نوعين، وهو على التمييز منصوب، وإن شئت كان منصوباً على أحصى أمداً فيكون العامل فيه أحصى، كأنه قيل لنعلم أهؤلاء أحصى للأمد أم هؤلاء، ويكون منصوباً بلبثوا، ويكون "أحصى" متعلقاً بـــ"لما" فيكون المعنى أيّ الحزبين أحصى للبثهم في الأمد[٤]، وبهذا يكون الأمد ظرفاً.

أمّا الزمخشري فلم يقبل كون "أحصى" للتفضيل، فجعل "أحصى" فعلاً ماضياً، والتقدير: أيهم ضبط "أمداً" لأوقات لبثهم. ثم قال: فإن قلت: فما تقول فيمن جعله من أفعل التفضيل؟ قلت ليس بالوجه السديد؛ وذلك أن بناءه من غير الثلاثي المجرد ليس بقياس.

ثم ذكر أن ما بنى من غير الثلاثي يعتبر شاذاً، والقياس على الشاذ ممتنع في غير القرآن، فكيف به في القرآن؟[٥].

---

[١] الآية : ٢٨ من سورة الجن.

[٢] الآية : ١٢ من سورة الكهف.

[٣] مغني اللبيب ٦٨٧/٢.

[٤] معاني القرآن وإعرابه ٢٧١/٣.

[٥] الكشاف ٦٧٨/٢- ٦٧٩.

وذكر أحمد الإسكندري أن بعض النحاة جعلوا بناء أفعل من المزيد فيه الهمز قياساً، ونسبوه إلى سيبويه، وعللوا بأن بناءه منه لا يغير نظم الكلمة، وإنما هو تعويض همزة بهمزة[١].

أما أبو البقاء فذكر لـــ"حفص" وجهين:

الأول: أن يكون فعلاً ماضياً و"أمداً" مفعوله.

الثاني : أن يكون اسماً، و"أمداً" منصوب بفعل دلّ عليه الاسم[٢].

وأبو حيان ذكر جميع الآراء التي قيلت في "أحصى" وذلك باعتبار جعله اسماً، أو فعلاً، ولكن لم يرجح واحداً منها[٣].

التشابه الذي وقع في هذه المسألة هو أن الصيغة يمكن أن تُحمل على أنها اسم، أو على أنها فعل، حتى أهل التفسير لا يرجحون أحد القولين، بل يذكرونهمـــا معاً[٤].

والأولى أن يحمـــل "أحصى" على أنه فعل؛ وذلك للعلـــة التي ذكرهـــــا ابن هشام في أول المسألـــة، وهو شرط التمييز المنصوب بعد "أفعل" كونه فاعلاً في المعنى.

ثم إن صيغة التفضيل تقتضي بدلالة مطابقتها الاشتراك بين المفضل والمفضل عليه في أصل الفعل، وأحد الحزبين لم يشارك الآخر في أصل الإحصاء لجهله بالمدة من أصلها وهم الفتية الذين كانوا في الكهف[٥].

وبهـــذا يترجّح كون "أحصـــــى" فعلاً ماضياً ويضعـــف كونه تفضيلاً، والله أعلم.

---

[١] الكشاف في الهامش ٦٧٨/٢.

[٢] التبيان في إعراب القرآن ٨٣٩/٢.

[٣] البحر المحيط ١٠٠/٦-١٠١ المحققة.

[٤] الجامع لأحكام القرآن ٣٧٢/٩، أضواء البيان ٢٢/٤.

[٥] أضواء البيان ٢٢/٤.

ثانياً : الأفعال مثل"رأى"، و"ترك":

قال ابن هشام في نحو: "**رأيت زيداً فقيهاً**"، و"**رأيت الهلال طالعاً**" إنّ "رأى" في الأول علميّة، وفقيهاً مفعول ثانٍ، وفي الثاني بصرية، وطالعاً حال، وتقول: "**تركت زيداً عالماً**" فإن فسرت "تركت" بصيّرت فعالماً مفعول ثانٍ، أو بخلفت فحال، وإذا حمل قوله تعالى: **{ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ }**[١] على الأوّل فالظرف، و"لا يبصرون" مفعول ثانٍ ، وتكرر كما يتكرر الخبر، أو الظرف مفعول ثانٍ والجملة بعده حال، أو بالعكس، وإن حمل على الثاني فحالان[٢].

وأبو البقاء يرى أنّ الفعل "ترك" في الآية يتعدى إلى مفعولين وذلك في قوله: "تركهم" هاهنا يتعدى إلى مفعولين؛ لأن المعنى: صيّرهم، وليس المراد به الترك الذي هو الإهمال، فعلى هذا يجوز أن يكون المفعول الثاني "في ظلمات"، فلا يتعلق الجار بمحذوف، ويكون "لا يبصرون" حالاً.

ويجوز أن يكون "لا يبصرون" هو المفعول الثاني، و"في ظلمات" ظرف يتعلق بتركهم أو "يبصرون".

ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في "يبصرون"، أو من المفعول الأول[٣].

وهذه المسألة لا تحتاج إلى كثير تأمل؛ وذلك لأنّ "ترك" إذا كان بمعنى صيّر فإنه ينصب مفعولين، أمّا إن جاء في الكلام بمعنى التخلية والإهمال فإنه ينصب مفعولاً واحداً، وذلك نحو قوله تعالى: **{أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى }**[٤] وقد ورد في تفسير الآية أن المعنى: أفيظن الإنسان أن يترك هملاً، من غير بعث، ولا حساب، ولا جزاء؟ وبدون تكليف كالبهائم بحيث يبقى كالبهائم المرسلة[٥].

---

[١] الآية : ١٧من سورة البقرة.

[٢] مغني اللبيب ٦٨٧/٢-٦٨٨.

[٣] التبيان في إعراب القرآن ٣٣/١.

[٤] الآية : ٣٦ من سورة القيامة.

[٥] صفوة التفاسير ٤٨٨/٣.

وهذا يوضح أن "يُتْرك" في الآية الكريمة بمعنى: يُهمل وذلك مثله أيضاً في قوله تعالى: **{قَالُواْ يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ}**[1] فهنا أيضاً الترك معناه التخلية، والإهمال.

وعلى هذا فاحتمال ترك في قوله تعالى: "وتركهم في ظلمات" على أن معناه التخلية، أو الإهمال بعيد؛ ثم إنّه لو حمل هذا المعنى ونسب إلى المولى عزّ وجلّ يكون فيه نظر من حيث تعلق هذه الصفة بالمولى جلاّ وعلاّ. ولهذا فحمل "ترك" على "صيّر" أسلم، وأولى، ويؤيده معنى الآية، والله أعلم.

---

[1] الآية : ٥٣ من سورة هود.

المبحث الثاني : اختلاف الكلمة

في هذا المبحث كان عدم التأمل عن وجود المشتبهات بسبب اختلاف الكلمة.

أولاً: "يختصمون" في قوله تعالى: **{ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ }**[١]، و"خاسئين" في قوله تعالى: { كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِينَ }[٢].

ذكر ابن هشام أن بعضهـــــم أعرب "يختصمون" خبراً ثانياً ،أو صفة، ويحتمل الحالية أيضاً، أي فإذا هم مفترقون مختصمين، وأوجب الفارسي في "كونوا قردة خاسئين" كون خاسئين خبراً ثانياً؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل[٣].

وأبو البقاء أعرب "يختصمون" صفة، وكذلك "خاسئين" وقال فيها: يجوز أن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون حالاً من فاعل كان[٤].

والزمخشري أعرب "خاسئين" خبراً ثانياً، حيث قال: "قردة خاسئين" خبران، أي كونوا جامعين بين القرديّة، والخسوء؛ وهو الصغار والطرد[٥].

أما أبو حيان فجوّز الأوجه الثلاثة التي جوّزها أبو البقاء، ولكنّه قدّم القول بالخبرية على القولين الآخرين[٦].

ولم يتحدث عن إعراب "يختصمون"، وقد تحدث عنها صاحب الدر المصون، فأعربها صفة لـــ"فريقان" وقال: هذه صفة على المعنى كقوله تعالى: **{هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا }**[٧]، **{وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا }**[٨] وأحسن هنا مراعاة الفاصلة[٩].

وبهذا يضعف الحمل على الحال في "يختصمون" وتقوى الصفة.

---

[١] الآية : ٤٥ من سورة النمل.
[٢] الآية : ٦٥ من سورة البقرة، ١٦٦ من سورة الأعراف.
[٣] مغني اللبيب ٦٨٧/٢.
[٤] التبيان في إعراب القرآن ٧٣/١، ١٠١٠/٢.
[٥] الكشاف ١٤٩/١.
[٦] البحر المحيط ٤٠٩/١ المحققة.
[٧] الآية : ١٩ من سورة الحج.
[٨] الآية : ٩ من سورة الحجرات.
[٩] الدر المصون ٣١٨/٥.

أما قول أبي علي الفارسي في "خاسئين" بأنه جمع مذكر سالم لا يكون صفة لما لا يعقل، يمكن أن يجاب بأن الخطاب لهم أجرى مجرى العقلاء، هذا من جانب. أمّا الجانب الآخر هو أن المسخ كان في أشكالهم فقط، أمّا من الناحية العقلية فكانوا يدركون تماماً، هذا حسب ما ورد في تفسير الآية[١].

وبهذا يمكن أن تكون "خاسئين" صفة للقردة، أو حال من اسم كان، أو خبراً ثانياً لـــ"كان". وحملها على الصفـــة أولى، وأقـــرب؛ وذلك لاجتناب التكلّف، ولوضوح المعنى.

ثانياً : "غرفة" في قوله تعالى: **{ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ }**[٢]

قال ابن هشام: إن فتحت الغين فمفعول مطلق، أو ضممتها فمفعول به[٣].

وقـــد ذكر ذلك الزمخشـــري، فقـــال بالفتح بمعنى المصدر، وبالضم بمعنى المغروف[٤]. وقد أورد ذلك أبو البقاء، ثم قال: وقيل الغرفة بالفتح: المرة الواحدة، وبالضم قدر ما تحمله اليد[٥].

وذكر أبو حيان أن بعض العلماء كانوا يرجحون الضم، وقال إن الترجيح الذي يذكره المفسرون، والنحويون بين القراءتين لا ينبغي؛ لأن هذه القراءات كلها صحيحة، ومرويّة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن منهما وجه ظاهر حسن في العربية، فلا يمكن فيها ترجيح قراءة على قراءة[٦]. وهذا الذي ذكره أبو حيان هو عين الصواب؛ وذلك لأن التخريج النحوي يجب أن يكون منقاداً للقراءة الصحيحة، وأن تحمل كل قراءة على أحسن الوجوه.

والمعنى المراد فهمه في الآية واضح، وهو الرخصة في شرب القليل من الماء، وهذا يستفاد من "غَرفة" أو "غُرفة" ، ومن رجح الضم حجته أن الفتح يجعل "غرفة" مصدراً، وقد جاء على حذف الزوائد؛ لأن تأويله "اغتراف" وجعلها بمعنى المفعول لا يحوج إلى ذلك[٧].

ويمكن أن يُردّ على ذلك بأن اسم المصدر قد يعطي حكم المصدر فيعمل عمله، وقد ورد ذلك في لغة العرب[٨].

---

[١] الكشاف ١٦٦/٢.
[٢] الآية : ٢٤٩ من سورة البقرة.
[٣] مغني اللبيب ٦٨٨/٢.
[٤] الكشاف ٢٩١/١.
[٥] التبيان في إعراب القرآن ١٩٩/١.
[٦] البحر المحيط ٢٧٤/٢-٢٧٥ المحققة، بفتح الغين في "غرفة" قرأ الحرميان وأبو عمرو، وقرأ الباقون بضمها.
[٧] الدر المصون ٦٠٥/١.
[٨] شرح ابن الناظم ص٤١٨-٤١٩.

خاتمـــــة

يظهر من دراسة الجهات التي يدخل منها الاعتراض على المعربين في التراث النحوي أنّها **تتلخص** في عشر جهات، وقد قُسمت إلى ثلاثة مجموعات، فكل مجموعة أصبحت باباً، وكل جهة فصل.

المجموعة الأولى هي التي وقع فيها مراعاة لبعض الأشياء،وعدم المراعاة لأشياء أخرى، وذلك أن يراعى المعرب لظاهر الصناعة، ولا يراعى المعنى، أو أن يراعى معنىً صحيحاً، ولا يراعى ما تقتضيه الصناعة، أو ألاّ يراعى الشروط المختلفة بحسب الأبواب.

أما المجموعة الثانية فهي التي وقع فيها مشكلة في التخريج؛ وذلك أن يخرّج المعرب على ما لم يثبت في العربية، أو أن يخرّج على الأمورالبعيدة والأوجه الضعيفة،أو أن يخرّج على خلاف الأصل أوعلى خلاف الظاهر لغير علة.

أما المجموعة الثالثة فشملت الجهات التي اختصت بعدم التدقيق في حمل الكلام؛ وذلك أن يترك المعرب بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة، أو أن يحمل على شيء ونظير الموضع بخلافه، أو أن يحمل الكلام على شيء وفي الموضع ما يدفعه، أو ألاّ يتأمل عند وجود المشتبهات.

ومن أهم **النتائج** التي توصل إليها الباحث من الدراسة **النتائج الآتية:**

١. معرفة معنى الكلمة لغوياً يساعد على صحة الإعراب،
٢. تحديد دلالة الكلمة يحدد وجهـــة الإعراب؛ وذلك في الكلمات التي لها دلالات متعددة.
٣. التكلّف في توجيه الإعراب يبعده عن غرضه؛ وهو التوضيح والإبانة.
٤. أهمية علم النحو والإعراب في توضيح أمور تتصل بالعقيدة.
٥. الأوجه الإعرابية لها أثر في الأحكام الفقهية.
٦. بعض التخريجات النحوية يكون فيها تكلّف، ولكن يغتفر ذلك؛ لأنّه بغرض دفع تخطئة كبار النحويين.

٧. الإبهام في سؤال السائل يؤدي إلى خطأ المعرب.

٨. معرفة بداية الجمل، ونهايتها يحدد صحة الإعراب.

٩. فساد المعنى عند ربط الإعراب بالظاهر فقط، وترك التقدير في بعض المواضع.

١٠. اختيار الإعراب الواضح يبعد المعرب عن الاعتراض،

١١. رجوع بعض العلماء عن وجه إعراب رآه في زمن مضى؛ وذلك لنضج الآراء عنده.

١٢. تعلق الجار والمجرور يترتب عليه صحة المعنى، أو فساده.

١٣. وقوع بعض الأخطاء في إعراب القرآن الكريم عند المحدثين، وقد نبّه القدماء على تلك المواقع.

١٤. صحة الوجه الإعرابي في إعراب القرآن الكريم تحدده القراءة المعيّنة، أي: ما كان خطأً على قراءة قد يكون صحيحاً على قراءة أخرى.

١٥. وضع علامات الترقيم يساعد على معرفة الإعراب الصحيح.

١٦. معرفة نوع الأداة يتوقف عليه صحة الإعراب.

١٧. قد يقع الاعتراض على المعرب إذا خرج عن مذهبه موافقاً مذهباً آخر، ومثل هذا الاعتراض غير صحيح.

١٨. صحة المعنى تعتمد على صحة التركيب.

١٩ معرفة خواص الأدوات يساعد المعرب على تجنّب الخطأ، أو الوقوع في الاعتراض عليه.

٢٠. تتبع الشواذ والنوادر سبب في الوقوع في الخطأ.

٢١. قد يقبل النحويون الإعراب من شخص أعربه على مذهبه، ويرفضون الإعراب نفسه من شخص آخر؛لأنه أعربه سهواً، أو لم يعتمد على مذهب، وهذا غير صحيح.

٢٢. قد يتساوى وجهان في إعراب المسألة، ولا يمكن ترجيح أحدهما على الآخر، فيصبح في الأمر سعة.

٢٣. قد يكون الاعتراض غير صحيح؛ وذلك يظهر بمقارنة كلام المعترض، مع كلام المعترض عليه.

٢٤. الاعتراض النحوي قديم، وذلك منذ عصور النحو الأولى.

٢٥. بناء الاعتراض على القاعدة العامة قد لا يكون صحيحاً؛ وذلك لخصوصية بعض المسائل.

٢٦. توجيه إعراب بعض الآيات القرآنية لتوافق بعض المذاهب العقدية.وهذا مما لا ينبغي.

٢٧. الاختلاف في مدلول المصطلحات عند القدماء يوقع في اعتراض بعض النحويين المتأخرين عنهم، وهذا من الاعتراض الخطأ.

٢٨. بعض النحويين اعترضوا على آخرين فوقعوا في الخطأ، فاعترض عليهم؛ لعدم إلمامهم بكل جوانب المسألة.

٢٩. معرفة تفسير الآية، وسبب نزولها يعين على معرفة الوجه الإعرابي الصحيح.

٣٠. بعض المعربين يحملون اللغة ما لا تحتمل من أحكام.

٣١. معرفة تصريف الأفعال يعين على فهم الإعراب الصحيح.

٣٢. معرفة الوقف والابتداء في القرآن الكريم يعين على معرفة الإعراب الصحيح.

٣٣. رسم المصحف يوضح علاقة الكلمات بعضها ببعض.

٣٤. يجب تخريج القراءات المتواترة على أحسن الوجوه النحوية.

٣٥. من المعربين من يترك الظاهر ويبحث عن تقدير محذوف، وهذا ممّا لا ينبغي.

٣٦. الاختلاف في بنية بعض الأسماء قد يؤدي إلى الاختلاف في إعراب الاسم الذي بعده.

٣٧. قد تؤثر لغات العرب في الإعراب والأوجه النحوية.

٣٨. صيغة الفعل في بعض المواضع تشبه صيغة الاسم فيلزم التثبت حينئذٍ.

٣٩. بعض القراءات الشاذة تعين على التوجيه النحوي في بعض المواضع.

٤٠. في كثير من المواضع يظهر أن الاعتراض ليس صحيحاً؛ وذلك لسعة الأمر في المسألة.

وبعد هذه النتائج **أوصى** الدارس بأشياء يجب أن يضعها في عين الاعتبار، ومن ذلك ما يأتي:

١. التثبت عند إعراب القرآن الكريم، أو الأحاديث النبوية، وذلك لأن الإعراب في هذه الحالة تترتّب عليه أحكام فقهيّة، وعقديّة.

٢. معرفة معاني الكلمات لغوياً قبل إعرابها.

٣. عدم التكلّف في توجيه الإعراب.

٤. الاهتمام بدراسة الإعراب حتى يستعان به على فهم القرآن الكريم.

٥. عدم تخطئة كبار النحويين، وحمل أقوالهم على أحسن الوجوه.

٦. دراسة الأخطاء الإعرابية لاجتناب مثلها.

٧. معرفة خصائص الأدوات لاجتناب الخطأ.

٨. عدم النظر إلى العصبية المذهبية، وتخريج الإعراب على أحسن الوجوه.

٩. معرفة المسائل الخاصة التي تخرج عن القاعدة العامة.

١٠.معرفة مدلول المصطلحات عند القدماء والمحدثين.

وفي الختام أسأل الله العلي القدير أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به المسلمين، ويثقل به موازين حسناتنا يوم الدين، وما وجد من صواب فيه فهو من الله تعالى برحمته، وما وجد من خطأ فإنه من نفسي، ومن الشيطان.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
(الحمد لله)	٢	الفاتحة	١١٢
(مالك يوم الدين)	٤	الفاتحة	٣٥
(غير المغضوب عليهم)	٧	الفاتحة	٦٤
(ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين)	٢،١	البقرة	١٩٩
(هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب)	٣،٢	البقرة	١٩٣
(ومما رزقناهم ينفقون)	٣	البقرة	١٨٦
(إن الذين كفروا سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون)	٦	البقرة	٢٠٢
(ومن الناس من يقول آمنا بالله)	٨	البقرة	١٨٥
(تركهم في ظلمات لا يبصرون)	١٧	البقرة	٢١٨
(أو كصيب من السماء فيه ظلمات)	١٩	البقرة	١٦١
(يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت)	١٩	البقرة	٤٠
(والذين من قبلكم)	٢١	البقرة	١٨٩
(لعلكم تتقون)	٢١	البقرة	١٢٣
(فلا تجعلوا لله أنداداً)	٢٢	البقرة	١٢٣
(فأما الذين آمنوا فيعلمون أنّه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا)	٢٦	البقرة	١٩٦
(ماذا أراد الله بهذا مثلاً يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً)	٢٦	البقرة	١٩٦
(اسكن أنت وزوجك الجنة)	٣٥	البقرة	٨٢

الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
(واضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً)	٦٠	البقرة	١٥٠
(كونوا قردة خاسئين)	٦٥	البقرة	٢٢٠
(إن البقر تشابه علينا)	٧٠	البقرة	١٣٢
(وما الله بغافل عما تعملون)	٧٤	البقرة	٢٠٣
(تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان)	٨٥	البقرة	١١٥
(مصدقاً لما معهم)	٩١	البقرة	٤٤
(وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر)	٩٦	البقرة	٤٩
(ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير)	١٠٣	البقرة	٦٠
(واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك)	١٢٨	البقرة	٤١
(ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه)	١٣٠	البقرة	١١٧
(نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق)	١٣٣	البقرة	١٩١
(إن الصفا والمروة من شعائر الله)	١٥٨	البقرة	١٣٧
(فلا جناح عليه أن يطوف بهما)	١٥٨	البقرة	١٣٦،١٣٥
(فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف)	١٧٨	البقرة	١٧٦
(يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج)	١٨٩	البقرة	٦٤
(فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه)	١٩٦	البقرة	٥٨
(ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة)	١٩٦	البقرة	١٠٣،١٠٢
(فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج)	١٩٧	البقرة	١٧٤
(ادخلوا في السلم كافة)	٢٠٨	البقرة	١٨٣،١٨٢
(وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم)	٢١٦	البقرة	١٠٥

الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
(وصدّ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام)	٢١٧	البقرة	٤٥
(ومن يرتدد منكم عن دينه)	٢١٧	البقرة	١١٤
(والمطلقات يتربصن بأنفسهن)	٢٢٨	البقرة	١٣١
(فلا جناح عليهما أن يتراجعا)	٢٣٠	البقرة	١٣٧
(والوالدات يرضعن أولادهن)	٢٣٣	البقرة	١٢٥
(لمن أراد أن يتم الرضاعة)	٢٣٣	البقرة	١١٠
(أم تر إلى الملأ من بني إسرائيل من بعد موسى إذ قالوا)	٢٤٦	البقرة	٢٦
(ومالنا ألا نقاتل في سبيل الله)	٢٤٦	البقرة	١٢٢
(فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فإنه مني إلاّ من اغترف غرفة)	٢٤٩	البقرة	٢٧
(اغترف غرفه بيده)	٢٤٩	البقرة	٢٢١
(فضلنا بعضهم على بعض)	٢٥٣	البقرة	٨٣
(منهم من كلّم الله)	٢٥٣	البقرة	٨٣
(من ذا الذي يشفع عنده)	٢٥٥	البقرة	١٨٩
(أو كالذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها)	٢٥٩	البقرة	١٠٥
(فأماته الله مئة عام ثم بعثه قال كم لبثت قال لبثت يوماً أو بعض يوم قال بل لبثت مائة عام)	٢٥٩	البقرة	٢٥
(وانظر إلى العظام كيف ننشزها)	٢٥٩	البقرة	٦٢
(فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك)	٢٦٠	البقرة	٢٢
(لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى كالذي ينفق ماله رئاء الناس)	٢٦٤	البقرة	١٥٢
(يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف)	٢٧٣	البقرة	٢٢

الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
(وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)	٢٨٠	البقرة	١٦٩،٢٣
(واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله)	٢٨١	البقرة	٣٦
(ولا تسأموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله)	٢٨٢	البقرة	٢١
(فإنه آثم قلبه)	٢٨٣	البقرة	٩١
(يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً)	٣٠	آل عمران	٣٤
(فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم)	٦١	آل عمران	١٥٧
(فإن تولوا فإن الله عليم بالمفسدين)	٦٣	آل عمران	١٥٦
(قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء)	٦٤	آل عمران	١٥٧
(حتى تنفقوا مما تحبون)	٩٢	آل عمران	١٨٦
(فيه آيات بينات مقام إبراهيم)	٩٧	آل عمران	٨١
(ومن دخله كان آمناً)	٩٧	آل عمران	١٢٥
(ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فإن الله غني عن العالمين)	٩٧	آل عمران	١٣،١٢
(وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئاً)	١٢٠	آل عمران	١١٣
(ولقد كنتم تمنون الموت)	١٤٣	آل عمران	١٥٦
(وكأين من نبي قتل معه ربيون كثير)	١٤٦	آل عمران	١٦٣
(لتبلون في أموالكم وأنفسكم)	١٨٦	آل عمران	٩٢
(وإن تصبروا وتتقوا فإن ذلك من عزم الأمور)	١٨٦	آل عمران	٢٠٠
(فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع)	٣	النساء	١٠٢
(وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة)	١٢	النساء	٧
(الذين يعملون السيئات)	١٨	النساء	٢٠٦
(ولا الذين يموتون وهم كفار)	١٨	النساء	٢٠٦

الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
(ما فعلوه إلا قليل منهم)	٦٦	النساء	٢١١،١١٧
(ولا تظلموا فتيلاً)	٧٧	النساء	١٧٦
(أينما تكونوا يدرككم الموت)	٧٨	النساء	٥٠
(إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاؤوكم حصرت صدورهم)	٩٠	النساء	١٨
(ولا تظلموا نقيراً)	١٢٤	النساء	١٧٦
(وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً)	١٢٨	النساء	٥٦
(ما لهم به من علم إلا اتباع الظن)	١٥٧	النساء	١١٧
(إن امرؤ هلك ليس له ولد)	١٧٦	النساء	١٤٩
(ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلاً)	٢	المائدة	٧٣
(فأغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين)	٦	المائدة	٢٤،٢٣
(يا ويلتا أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة أخي)	٣١	المائدة	٣١
(والسارق والسارقة فأقطعوا أيديهما)	٣٨	المائدة	٢٣
(كفارة طعام مساكين)	٩٥	المائدة	٧٩
(فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهما الأوليان)	١٠٧	المائدة	٧٠
(ووهبنا له إسحاق)	٨٤	الأنعام	١٢٧
(وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء)	٩٤	الأنعام	٢٠١
(إن الله فالق الحب والنوى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي)	٩٥	الأنعام	١٩٥
(فأخرجنا به نبات كل شيء فأخرجنا منه خضراً نخرج به حباً متراكباً ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من أعناب)	٩٩	الأنعام	٣٠

الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
(ذلكم الله ربكم)	١٠٢	الأنعام	٧٩
(الله أعلم حيث يجعل رسالته)	١٢٤	الأنعام	٩
(وما ربك بغافل عما يعملون)	١٣٢	الأنعام	١٧٣
(قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً)	١٥١	الأنعام	١٣٥،١٣٧
(ذلكم وصاكم به)	١٥٣	الأنعام	١٢٧
(ثم آتينا موسى الكتاب)	١٥٤	الأنعام	١٢٧
(تماماً على الذي أحسن)	١٥٤	الأنعام	١٠٩،١٤١ ١٨٨
(وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون)	٤	الأعراف	١٤٦
(فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً)	٤٤	الأعراف	١٠١
(ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم)	٩٦	الأعراف	١٤٧
(أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً)	٩٧	الأعراف	١٤٧
(أو أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى)	٩٨	الأعراف	١٤٧
(تلك القرى نقص عليك من أنبائها)	١٠١	الأعراف	١٤٧
(فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا)	١٠١	الأعراف	١٨٧
(آمنا برب العالمين رب موسى وهارون)	١٢١ ١٢٢	الاعراف	١٩١
(وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة)	١٤٢	الأعراف	١٠٣
(يسألونك عن الساعة أيان مرساها)	١٨٧	الأعراف	٦٤
(كما أخرجك ربك من بيتك بالحق)	٥	الأنفال	٩٧
(فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم)	١٧	الأنفال	١٥١

الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
(ثم لم ينقصوكم شيئاً)	٤	التوبة	١٧٦
(اقعدوا لهم كل مرصد)	٥	التوبة	٨٩
(وقاتلوا المشركين كافة)	٣٦	التوبة	١٨٣،١٨٢
(ولا تضروه شيئاً)	٣٩	التوبة	١٧٦
(لو خرجوا فيكم مازادوكم إلا خبالاً ولأوضعوا)	٤٧	التوبة	٢٠٧،٢٠٦
(قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين ونحن نتربص بكم أن يصيبكم الله بعذاب من عنده)	٥٢	التوبة	١٣١
(ومنهم الذين يؤذون النبي)	٦١	التوبة	١٨٥
(يحلفون بالله لكم ليرضوكم)	٦٣	التوبة	٩١
(خضتم كالذي خاضوا)	٦٩	التوبة	١٣٤
(التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر)	١١٢	التوبة	١٠٤
(يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي)	٣١	يونس	١٩٥
(وما كان هذا القرآن أن يفترى)	٣٧	يونس	٩٩
(ومنهم من يستمعون إليك)	٤٢	يونس	١١٠
(فأجمعوا أمركم وشركاءكم)	٧١	يونس	١٨٠
(بسم الله مجراها ومرساها)	٤١	هود	١١٢
(لا عاصم اليوم من أمر الله إلاّ من رحم)	٤٣	هود	٣٦
(ونادى نوح ربّه فقال رب إنّ ابني من أهلي وإن وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين قال يا نوح إنه ليس من أهلك إنّه عمل غير صالح)	٤٥ ٤٦	هود	٢١١
(ويزدكم قوة إلى قوتكم)	٥٢	هود	٢٤

الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
(قالوا يا هود ما جئتنا ببينة وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك)	٥٣	هود	٢١٩
(وهذا بعلي شيخاً)	٧٢	هود	١٨٤
(رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت)	٧٣	هود	١٥٥
(فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك)	٨١	هود	٢١١،٢١٠
(أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء)	٨٧	هود	٢٩
(وإن كلاً لما ليفونهم ربك أعمالهم)	١١١	هود	٦٥
(مالك لا تأمنا)	١١	يوسف	١٢٢
(فصبر جميل)	١٨	يوسف	١٦٦
(وكانوا فيه من الزاهدين)	٢٠	يوسف	١٤٠،٤٠
(يوسف أعرض عن هذا)	٢٩	يوسف	١٥٥،١١٩
(ما هذا بشر)	٣١	يوسف	٢٠٣،١٧٣
(ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس	٣٨	يوسف	٤٣
(واسأل القرية التي كنا فيها)	٨٢	يوسف	١٥٦،١٤٧
(لا تثريب عليكم اليوم)	٩٢	يوسف	٣٦
(يريكم البرق خوفاً وطمعاً)	١٢	الرعد	١٧٩
(أفي الله شك)	١٠	إبراهيم	١٦٠
(من ماء صديد)	١٦	إبراهيم	٧٩
(وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم)	٤	الحجر	١٠٦
(وما ننزل الملائكة إلا بالحق)	٨	الحجر	١١٥
(لأزينن لهم في الأرض ولأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين)	٣٩ ٤٠	الحجر	٢١٢

الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
(إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك)	٤٢	الحجر	٢١٢
(فأصدع بما تؤمر)	٩٤	الحجر	١٨٧
(ويوم نبعث في كل أمة شهيداً ثم لايؤذن للذين كفروا ولا هم يستعتبون)	٨٤	النحل	٥٩
(من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى)	١	الإسراء	٢٣
(إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً)	٣٦	الإسراء	٦٤
(إن عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلاً)	٦٥	الإسراء	٢١٢
(عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً)	٧٩	الإسراء	١٧٢
(ولم يجعل له عوجاً قيما لينذر)	٢،١	الكهف	١٠
(أحصى لما لبثوا أمداً)	١٢	الكهف	٢١٦
(سبعة وثامنهم كلبهم)	٢٢	الكهف	١٠٥،١٠٣
(ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين)	٢٥	الكهف	١٤
(ولم تظلم منه شيئاً)	٣٣	الكهف	١٧٦
(بل زعمتم ألن نجعل لكم موعداً)	٤٨	الكهف	٢٠١
(وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا)	٥٩	الكهف	١٤٧
(قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً)	١٠٣	الكهف	٥١
(وإن خفت الموالي من ورائي)	٥	مريم	٢١
(أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم)	٤٦	مريم	١٦٢
(ويقول الإنسان أئذا ما مت لسوف أخرج حياً)	٦٦	مريم	٦٥
(ثم لننزعن من كل شيعة أيّهم أشدّ على الرحمن عتياً)	٦٩	مريم	٢٠٧،٨٦
(وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن)	٧٤	مريم	٧٤

الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
(سنعيدها سيرتها الأولى)	٢١	طه	٨٩
(فأجعل بيننا وبينك موعداً لا نخلفه نحن ولا أنت مكاناً سوى قال موعدكم يوم الزينة)	٥٨ ٥٩	طه	١٩٧
(إن هذان لساحران)	٦٣	طه	٢١٣
(ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا)	١٣١	طه	١٢١
(فما زالت تلك دعواهم)	١٥	الأنبياء	٢٠٧
(لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)	٢٢	الأنبياء	١٥
(وكذلك ننجي المؤمنين)	٨٨	الأنبياء	١١٥،١١٦
(خسر الدنيا والآخرة)	١١	الحج	٥١
(هذان خصمان اختصموا في ربهم)	١٩	الحج	٢٢٠
(ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً فتصبح الأرض مخضرة)	٦٣	الحج	٣١
(ويشرب مما تشربون)	٣٣	المؤمنون	١٨٧
(لعلكم تذكرون)	١	النور	١١٥،١٥٦
(ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم)	٦	النور	١١٧
(ولولا فضل الله عليكم)	١٠ ١٤ ٢١	النور	٤٣
(ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتاً)	٢٩	النور	١٣٧
(توقد من شجرة مباركة زيتونة)	٣٥	النور	٨٠
(ظلمات بعضها فوق بعض)	٤٠	النور	
(فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم)	٦٣	النور	١٣٥

الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
(قالوا لا ضير)	٥٠	الشعراء	١٩٩
(أن اضرب بعصاك البحر فانفلق)	٦٣	الشعراء	١٥٠
(وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون)	٢٠٨	الشعراء	١٠٦
(يا أيها النمل أدخلوا مساكنكم)	١٨	النمل	٩٨
(لأذبحنه)	٢١	النمل	٢٠٦
(فناظرة بمَ يرجع المرسلون)	٣٥	النمل	٤٢
(فإذا هم فريقان يختصمون)	٤٥	النمل	٢٢٠
(فانظر كيف كان عاقبة مكرهم أنا دمرناهم)	٥١	النمل	١٦٩،١٩١
(أين شركائي الذين كنتم تزعمون)	٦٢	القصص	٢٠١
(ماذا أجبتم المرسلين)	٦٥	القصص	١٨٩
(فما كان جواب قومه إلا أن قالوا)	٢٤	العنكبوت	١٦٩
(ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله)	٢٣	الروم	٤٨
(ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون)	٢٥	الروم	٣٨
(فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد)	٣٢	لقمان	٦٠
(الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين)	٢،١	السجدة	١٩٩
(أو لم يهد لهم كم أهلكنا من قبلهم من القرون)	٢٦	السجدة	٦٣
(إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت)	٣٣	الأحزاب	١١٩
(ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلاً ملعونين أينما ما ثقفوا أخذوا)	٦٠ ٦١	الأحزاب	٤٧
(فلما خرّ تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب مالبثوا في العذاب المهين)	١٤	سبأ	١١١
(وما أرسلناك إلاّ كافة للناس)	٢٨	سبأ	١٨٢،١٨٣

الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
(إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا)	٤٦	سبأ	٨١
(أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع)	١	فاطر	١٠٢
(أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً)	٨	فاطر	٨٨
(فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء)	٨	فاطر	٨٨
(فلا تذهب نفسك عليهم حسرات)	٨	فاطر	٨٨
(ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن يدخلونها)	٣٢ ٣٣	فاطر	٢١٤
(وسواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون)	١٠	يس	٢٠٢
(إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون)	٨٢	يس	٢٠
(فاستفتهم أهم أشد خلقاً)	١١	الصافات	١٢٩
(يطاف عليهم بكأس من معين)	٤٥	الصافات	٣٠
(فلما بلغ معه السعي)	١٠٢	الصافات	٢٥
(فاستفتهم ألربك البنات ولهم البنون)	١٤٩	الصافات	١٢٩
(ص والقرآن ذي الذكر)	١	ص	١٣٠
(إن كل إلا كذب الرسل)	١٤	ص	١٣٠
(فطفق مسحاً بالسوق والأعناق)	٣٣	ص	٦١
(واذكر عبدنا أيوب)	٤١	ص	١٦٥
(إنا وجدناه صابراً نعم العبد أنه أواب)	٤٤	ص	١٦٥
(إنك ذلك لحق تخاصم أهل النار)	٦٤	ص	١٣٠،٧١
(الذين خسروا أنفسهم)	١٥	الزمر	٥١
(قل اللهم فاطر السموات والأرض)	٤٦	الزمر	١٥٤
(وينجي الله الذين اتقوا)	٦١	الزمر	٨٣
(والذين كفروا بآيات الله أولئك هم الخاسرون)	٦٣	الزمر	٨٣
(تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم)	٢	غافر	٦٩

الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
(غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول)	٣	غافر	٦٩
(إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون)	١٠	غافر	٣٧
(لتنذر يوم التلاق)	١٥	غافر	٥٨
(يوم هم بارزون)	١٦	غافر	٥٨
(ابن لي صرحاً)	٣٦	غافر	١٢٣
(فاطلع إلى إله موسى)	٣٧	غافر	١٢٣
(ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين)	١١	فصلت	١٧٨
(إن الذين يلحدون في آياتنا)	٤٠	فصلت	١٢٩
(إن الذين كفروا بالذكر لمّا جاءهم)	٤١	فصلت	١٢٩
(قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهم عليهم عمى)	٤٤	فصلت	١٢٩،١٤١
(أولئك ينادون من مكان بعيد)	٤٤	فصلت	
(وما ربك بظلام للعبيد)	٤٦	فصلت	٢٠٣
(لتنذر أم القرى)	٧	الشورى	١٤٧
(لعل الساعة قريب)	١٧	الشورى	١٧٧
(ذلك الذي يبشر الله عباده)	٢٣	الشورى	١٣٤
(ولم صبر وغفر إنّ ذلك من عزم الأمور)	٤٣	الشورى	٢٠٠
(وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً)	٥١	الشورى	١٧٠
(ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم)	٩	الزخرف	٢٠٤
(والذي خلق الأزواج كلها وجعل لكم من الفلك والأنعام ما تركبون لتستوا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم إذا استويتم عليه)	١٢ ١٣	الزخرف	١٢٤

الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
(فلما جاءهم بآياتنا إذا هم منها يضحكون)	٤٧	الزخرف	٦١
(وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين)	٧٦	الزخرف	١٤٣
(ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله)	٨٧	الزخرف	٢٠٤
(أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم)	٨٠	الزخرف	١٢٦
(وعنده علم الساعة)	٨٥	الزخرف	١٢٦
(وقيله يا رب إنّ هؤلاء قوم لا يؤمنون)	٨٨	الزخرف	١٢٦
(فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلهة)	٢٨	الأحقاف	١٣
(والذين كفروا فتعساً لهم)	٨	محمد	٤٤
(أفمن كان بينة من ربه كمن زيّن له سوء عمله)	١٤	محمد	٨٨
(لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين)	٢٧	الفتح	٩٠
(وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا)	٩	الحجرات	٢٢٠
(يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن)	١١	الحجرات	١٧١،١٧
(وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد)	٣١	ق	١٧٧
(إن في لذلك لذكرى لمن كان له قلب)	٣٧	ق	١٦٨
(وفي الأرض آيات)	٢٠	الذاريات	١٢٨
(وتركنا فيها آية)	٣٧	الذاريات	١٢٨
(وفي موسى إذ أرسلناه إلى فرعون)	٣٨	الذاريات	١٢٨
(وأنه أهلك عاداً الأولى وثمود فما أبقى)	٥٠ ٥١	النجم	٤٦
(وكل أمر مستقر)	٣	القمر	١٢٨
(تبارك اسم ربك ذي الجلال والإكرام)	٧٨	الرحمن	١٣٣

الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
(يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين)	١٧ ١٨	الواقعة	٣٠
(وحور عين)	٢٢	الواقعة	٣٠
(ورهبانية ابتدعوها)	٢٧	الحديد	٧٣
(ماهن أمهاتهم)	٢	المجادلة	٢٠٣،١٧٣
(والذين يظاهرون منكم من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة)	٣	المجادلة	١٠١،١٠٠
(سبح لله ما في السموات وما في الأرض)	١	الحشر	٩٨
(ومن يشاق الله فإن الله شديد العقاب)	٤	الحشر	١١٤
(قاتلهم الله أنى يؤفكون)	٤	المنافقون	٤٢
(زعم الذين كفروا ألّن يبعثوا)	٧	التغابن	٢٠١
(واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن)	٤	الطلاق	١٤٥،٧
(عسى ربكم إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وأبكاراً)	٥	التحريم	١٠٤
(سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً)	٧	الحاقة	١٠٥
(أحصى كل شيء عدداً)	٢٨	الجن	٢١٦
(ماذا أراد الله بهذا مثلاً كذلك يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء)	٣١	المدثر	١٩٦
(أيحسب الإنسان أن يترك سداً)	٣٦	القيامة	٢١٨
(إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً)	٣	الإنسان	١١
(عيناً فيها تسمى سلسبيلاً)	١٨	الإنسان	١٢٠
(وجعلنا الليل لباساً وجعلنا النهار معاشاً)	١٠	النبأ	٤٨

الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
(قالوا تلك إذا كرة خاسرة)	١٢	النازعات	٥١
(وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون)	٣	المطففين	٢٠٨
(وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد الذي له ملك السموات والأرض)	٩،٨	البروج	١٩٣
(سبح اسم ربك الأعلى)	١	الأعلى	١٩٢
(والذي أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى)	٥،٤	الأعلى	١١
(والسماء وما بناها)	٥	الشمس	٩٨
(فأنذرتكم ناراً تلظى)	١٤	الليل	١٥٦
(وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى)	١٩ ٢٠	الليل	١١٧
(اقرأ باسم ربك الذي خلق)	١	العلق	١٣٣،١١٢
(ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالاً)	٢،١	الهمزة	١٩٣
(إن شانئك هو الأبتر)	٣	الكوثر	٨٢
(وامرأته حمالة الحطب)	٤	المسد	٤٨
(قل أعوذ برب الناس ملك الناس إله الناس)	١ ٣،٢	الناس	٧٧

الأشعـــــار

البيـــت	القائل	الصفحة
(أ)		
لما رأيت أبايــزيد مقاتـــــــلاً * أدع القتال وأشهد الهيجاء	لا يعرف	٣٢
(ب)		
أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * فقد تركتك ذا مال وذا نشب	ابن معدي كرب	١٨٧
لدن بهـــــز الكف يعسل متنـــــه * فيه كما عسل الطريق الثعلب	ساعدة	١٨٩
يبسط للأضيــاف وجهـــاً رحباً * بسط ذراعيـــه لعظم كلبــا	لا يعرف	٨
لــن تراهـــــا لو تأملـــت إلا * ولها في مفارق الرأس طيبــا	ابن قيس	١٥٢
(ت)		
ألا رجلاً جزاه الله خيـــراً * يدل على محصلة تبيـــــــت	ابن قنعاس	١٤٩
(ح)		
تركت بنا لوحاً ولو شئت جادنا * بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح	جرير	٢٧
(د)		
ولست بحلال التلاع مخافــة * ولكن متى يسترفد القــوم أرفــد	طرفة	١٤٢
تقي نقي لم يكثـــــر غنيمة * بنهكة ذي قربـــــــى ولا بحقلّد	زهير	٣١

البيــت	القائل	الصفحة
(س)		
أليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس	المتلمس	١٥٤
(ع)		
أبيض اللون لذيذ طعمـــــــه * طيب الريـــــــق إذا الريق خدع	سويد	٢٨
فبت كأني ساورتني ضئيلـــة * من الرقش في أنيابهـــا السم ناقع	النابغة	٦٨
لا نسب اليوم ولا خلـــــــة * واتسع الخرق علـــــــى الراقــع	أنس	١٤٨
(ل)		
فأرسا ما غادروه ملحمـــــــاً * غير زميل ولا نكــس وكـــــلِ	علقمة	١٤٩

البيــت	القائل	الصفحة
(ن) وحبذا نفحــات من يمانيـــة * تأتيـــك من قبل الريان أحيانــاً	جرير	١٦٥

الأعــلام*

(أ)

أبي ١٧١
أحمد خان ٧٢.
أحمد بن المنير الإسكندري ١٩٥،٢١٧.
أحمد النجولي ١١٠.
الأحوص ١٥١
الأخفش ١٥،١٦،١٩ ، ٥٦، ٦٣، ٧٠، ٧٥، ٨٧، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٢٢، ١٣٠،١٢٦، ١٣٣، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٨، ١٨١، ٢٠٦.
الأخفش الصغير ١٥٦.
ابن أبي إسحاق ١٩، ٢٠، ١٠٩، ١٣٢، ١٦٩، ٢١١.
أبو الأسود ١٠٩، ١٤٩.
الأشموني علي نور الدين ٧.
الأعرج ١٢٦
الأعشى ٨٥، ٨٦.
الأعمش ٣٠، ٤ ، ١٩٨.
الألوسي ٧٧، ١٥١.
أميل بديع يعقوب ٦٢، ٨٨.
ابن الأنباري ٣٥، ١٤٠.
أنس بن العباس ١٤٨.
أيوب عليه السلام ١٦٥.

(ب)

ابن الباذش ١٣٩.
بدر الدين بن مالك ٨٨، ٨٩، ١٥١.

---

* هذه الأعلام تشمل الواردة في الهوامش كذلك.

ابن برهان ١٦٦، ١٨٤.
البزيّ ٧٢.
البصريون ٣، ٥٠، ٥١، ٨١، ٩١، ١١٠، ١١٣، ١٢١، ١٤٠، ١٤١، ١٤٥، ١٥٤، ١٥٥، ١٧٥، ١٧٨.
أبو البقاء ٨، ٩ ، ١٤، ١٥، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٥، ٣٧، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٨٢، ٨٣، ٨٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١١٠، ١١٥، ١١٦، ١١٩، ١٢٥، ١٢١، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٣، ٣٤، ١٣٥، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٤، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١.
أبوبكر ٣٠، ٦٥.
أبوبكر السراج ٥٠، ١٤٤، ١٦٥.
بهجت عبد الواحد ٩ ، ١١.

(ت)

التبريزي ١٠٩، ١١٠.
ابن التلاميد ٦.
أبو تمام ١٤٩.
تميم بن مرّ ١١٤.

(ث)

ثعلب ١١٧، ١١٨، ١٣٠، ١٤٣.

(جـ)

الجاحظ ٨٥، ١٨٩.
الجحدري ٢١٤.
الجدّ بن القيس ١٨٥.
جرير ٢٧.

ابن الجزري ٧١.
الجزولي ٧.
أبو جعفر ٣٠.
أبو جعفر النحاس ٨٧، ١٣٣، ١٥٧.
الجمهور ٢٩، ٣٠، ٤٣، ٤٥، ٧١، ٩٣، ١٠٠، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٩، ١٧١، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٨، ٢٠٧.
ابن جني ٧٨، ١٠٩.

(ح)

أبو حاتم ٣٠، ٩١.
ابن الحاجب ٥٤، ٥٨، ٦٢، ١٤٠.
ابن الحاج ٢٠٧، ٢٠٨.
حاجي خليفة ٧١.
الحارث المخزومي ١٦.
ابن حبيب ١٦٤.
الحجاج ١٦٤.
الحرميان ٦٥، ١١٥، ١٦٣، ٢٢١.
الحريري ١٦.
الحسن ١٧، ٣٠، ١٢٦، ١٦٩، ١٩٧، ١٩٨.
حسين الأسد ٣٥.
حفص ١٢٣، ١٢٤.
حمزة ١٤، ٣٠، ٦٥، ١١٧، ١٢٦، ١٩١، ٢١٣.
الحوفي ٣٦، ٤٢، ٧٢، ٨٠، ٢٠٨.
أبو حيان ١٧، ٢٩، ٣١، ٣٨، ٤٠، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٢، ١١٤، ١٣١، ١٣٢، ١٤٢، ١٤٦، ١٥١، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١.

(خ)

خالد الأزهري ١٦٧.
ابن خروف ٥١، ١٣٤، ١٣٩، ١٦٦، ١٧٩.
الخليل ٥٠، ٨٦، ٩٢، ١٢٢، ١٤٩، ١٥٥.
خير الدين الزركلي ٦.

(د)

درباس ١١٠.
أبو الدرداء ١١٥.
ابن درستويه ٩٢، ١٦٦.

(ر)

ابن أبي الربيع ٥٤.
أبو رجاء العطاردي ١٧٥.
الرشيد ١٨، ٩٣.
رضي الدين الأستراباذي ٥٤.

(ز)

الزجاج، ٨، ١٥، ٢٣، ٣٤، ٣٥، ٦٣، ٦٩، ٧٨، ٨٨، ٨٩، ٩١، ١٢٠، ١٢٦، ١٣٠، ١٤٥، ١٥٥، ١٨٤، ٢٠٧، ٢١٣، ٢١٦.
الزجاجي ١٢٤.
زرين جيش ١١٥.
زكريا عبد المجيد ١١٠.
الزمخشري ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٤، ١٥، ١٧، ٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٣١، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٩، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٤، ١٤١، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٦، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢١.

زهير بن أبي سلمى ٣١.
الزوزني ١٤٢.
زيد بن علي ٢٩، ١٢٨، ١٨٩، ١٩٠.

(س)

السائب المخزومي ١١٠.
ساعدة بن جوية ٨٩.
السبعة ٣٠، ١٦٣.
سعيد بن جبير ١١٠، ١٦٤.
ابن السكيت ١٠٩.
السلمي ٢٩، ٣٠، ١١٥.
ابن السميفع ٧١.
السمين الحلبي ٤٠، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٤، ١٨٦، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢.
السهيلي ٧٨.
سويد اليشكري ٢٨.
سيبويه ١٥، ٥٠، ٥١، ٥٦، ٥٧، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٥، ٧٨، ٨١، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ١١٣، ١٢٢، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٥٥، ١٦٦، ١٧٤، ١٧٨، ٢٠٧، ٢١٧.
ابن السيد ٧٨.
ابن سيده ١٠١.
السيرافي ١٤٥.

(ش)

شبل بن عباد ١١٠.
ابن الشجري ٧٣، ٩٧، ١٤٩.
شعيب الأرنؤوط ٣٥.
شمس الدين الذهبي ٣٥، ٧٢.

(ص)

الصفار ٥١، ٩٩.

(ض)

الضحاك بن قيس ٢٩.

(ط)

الطبري ٣٥، ٤٧.

ابن الطراوة ٦٨، ٨٦، ٨٧، ٨٩.

طرفة بن العبد ١٤٢.

طلحة ٢٩، ٥٠.

(ع)

عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ١٠٩.

عادل أحمد ١١٠.

عاصم ٣٠، ٦ ، ٦٥، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٧٣، ١٩١، ١٩٩، ٢١٤.

عامر بن الطفيل ٨٥.

ابن عامر ٣٠، ٦٥، ١١٣، ١١٥، ١١٧، ٢١١، ٢١٣.

عباس حسن ٥٥.

ابن عباس ١٠٩، ١١٠، ٦ ، ١٦٤.

عبد الحسين الفتلي ١٤٤.

عبد العال سالم ٥٤، ٥٥.

عبد العزيز الخالدي ٢١٢.

عبد العزيز ناصر ٣٠.

عبد الفتاح إسماعيل ١٠٩.

عبد الله بن أبي ١٨٥.

عبد الله بن مسعود ١٠٩، ١١٠، ١٧١، ١٧٣، ٢٠٣.

عبد المنعم هريدي ٦٠.

ابن أبي عبلة ٢٩، ٧١، ٩١.
عبيد بن الصباح ١٢٣.
أبو عبيدة ٣٠، ٩٧.
عثمان بن عفان رضي الله عنه ١٠٩.
أبو عثمان المازني ١٦، ١٧، ٦٧، ٧٥، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٨١.
العربيان ١١٥.
العرجي ١٦.
ابن عصفور ٥٨، ٦٣، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٥٠، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٨.
ابن عطية ٣٦، ٤٢، ٨٠، ٩٨، ١٢٤، ٢٠٣.
ابن عقيل ٨، ٧٧، ٨٠، ١٦٢، ١٨١.
علقمة بن علاثة ٨٥.
علقمة الفحل ١٤٩.
علي إسماعيل القاضي ٢١٣.
علي عبد الباري ٧٧.
أبو علي الفارسي ١٧، ١٨، ٤١، ٥٠، ٧٠، ٧٣، ٨٠، ٩٢، ١١٧، ١٣٤، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٦٦، ١٧٣، ١٨٤، ١٨٦، ٢٢٠، ٢٢١.
علي محمد معوض ١١٠.
علي النجدي ١٠٩.
علي القفطي ١٣.
عمر رضا كحالة ١١٤، ١٥٦.
ابن عمر ١٠٩، ١٦٤.
أبو عمر الجرمي ٨٧، ١٨١.
عمرو بن الصباح ١٢٣.
أبو عمرو الداني ١٤.
أبو عمرو بن العلاء ١٩، ٣٠، ١٠٩، ١١٠، ٦ ، ١١٧، ١٢٩، ١٦٣، ١٧٥، ١٩٨، ٢١٠، ٢٢١.

عمرو بن قنعاس ١٤٩.
عيسى بن عمر ١٩، ٥٠، ١١٠، ٢١١.

(ف)

فخر الدين الرازي ٩، ٣٤، ٣٥، ٤٥، ٤٨، ٨٣، ٨٤، ١٥٢.
الفراء ١٥، ٦٥، ٧٥، ٧٩، ٨٧، ٩٢، ١٢١، ١٣٠، ١٣٤، ١٥٥، ١٦٣.
الفرزدق ١٩.
أبو الفضل الرازي ٧١.
فرعون ٩١.

(ق)

قتادة ١٧، ٧٣، ١٢٦، ١٦٣.
القرطبي ٤٦.
قنبل ٧٢.
ابن قيس الرقيات ١٥٢.

(ك)

كامل هنداوي ١١٧.
ابن كثير ٣٠، ١١٠، ١١٧، ١٧٥، ٢١٠.
الكرماني ١١٧.
الكسائي ١٣، ١٤، ١٨، ١٩، ٣٠، ٧٥، ٨٧، ٩١، ٩٣، ١١٧، ١٣٣، ١٥٦، ١٩١، ٢١٣.
الكوفيون ٣، ١٠، ٥٠، ٥٧، ٨٠، ٨١، ٩١، ١١٠، ١١٢، ١١٨، ١٢٤، ١٣٠، ١٤٠، ١٤١، ١٦٢، ١٦٩، ١٧٥، ١٧٨.
ابن كيسان ١٤٣، ١٨٤.

(م)

ابن مالك ٦، ١٠، ١١، ٥٥، ٦٠، ٧٨، ٧٩، ٨٢، ٨٨، ٩٢، ١٢٢، ١٢٤، ١٣٤، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٨، ١٥٥، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٧١، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ٢٠٢، ٢٠٤.

المبرد ١٥، ١٦، ١٧، ٥٢، ٥٦، ٦٦، ٦٧، ٨٧، ٩٠، ٩١، ١١٣، ١٤٣، ١٤٥، ١٥٥، ١٦٥، ١٧٨، ١٨١، ٢١٠، ٢١٣.
مجاهد ١١٠، ١٢٦.
محمد آدم الزاكي ١٦، ١٩، ٩٣.
محمد أحمد الشامي ٨، ١١٤.
محمد الأمين الشنقيطي ٢١٢.
محمد باسل ١٦٧.
محمد البجاوي ٨.
محمد البيومي ٣٠.
محمد توفيق ١٥.
محمد شرف الدين ٧١.
محمد عبد الخالق ١٥.
محمد عبد السلام ٩.
محمد علي بيضون ٦٢، ١١٧، ١٦٧.
محمد أبو الفضل إبراهيم ١٣، ١٣٦.
محمد كامل بركات ١٧٥.
محمد بن أبي ليلى ٣٠.
محمد محي الدين ١، ١٤٠.
محمد بن مسعود ١٣٤.
محمد بن مكرم ١.
محمد مكي ٦٥.
محمد موفق الدين ٨٨.
محمد نديم فاضل ١٣٥.
محمود صافي ٢٦.
محمود النجار ١١.
محي الدين رمضان ٦٥.

محي الدين درويش ٤٦.
ابن محيصن ١١٠، ١١٠.
المرقش ٦.
مصطفى البابي ٥٦.
معتب بن قشير ١٨٥.
المغيرة بن شهاب ١١٥.
المفضل الضبي ٢٨، ١٧٣.
مكي ٣٥، ٩١، ٩٧، ١١٣، ١٢١، ١٥٢.
ابن مهران ١٣٢.
موسى عليه السلام ١٨٨.

(ن)

النابغة الذبياني ٦٨.
نافع ٣٠، ١١٧، ١٧٥، ١٩٩، ٢١٣.

(هـ)

هارون ٢١٤.
الهذلي ٢٠٢.
هشام الكوفي ١٥٦.
ابن هشام ١، ٣، ٦، ٨، ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٨، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١١، ١١٤، ١١٧، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥ ، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١.

(و)

ابن ولاّد ٥٦، ٦٧، ٩٠.

(ي)

ياقوت الحموي ١٥، ٨٧.
يحي بن الحارث ١١٥.
يحي بن خالد البرمكي ١٨.
يحي بن يعمر ١٠٩.
اليزيدي ١٦، ١٨، ١٩.
يعقوب ١٧.
يوسف حسن عمر ٥٤.
أبو يوسف ٩٣، ٩٤.
يونس ٥٠، ٧٥، ٨٧، ١٣٤، ١٤٢.

الأماكـــــن*

(أ)

الأردن ٩

استانبول ١٤.

أسنا ٥٤.

أشبيلية ٥١، ٥٤.

أصبهان ١٣٢، ١٩٩.

الأندلس ٦، ٧٨، ١٠١.

(ب)

البحرين ١١٤.

البصرة ١١٩ ، ٥٦، ٥٧، ٧٥، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٧، ١١٤، ٢١٣.

بطليموس ٧٨.

بغداد ٧١، ٧٨، ٨٧، ٩٢، ١٠٩، ١٢٤، ١٤٣، ١٤٥، ١٥٦، ١٦٦، ٢١٣.

بيروت ١، ٦، ٧، ٨، ٩، ٢٨، ٣٦، ٦٢، ٦٥، ٧٧، ٨٧، ٨٨، ١١٠، ١١٤، ١١٧، ١٤٢، ١٥٦، ١٦٧، ٢١٢.

(ت)

تونس ٥٨.

(حـ)

الحجاز ١١٤، ١٧١، ١٧٣، ١٩٩.

حمص ٤٦.

الحوف ٣٦.

(خـ)

الخندق ٨٧.

* هذه الأماكن تشمل الواردة في الهوامش والمتن.

(د)

دانية ١٠١.

دمشق ٦، ٣٦، ١٢٤.

(ر)

الرياض ٧٢.

(س)

سوريا ٤٦.

(ش)

الشام ٩٠، ١١٤.

(ص)

صيدا ١.

(ط)

طبرية ١٢٤.

(ع)

العراق ١٣٩.

عمان ٩، ١٤٥.

(ف)

فارس ١٤٥.

فلسطين ٧١.

(ق)

قاديونس ٥٤.

القاهرة ١٣، ١٥، ٥٤، ٥٥ ، ١٣٦.

أم القرى ٦٠.

(ك)

كرمان ٢٧.

الكوفة ١٣، ١٢٩.
الكويت ٥٥.

(ل)

لبنان ٦ ، ٨ ، ٩ ، ٣٦، ٦٢، ٧٧، ٨٧، ١١٠، ١٦٧، ٢١٢.

(م)

المدائن ٢١٣.
المدينة المنورة ١١٤، ١٣٥، ١٨٥.
مرسية ١٠١.
مصر ٧١، ٨٧.
مكة المكرمة ١٦، ٦٠، ٨٧، ١٠٩، ١١٠، ١٢٩.
المملكة العربية السعودية ١٣٥.

(ن)

نجد ١١٤.
نهاوند ١٢٤.
النهروانات ٢١٣.
نيسابور ١٣٢.

(و)

واسط ٧٣، ١٦٤.

(ي)

اليمامة ١١٤.
اليمن ١١٤.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى ٣١٦هـ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة- الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢. إعراب القرآن للزجاج تحقيق إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣.

٣. إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحي الدين الدرويش- اليمامة ، دار ابن كثير- حمص، سوريا - ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٤. الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل لبهجت عبد الواحد صالح - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٥. الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة العاشرة ١٩٩٢م.

٦. إنباه الرواة على أنباه النحاة للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القطفي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م، القاهرة.

٧. انتصار سيبويه على المبرد لابن ولاّد، النسخة بالمكتبة التيمورية رقم ٧٠٥، نشر في هامش المقتضب.

٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ١٩٨٢م.

٩. البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، والطبعة المحققة بتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق الدكتور زكريا عبد المجيد، والدكتور أحمد النجولي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٠. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري المتوفى سنة ٦١٦هـ، تحقيق علي محمد البيجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – بدون ذكر للطبعة.

١١. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

١٢. التضمين النحوي في القرآن الكريم تأليف الدكتور محمد نديم فاضل، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية- المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٣. تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

١٤. التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن ابن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (٥٤٤-٦٠٤هـ)، منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٥. تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل تأليف الإمام أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (٤٦٧- ٥٣٨هـ) رتبه وضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

١٦. التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل تأليف محمود عبد العزيز النجار، دار الفكر العربي.

١٧. التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني عني بتصحيحه أوتو برتل، استانبول، مطبعة الدولة ١٩٣٠.

١٨. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي مصورة عن طبعة دار الكتب، الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م تحقيق أحمد عبد الحليم البردوني.

١٩. الجدول في إعراب القرآن الكريم وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة تصنيف محمود صافي، طبعة مزيدة بإشراف اللجنة العلمية بدار الرشيد، دمشق – بيروت ، بدون ذكر للطبعة وتاريخها.

٢٠. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، طبعة المشهد الحسيني- القاهرة.

٢١. الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي المتوفى ٣٧٧هـ، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي، منشورات محمد علي بيضون، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٢٢. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف الإمام شهاب الدين أبي العباسي بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبدالموجود والدكتور جاد مخلوف، والدكتور زكريا عبد المجيد، قدم له الدكتور أحمد محمد صيره، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٢٣. الخصائص النحوية والتصريفية لقبيلة بني تميم تأليف الدكتور محمد أحمد علي الشامي، جامعة الملك عبد العزيز فرع المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر.

٢٤. ديوان المفضليات للمفضل بن محمد الضبي، توفى سنة ١٦٨هـ، بيروت، كلية أكسفورد، ١٩٢٠م.

٢٥. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي المتوفى ١٢٧٠هـ، ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية- دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢٦. سير أعلام النبلاء تضنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ، أشرف على التحقيق وتخريج الأحاديث شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ-١٩٨١م والسابعة ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، بيروت.

٢٧. الشاهد القرآني في المقتضب، رسالة ماجستير إعداد قريب الله بابكر مصطفى- جامعة أم درمان الإسلامية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٢٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لأبي الحسين علي نور الدين الأشموني، الطبعة الثانية.

٢٩. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم بدر الدين بن مالك، حققه وضبطه وشرح شواهده، ووضع فهارسه الدكتور عبد الحميد السيد محمد، دار الجيل- بيروت بدون ذكر للطبعة وتاريخها.

٣٠. شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد بن عبد الله الأزهري المتوفى ٩٠٥هـ على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٣١. شرح الرضى على الكافية- تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية- جامعة قاريونس طبع ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٣٢. شرح شواهد المغني تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، تصحيح وتعليق الشيخ محمد محمود بن التلاميد التركي الشنقيطي- رحمه الله، بدون ذكر للطبعة.

٣٣. شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني المولود سنة ٦٩٨هـ، المتوفى سنة ٧٦٩هـ على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر.

٣٤. شرح الكافية الشافية تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك، حققه وقدم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة- دار المأمون للتراث، بدون ذكر للطبعة والتاريخ.

٣٥. شرح المعلقات السبع لأبي عبد الله الحسيني بن أحمد الزوزني، دار الجيل، بيروت – لبنان – بدون ذكر للطبعة وتاريخها.

٣٦. شرح المفصل للزمخشري تأليف موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي ابن يعيش الموصلى المتوفى ٦٤٣هـ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور أميل بديع يعقوب – منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٣٧. صفوة التفاسير لمحمد علي الصابوني الأستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز – مكة المكرمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، بدون ذكر للطبعة وتأريخها.

٣٨. طبقات القراء، تأليف الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٨٣-٧٤٨هـ) تحقيق الدكتور أحمد خان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض.

٣٩. غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري المتوفى ٨٣٣هـ عنى بنشره ج برجستراسر، مكتبة الخانجي بمصر ١٣٥٢هـ -١٩٣٣م.

٤٠. الفتح الرباني في القراءات السبعة من طريق حرز الأماني تأليف العلامة محمد البيومي الشهير بأبي عياشة الشافعي الدمنهوري (١٢٦٣-١٣٣٥هـ) حققه عبد العزيز بن ناصر السبر، كلية أصول الدين- الرياض- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤١. الكافية في النحو تأليف الإمام جلال الدين أبي عمر عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي (٥٧٠-٦٤٦) شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد العالم سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٢. كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق سنة ١٣١٦هـ، الطبعة الأولى.

٤٣. كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي ابن أبي طالب القيسي (٣٥٥-٤٣٧)- تحقيق محمد رمضان، مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٤. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة، وبكاتب جلبي، عني بتصحيحه محمد شرف الدين، منشورات مكتبة المثنى- بغداد.

٤٥. لسان العرب للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٤٦. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق على النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة ١٣٨٦هـ.

٤٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم. طُبع على نفقة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، الدوحة.

٤٨. مسائل الغلط للمبرد محمد بن يزيد، وقد ورد بعضه في هامش المقتضب.

٤٩. معاني القرآن لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ تحقيق ومراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٥٠. معجم الأدباء للإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ،الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٥١. معجم البلدان للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، بدون ذكر للطبعة وتاريخها.

٥٢. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة تأليف عمر رضا كحالة، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

٥٣. معجم المؤلفين تأليف عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٥٤. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إعداد الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٥٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر.
- مغني اللبيب، واضع فهارسه وحواشيه حسن حمد، وأشرف عليه الدكتور أميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٥٦. المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الدكتور محمد عبدالخالق عضيمة، يشرف على إصدارها محمد توفيق عويضة، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٥٧. النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري، عرض ونقد الدكتور محمد آدم الزاكي، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ١٤٠٤هـ/١٤٠٥هـ- ١٩٨٤/١٩٨٥م.

٥٨. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة، تأليف عباس حسن الأستاذ السابق بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة عشرة.

٥٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

الموضوعات

الموضوع	الصفحة
١. إهداء	
٢. كلمة شكر	
٣.مقدمة	أ
٤.تمهيد	١
٥.الباب الأول: المراعاة وعدمها	٤
٦. الفصل الأول: مراعاة ظاهر الصناعة وعدم مراعاة المعنى	٥
٧. المبحث الأول: المعنى اللغوي والدلالي	٦
٨. المبحث الثاني: المعنى في التعلق	٢١
٩. المبحث الثالث: المعنى في العطف	٢٩
١٠. الفصل الثاني: مراعاة المعنى وعدم مراعاة الصناعة	٣٣
١١. المبحث الأول: تعلق الظرف	٣٤
١٢. المبحث الثاني: تعلق حروف الجر	٤٠
١٣. المبحث الثالث: مسائل مفردة	٤٥
١٤. الفصل الثالث: عدم مراعاة الشروط	٥٣
١٥. المبحث الأول: اشتراط الجملة	٥٤
١٦. المبحث الثاني: شرط الأسلوب	٦٣
١٧. المبحث الثالث: شرط النعت	٦٨
١٨. المبحث الرابع: شرط العطف	٧٧

الموضوع	الصفحة
١٩. المبحث الخامس: مسائل مفردة	٨٥
٢٠. الباب الثاني: التخريج	٩٥
٢١. الفصل الأول: التخريج على مالم يثبت في العربية	٩٦
٢٢. المبحث الأول: التأويل البعيد	٩٧
٢٣. المبحث الثاني: حرف الواو	١٠٢
٢٤.الفصل الثاني: التخريج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة	١٠٨
٢٥. المبحث الأول: المرفوعات	١٠٩
٢٦. المبحث الثاني: المنصوبات	١١٧
٢٧. المبحث الثالث: الربط بين المتباعدين	١٢٦
٢٨. المبحث الرابع: تخريج بعض الحروف	١٣١
٢٩. الفصل الثالث: التخريج على خلاف الأصل لغير علة	١٣٨
٣٠. المبحث الأول: تقدير المحذوف في الجملة الاسمية	١٣٩
٣١. المبحث الثاني: تقدير المحذوف في الجملة الفعلية	١٤٨
٣٢. المبحث الثالث: حذف الحرف	١٥٤
٣٣. الباب الثالث: عدم التدقيق في حمل الكلام	١٥٨
٣٤. الفصل الأول: ترك الأوجه الظاهرة	١٥٩
٣٥. المبحث الأول: الابتداء	١٦٠
٣٦. المبحث الثاني: النواسخ	١٦٨
٣٧. المبحث الثالث: المنصوبات	١٧٦
٣٨. المبحث الرابع: الموصولات	١٨٥

٣٩. المبحث الخامس: التوابع	١٩١
٤٠. الفصل الثاني: الحمل على شيء ونظير الموضع بخلافه	١٩٤
٤١. المبحث الأول: الحمل على ما تقدم في الكلام	١٩٥
٤٢. المبحث الثاني: الحمل على التقدير	١٩٩
٤٣. المبحث الثالث: الحمل على الابتداء	٢٠٢
٤٤. الفصل الثالث: حمل الكلام على شيء وفي الموضع ما يدفعه	٢٠٥
٤٥. المبحث الأول: الحمل على الابتداء، أو ما في حكمه	٢٠٦
٤٦. المبحث الثاني: الحمل على لفظ متقدم	٢١٠
٤٧. الفصل الرابع: عدم التأمل عند وجود المشتبهات	٢١٥
٤٨. المبحث الأول: معنى الصيغة	٢١٦
٤٩. المبحث الثاني: اختلاف الكلمة	٢٢٠
٥٠. خاتمة	٢٢٢
٥١. الفهارس العامة	
٥٢. الآيات القرآنية	٢٢٦
٥٣. الأشعار	٢٤٢
٥٤. الأعلام	٢٤٥
٥٥. الأماكن	٢٥٦
٥٦. المصادر والمراجع	٢٥٩
٥٧. الموضوعات	٢٦٧